جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي
الأسباب والآثار

Food Dependency and Arab National Security
Causes and Effects

إعداد الطالبة

رباب علي جميل أمين الشوك

إشراف: الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

جامعة الشرق الأوسط

كلية الآداب والعلوم

قسم العلوم السياسية

1431هـ / 2010م

تفــويض

أنا الطالبة رباب علي جميل أمين الشوك أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نســخ مــن رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: رباب علي جميل أمين الشوك

التاريخ: 2010/1/8

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة: "التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار".

وأجيزت بتاريخ: 8 / 1 / 2011

أعضاء لجنة المناقشة:

1. الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة/ رئيساً ومشرفاً
2. الدكتور سعد فيصل السعد / عضواً
3. الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان / ممتحناً خارجياً/ جامعة مؤتة

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله المنعم المتفضل ذي المنة والجود، الذي بشكره تدوم الــنعم وبــذكره تطمــئن القلوب، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد: أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والعرفان لأستاذي الفاضل محمد عوض الهزايمة، على ما بذله من جهد وإرشاد وتوجيه خلال إنجاز هذه الرسالة، لقد كان خير العون والمعلم والمرشد، فله مني صادق الشكر والتقدير والامتنان، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية بجامعة الشرق الأوسط وهم: الدكتور سعد السعد رئيس القسم الموقر والأستاذ الدكتور أمين مشاقبة والأستاذ الدكتور عبد المجيد العزام، والشكر موصول إلى أساتذتي رئــيس وأعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في القراءة لهذه الرسالة، وستكون ملاحظاتهم موضوع اهتمامي، والتي هي بلا شك ستثري الرسالة.

والله ولي التوفيق

الباحثة/ رباب علي جميل أمين الشوك

الإهـــــــداء

إلى والدتي العزيزة.

إلى والدي العزيز.

إلى زوجي العزيز.

إلى ابني الغالي.

إلى أختي العزيزة.

إلى أساتذتي الكرام الأعزاء.

إلى أصدقائي وزملائي الكرام في جامعة الشرق الأوسط.

إلى وطني العراق الغالي.

إلى معالي وزير الخارجية العراقي "الأستاذ هوشيار زيباري".

إلى وزارة الخارجية العراقية، وإلى أساتذتي في معهد الخدمة الخارجية.

إلى زملائي في وزارة الخارجية العراقية.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

التبعية الغذائية والأمن القومي العربي

الأسباب والآثار

إعداد الطالبة: رباب علي جميل أمين الشوك

إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد عوض الهزايمة

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأسباب التي أدت إلى حدوث التبعية الغذائية العربية، والآثار المترتبة على الأمن القومي العربي كنتيجة لهذه التبعية، وقد قامت هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: أن الوطن العربي يعيش في حالة تبعية غذائية للسوق الغذائي العالمي، وأن هذه التبعية تعدّ أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى خلخلة الأمن القومي العربي وإضعافه، وقد استخدمت الباحثة في بحثها المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من صحة الفرضية أو عدمه، والذي سلكت به الباحثة نهج الاقتصاد السياسي على اعتبار المنتجات الغذائية تلك التي تشكل محوراً هاماً من محاور الاقتصاد، وذلك لارتباط الاقتصاد بالسياسة والسياسة بالاقتصاد، فلا اقتصاد بلا سياسة ولا سياسة بلا اقتصاد.

إن هذه الدراسة أوصلت الباحثة إلى صحة الفرضية التي ذهبت إليها كما أوصلتها إلى عدة استنتاجات، أهمها: أن التبعية الغذائية العربية للسوق الخارجية متحققة، إذ إن الإنتاجية العربية من الغذاء لا ترتقي إلى حد الاكتفاء لأبناء الوطن العربي، وإن السياسات الحكومية المالية والتشجيعية لازالت دون المستوى المطلوب، وإن الأمن الغذائي العربي بعيد المنال، وإن جهود التنمية الزراعية العربية غير قادرة على النهوض بالزراعة العربية والانتقال بها إلى مستوى الطموحات العربية، وأن أسباب التبعية تتظافر حولها أسبابُ داخلية عربية وأسبابُ خارجية تكمن في الدول المتحكمة بأسواق الغذاء العالمية، والأمن القومي العربي يتأثر سلبا بقدر حاجة الوطن العربي من الغذاء المستورد خارجياً، وإن مشكلة الغذاء العربي تعدّ علامة دالّة على فشل السياسات الاقتصادية التنموية العربية، وأن بوابة الوطن العربي في ظل التبعية الغذائية العربية مفتوحة لكل الطامعين للدخول والعبث في مقدراته، وخلخلة أمنه القومي.

إن ما سبق من استنتاجات أوجب توصيات عدّة أهمها: ضرورة تكثيف الجهود القطرية والقومية العربية من أجل تشجيع البحث العلمي الزراعي طمعا في زيادة الإنتاجية الغذائية العربية، وتنقية الأجواء العربية سياسيا من أجل التفرغ للاهتمام بالزراعة والموارد الزراعية، ويجب بث الوعي من خلال الإعلام على اختلاف وسائله المسموعة والمقروئة لقبول المنتج العربي وتفضيله في حالة توفر المنتج الغربي المنافس، توفير الحماية اللازمة للمنتج العربي، ودعم المزارع العربي وذلك من خلال توفير الموارد المالية، وتقليل نسبة الضرائب، وتوفير الوسائل الحديثة للزراعة، والاستفادة من كل ما يمكن الاستفادة منه في مجال الزراعة مثل مياه الصرف الصحي، والحد من الإفراط في الاستهلاك من السلع الغذائية التي يقف وراءها الارتفاع المتزايد في دخل الأفراد في الدول العربية ذات الدخول العالية.

Food Dependency and Arab National Security

Causes and Effects

Student: Rabab Ali Jameel Al- Shouk

Supervisor: Mohammed Awad Al- Hazaimeh

Abstract

This study aimed to clarify the reasons behind leading to Arab food dependency, and its reflections on the Arab national security as a result of this dependency. This thesis had a major hypothesis that: The Arab world lives in a state of food dependency to global food market, this dependency is considered to be one of the key factors that leads to loosening the Arab national security and weakening it, the researcher used descriptive analytical approach to verify the validity of the hypothesis, this led the researcher to use political economy approach, because food products considered to be an important element in economy, economy always connected to politics and vise versa, we can say there is no economy without politics and no politics without economy.

The researcher made a number of conclusions through this study, the most important ones are : There is no doubt that Arab food dependency depends on foreign market because the Arab production does not satisfy the needs of Arab world, government financial - encouragement policies are still below the required level, Arab food security was unattainable in the present circumstances, Arab agricultural development efforts are unable to develop the agriculture and rising it to the required ambitions, the reasons of dependency come from internal reasons related to Arab issues and external ones related to the countries that control the global food markets, and that the Arab national security is affected negatively as long as Arab needs increase to import foreign products, Arab food problem is a remarkable sign to the failure of Arab economic and development policies, under this food dependency the door of the Arab world is widely opened to all those ravening who have a desire to enter and mess up with the Arab potential and shake its national security.

The above conclusions led to several recommendations included: both Arab nationalism and Arab world should intensify their efforts in order to promote the agricultural scientific research to increase the Arab food productivity, political stability leads to agricultural development, audio and printed media play a big role in promoting Arab products, and preferring the Arab products over the foreign competitive ones, it is necessary to provide a protection to Arab products and support Arab farmers by providing financial resources, reducing the tax rate, providing modern means of cultivation, benefiting from every possible means in the field of agriculture, such as sewage water, and reducing the excessive consumption of food commodities, which stands behind the growing rise in the individuals income of high incomes Arab countries.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

إن أزمة الغذاء التي اجتاحت العالم مؤخراً سلطت الضوء على حجم الأخطار الاقتصادية والغذائية التي تهدد العالم العربي، مع العلم إن مشكلة التبعية الغذائية التي يعاني منها العالم العربي هي مشكلة ليست حديثة العهد، فقد شكلت محط اهتمام الكثير من المفكرين منذ بداية عقد السبعينات في القرن الماضي ولكنها لم تأخذ حيزاً واسعاً مما أدى إلى تفاقمها بحيث أصبحت عبئاً لا يمكن الخلاص منه بسهولة وانتقلت لتشكل جزءاً لا يتجزأ من التبعية السياسية للدول الرأسمالية الغربية. إن التحول الذي حدث في النظام العالمي في نهاية الثمانينات وبداية عقد التسعينات قد وجَّه النظام العالمي من القطبية الثنائية إلى أحادية القطبية وقد حمل في طياته الكثير من المخاطر وخصوصاً للدول العربية. إذ أسهمت التكتلات الاقتصادية العالمية الجديدة والمنظمات الدولية والتفاوت الكبير بين دول العالم النامي ودول العالم الرأسمالي الغربي المتقدم بما تحمله الأخيرة من تقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية كل هذا شكل عالماً جديداً لابد من مواجهته والتعامل معه بما يتواءم مع تلك المتغيرات.

فبالرغم من أن الدول العربية قد استقلت سياسياً وانتهت مرحلة الاستعمار فيها تقريباً قبل نصف قرن إلا أنها ظلت تابعة اقتصادياً للدول الرأسمالية الغربية المتقدمة والتي تسببت في تخلف تلك الدول حيث مثلت تلك التبعية وجه الاستعمار الجديد. وقد شكلت التبعية الغذائية احد أهم مفاصل التبعية الاقتصادية، فقد جاءت تلك التبعية نتيجة تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموماً والغذائية على وجه الخصوص بسبب ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة النوعية في الدخول الفردية في بعض الدول العربية (النفطية منها), بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية. وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز وبهذا ستظل إرادة الوطن العربي مرهونة بأيدي القوى الخارجية. وبعد أزمة الغذاء التي اجتاحت العالم مؤخراً أصبح موضوع الأمن الغذائي في مقدمة أولويات دول العالم وأكدت هذه الأزمة عمق مشكلة التبعية الغذائية وأهميتها للأقطار العربية وخصوصاً أن التوجه العالمي الجديد هو التقنين من المعونات الغذائية التي تقدمها الدول الرأسمالية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء في عام 2007 إلى حوالي 40 بالمئة إذ يشكل ذلك عبئاً لا يمكن إنكاره على عاتق صانع القرار في الدول العربية نتيجة لعوامل عدّة منها

شحّ الموارد المائية والأوضاع البيئية السيئة في بعض البلدان خصوصاً أن دول الوطن العربي تعتمد إلى حد كبير على معونات تلك الدول وبالأخص القمح، فالخبز هو قوت الشعوب وشحُّه قد تقود إلى توترات، وقد تدفع إلى ثورات وبالتالي دائما يسعى صانع القرار إلى احتواء مثل تلك الأزمات حتى إن تطلّب ذلك تقديم أكبر قدر ممكن من التنازلات للدول المقدمة للمعونات. وبذلك لن يصبح القرار السياسي حكراً على صانع القرار السياسي في دولنا العربية بل إنه في حقيقة الأمر أصبح تابعا للقرارات السياسية للدول الرأسمالية الغربية. فمسألة حماية الأمن القومي لا يمكن تحقيقها إلا بتحقيق الأمن الغذائي لأنه أصبح مرادفاً لا يمكن تجزئته عن الأمن الغذائي وخصوصا بعد أن أصبحت التبعية الغذائية للدول العربية ورقة ضغط تستخدمها الدولة الرأسمالية لتحقيق مآربها السياسية متى ما شاءت. ويبدو ذلك واضحا من تصريح الرئيس السابق (جيمي كارتر) في تشرين الثاني عام 1989م "إنه إذا عمدت الدول العربية مرة أخرى إلى فرض حظر على شحن النفط فسوف نرد عليه بالمثل، فلا نسمح بشحن شيء إلى البلد العربي المعنى لا أسلحة ولا قطع غيار ولا غذاء". وتصريح وزير خارجية أمريكا (هنري كيسنجر) عن مقدرة الغرب من تجويع الأمة العربية من أجل تحديد إمكانيات النفط، كما قال وزير الزراعة الأمريكية (ايرل بوتز)" إن الغذاء سلاح، إنه الآن واحد من الأدوات التفاوضية الرئيسية في جعبتنا ". (العاني، 1992: 11).

كما وسعت دول الشمال المسيطرة على السوق العالمية وخصوصاً الحبوب (القمح) على احتكار هذه السلع إذ إن فائض القمح المعد للتصدير تسيطر عليه أمريكا وكندا واستراليا وبالتأكيد تستخدم هذه الدول هذا السلاح في علاقتها الدولية مع الدول التابعة إليها غذائيا. مما يؤثر على مقدرة الدول الأخيرة من حيث حرية حركتها والتعبير عن موقفها السياسي والدفاع عن مصيرها. "مع عجز الأمة المتزايد عن توفير القمح اللازم لغذائها، وتغطية هذا العجز عن طريق التوسع في الواردات، وانحصار الاستيراد في عدد محدود جداً من البلاد التي تسيطر عالمياً على تصدير الحبوب، لم تعد مشكلة الغذاء العربي مجرد مشكلة اقتصادية خالصة بل إنها أصبحت في المقام الأول مشكلة سياسية". (سعد الدين،1982:71)، ولعل أهم الآثار السياسية للتبعية الغذائية تتجلى في قدرة الدول الرأسمالية الغربية على جر تلك الدول للمديوينة وتقديم القروض التي توفر للدول العربية حاجاتها لسد عجزها الغذائي مقابل مواقف سياسية تنسجم مع سياسية تلك الدول الدائنة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فمثلاً استخدمت أمريكا حاجة كثير من البلدان العربية لابتزازها من أجل اتخاذ قرارات سياسية تتماشى مع السياسة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون التبعية الغذائية تنعكس سلباً على الأمن القومي العربي من خلال سماح الدول العربية التابعة غذائياً لدول العالم الرأسمالي الغربي بالتدخلات السياسية لتلك الدول وفي نفس الوقت تكون لها إيجابياتها بالنسبة لدول المركز. وفي حقيقة الأمر تمثل التبعية الغذائية شكلاً من أشكال الاستعمار الحديث والتي تؤدي إلى خضوع الدول العربية سياسياً إلى إرادة الدول المصدرة للغذاء. كما يشكل العجز الغذائي أحد التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من خلال الحاجة الملحة لتوفير السيولة المادية لتوفير حاجات الدول الغذائية التي تؤدي إلى وقوع تلك الدول في شرك المديونية العالمية عن طريق الاقتراض من الدول الرأسمالية الغربية إذ يمثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أحد أهم الآليات التي تستخدمها تلك الدول لتوفير القروض لدول العالم الثالث ومن بينها دول الوطن العربي والتي أسست بحجة تحقيق نوع من التوازن والاستقرار في النظام الاقتصادي العالمي وفي حقيقة الأمر أصبحت تلك المؤسسات أداة تستخدمها الدول المتقدمة للسيطرة على دولنا في العالم العربي.

وتسلط هذه الدراسة الضوء على المخاطر المترتبة على استيراد معظم حاجات السكان الغذائية وإن كان ذلك على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى حساب مدخراتها من العملة الصعبة، وفي معظم الأحيان تقع تلك الدول تحت رحمة الدول المحتكرة في إنتاج الغذاء وهذا ينعكس سلباً على أوضاعها الأمنية ويضعها رهن الظروف والأوضاع العالمية، كما قد يدفع بتلك الدول إلى الخضوع إلى مطالب الدول المتحكمة بلقمة عيشها وإن لم تكن تتفق مع مصالحها القومية ولا مع سياستها واستقلالها. إن الأهمية العلمية لهذه الدراسة تنصب في إعطاء الأمر أهمية حتى يتدارك رجال النخبة السياسية مخاطر التبعية الغذائية والعمل على تفادي ذلك، أما الأهمية العملية لهذه الدراسة فتكمن في ضرورة تنشيط الأبحاث العلمية للوصول إلى إنتاجية غذائية أفضل.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى ما تتركه التبعية الغذائية في الوطن العربي من آثار سلبية على الأمن القومي العربي، وتستوجب معالجة هذه المشكلة وصولاً إلى الحل المناسب عدة أسئلة هي:

أ. ما التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي؟

ب. ما الأسباب التي أدت إلى التبعية الغذائية العربية؟

ج. ما الآثار الذي تعكسه التبعية الغذائية على الأمن القومي العربي؟

د. ما الاستراتيجيات والخطط الكفيلة بحل مشكلة التبعية؟

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها: إن الوطن العربي يعيش في حالة تبعية غذائية للسوق الغذائي العالمي، وإن هذه التبعية تعدّ أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى خلخلة الأمن القومي العربي وإضعافه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح مفهوم التبعية الغذائية العربية.
2. توضيح مفهوم الأمن القومي العربي.
3. بيان الأسباب التي أدت إلى التبعية الغذائية العربية.
4. التعرف على الآثار المترتبة على التبعية الغذائية العربية وعلاقتها بالأمن القومي العربي.
5. ما العوامل التي تؤدي إلى مجابهة التبعية الغذائية.

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بالأبعاد التالية:

- الحدود الزمنية: 1990 –2010 ويرجع ذلك إلى إن الوطن العربي شهد منذ مطلع العقد الأخير للقرن الماضي أحداثاً سياسية جساماً ولازالت آثارها لغاية الآن.
- الحدود المكانية: الوطن العربي.
- الحدود الديمغرافية: الأمة العربية التي تسكن الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً – الإطار النظري للدراسة:

إذا ما تناولنا الأمن الغذائي العربي الذي يشكل حجر الزاوية في الأمن القومي العربي فقد شكل الغذاء منذ الأزل هاجس الإنسان حيث كان الإنسان ومازال يسعى جاهدا إلى توفير لقمة العيش له ولعائلته. فالغذاء هو ضرورة من ضرورات الحياة والتي لا يمكن الاستغناء عنها وطالما حاول الإنسان الحصول على قوته بشتى الطرق ومنذ أقدم العصور حيث خاض

الحروب والصراعات وعانى من المجاعات، فازمة الغذاء هي ليست حديثة العهد فهي مرافقة لوجود الإنسان ، واليوم يشهد العالم ازمة اقتصادية يمثل الغذاء أحد أهم تحديات تلك الازمة وخصوصاً أن خطر المجاعة أصبح يهدد عدداً لا يستهان به من شعوب العالم.

ولم تعد مشكلة الغذاء مجرد مشكلة زراعية وإنما أصبحت مشكلة سياسية فالأمن الغذائي لأي وطن بصورة عامة والوطن العربي بصورة خاصة، أصبح من القضايا التي تبعث القلق في نفوس الأفراد والحكومات وخصوصا أنها من أهم مشاكل القرن الماضي والألفية الجديدة، فطالما ارتبط توفير الغذاء للشعوب باستقرار الأمم وطالما قاد نقص الغذاء إلى التوترات والثورات.(مسلم، 1990: 9) ويقودنا الحديث إلى التعريف بمفهوم الأمن الغذائي ووفقاً لما جاء في قمة الغذاء المنعقدة في عام 1996 الذي وسع من المفهوم لكي يتضمن السلامة الغذائية والتوازن في المكونات المغذية. ويؤكد هذا المفهوم أن "الأمن الغذائي على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والإقليمية والعالمية يتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لممارسة حياة فاعلة وصحية. (حمران، 2008).

أما الأمن الغذائي العربي "يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها، وهو يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطراً كبيراً على اقتصاديات هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية" (المركز اليمني للمعلومات، 2005:8) وكان مفهوم الأمن الغذائي العربي يرتبط بسعي الدول من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وخصوصا من الحبوب والقمح،وقد نجحت بعض الدول العربية بذلك مثل سوريا والمملكة العربية السعودية في توفير الاكتفاء الذاتي وفائض عن احتياجات السوق وإن كان على حساب الموارد المائية الجوفية النادرة وظل الاكتفاء الذاتي هو من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها باعتباره مرتبطاً بالأمن القومي ولأهميته في مسألة تحقيق الاستقلال السياسي. (اللوزي، 2009: 139)، لكن التغيير الذي حدث في النظام العالمي الجديد وانفتاح العالم اقتصادياً وتجارياً جعل من مفهوم الاكتفاء الذاتي ليس له قيمة كما غير من مفهوم الأمن الغذائي وطوره من الاكتفاء الذاتي إلى كفاية جميع أفراد المجتمع من السلع الضرورية، وأصبح مفهوم الأمن الغذائي له أربعة أركان أساسية (اللوزي، 2009: 141):

1. إتاحة المعروض من الغذاء سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي.
2. استقرار المعروض من الغذاء على مدار السنة ومن موسم إلى آخر.
3. إتاحة الغذاء للمواطنين وتناسبه مع دخولهم.
4. سلامة الغذاء.

ومن أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي اليوم هي: مشكلة التصحر وتدهور القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية، وشحة المياه، بالإضافة إلى استخدام الوقود الحيوي كبديل للطاقة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الحبوب والسكر في الأسواق العالمية، والتي أصبحت تشكل عبئاً على عاتق صانع القرار السياسي سعياً منه لتوفير تلك المواد الغذائية الضرورية للأمن الغذائي العربي، والذي يعتمد على الواردات أكثر من اعتماده على الصادرات. (اللوزي، 2009: 144)، إن جميع المؤشرات تشير إلى أن الوطن العربي في حالة من التبعية الغذائية لأسواق الغذاء العالمية، نتيجة عجز الغذاء العربي الذي قاد إلى ما نطلق عليه "مصطلح التبعية" وهذه التبعية وفق ما هو عليه الواقع تشير إلى دول الشمال المتقدم حيث "أصبح المواطن العربي يعتمد بشكل كامل على تأمين نصف لقمة عيشه اليومية على العالم الخارجي، وكيف أصبحت مقدرات هذا المواطن تحت تأثير واطر العالم المذكور، إضافة إلى إن هذه المليارات الضخمة تمثل هدرا كبيراً للموارد العربية ودعماً لاقتصاديات الدول الأجنبية". (العاني، 1992: 11)، "وإن الوطن العربي بمجمل أقطاره يتصف بالتبعية الغذائية لا سواق إنتاج الغذاء العالمية، وخاصة إنها تتبع لدول كبرى ومتقدمة، وقادرة على ممارسة الضغوطات السياسية والاقتصادية إلى حد أقصى يصل إلى ابتزاز دول العالم العربي، وإجبارها على اتخاذ قرارات سياسية لا تصب في صالح سكان دولةا، وتصب في المدى البعيد في ميزان الدول المصدرة لصالحها، مما يتيح لها التحكم في قرارات تلك الدول سياسياً وهذا ما لا يحمد عواقبه". (الهزايمة،2009: 17).

وأما الأمن القومي العربي فإذا أردنا الحديث عنه فلابد لنا من الإشارة إلى مصطلح الأمن القومي والذي ظهر نتيجة لقيام الدولة القومية في القرن السادس عشر، ويمكن تعريفه على انه " قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية وبخاصة العسكرية منها، باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم وبممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم، ومع تطور مفهوم قدرة الدولة اتسع مفهوم الأمن القومي إلى: "القدرة الشاملة للدولة والمؤثرة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية" (مهدي، 2005 :1)، وهو سعي الدول للمحافظة على كيان الأمة وحمايتها من سيطرة جهات خارجية من أي عدوان على الدولة

وضمان استقلالها. ومفهوم الأمن القومي مفهوم شامل وعام فهو، يشتمل جوانب الأمن القومي سواء الداخلي أو الخارجي، ويقع على عاتق الحكومة وعليها العمل من أجل تحقيقه وتأمينه في كل الظروف والأحوال. وهو هدف إستراتيجي ومن أولويات الحكومات مهما كانت أشكال أنظمتها أو درجة تطورها الاقتصادي، فهي مسئولة عن تعبئة كافة مواردها الاقتصادية وإمكانياتها السياسية وقدراتها العسكرية (بيبرس، 2007: 162).

فالأمن القومي العربي يمكن اعتباره تكاتف الدول العربية جميعاً لمواجهة الأخطار الخارجية ضدها، ومواجهة التكتلات الخارجية خاصة الاقتصادية والأمنية من خلال إستراتيجية ثابتة موحدة ومتكاملة، تستطيع بها التصدي للتهديدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية التي يتعرض لها الوطن العربي حالياً، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. ولقد واجه الأمن القومي العربي سلسلة من التحديات في عصرنا الحديث أهم تلك التحديات تجلت في الدور الذي لعبته إسرائيل منذ أن زرعت في قلب النظام الإقليمي العربي، وخصوصا إنها تحتل موقعاً استراتيجياً تستطيع من خلاله ضرب المنطقة والفصل بين جزئيها الشرقي والغربي وما هو معرف أن إسرائيل لها أطماع في المنطقة تمتد من النيل إلى الفرات "وعليه فإن إسرائيل ستبقى لأمد غير منظور الخصم الرئيسي للأمن القومي العربي، وتحتفظ هذه المقولة بجوهرها حتى في حال أفتر ضنا أن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي قد أنجزت على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وقام السلام على تعاقدات والتزامات متبادلة" (بيبرس، 2007: 164)، إن العلاقة التي ترتبط بها التبعية الغذائية بالأمن القومي العربي تنبع من كون الدول المستوردة تكشف كثيراً من أوراقها السياسية للدول المصدرة، وبالتالي تسمح بمرور سياسات هذه الدول وتعمل على تطبيقها شاءت أم أبت لكون الضرورة لها مكانة عالية عندما يتعلق الأمر بغذاء السكان، لذا كلما زاد اعتماد الدول على الغذاء الخارجي، كلما زاد تدخل الدول المصدرة في شأن الدول المستوردة ولو من الجانب الغذائي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تغييب صانع القرار في الدول المستوردة على اعتبار الغذاء شكّل محدداً من محددات السياسية الخارجية، وأصبح الاختيار من بدائل القرار مكبلاً بمشيئة الدول المصدرة، لذا فإن الأمن القومي العربي يكون في أحسن صوره من الجانب الغذائي، عندما تكون الدول العربية مكتفية غذائياً من الناحية الذاتية والعكس صحيح.

ثانياً–الدراسات السابقة:

دراسة أبو شوشة وأبو شلاوف (1983) والموسومة بــ: "مشكلات الوطن العربي" وقد تناول الباحث عدة مشكلات تواجه الوطن العربي ومن بينها المشكلة الزراعية، وقد تطرق الباحث إلى أهمية الدراسة وواقع الزراعة في البلاد العربية وقد توصل الباحث إلى أن تلك المشكلات الطبيعية تتمثل بالجفاف وملوحة التربية والانجراف والتعرية والمشكلات البشرية وتتضمن الأساليب التقليدية، الخبرة الفنية، قلة المساحات المروية وخلص الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الأرض العربية تتعرض لعدة مشكلات لا تقوى وهي في هذا الحال على الإنتاج المطلوب لسد أفواه الناس وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها: تحدي كل ما هو تقليدي، إيجاد رأس مال عربي، لاستصلاح غير المستصلح من الأراضي.

دراسة الفرّا (1986) والموسومة بــ: "مشكلة الغذاء في الوطن العربي والازمة الاقتصادية العالمية" وتستهدف هذه الدراسة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على العرب باعتبار أن هنالك أزمة اقتصادية عارمة تطحن الاقتصاد العالمي منذ بداية فترة السبعينات من القرن الماضي وقد تنأول عدد من المشاكل أهمها بروز مشكلات الغذاء على النطاق العالمي، تفاقم مشكلة المديونية الخارجية والركود الواضح الذي يطغي على معظم الاقتصاديات الرأسمالية وقد تفترض هذه الدراسة أن الازمة الاقتصادية العالمية قد اندلعت في الأساس في الدول الرأسمالية المتقدمة، إلا أن دول العالم الثالث، ومن بينها الدول العربية بطبيعة الحال، قد تأثرت بشكل قوي من جراء هذه الازمة وانعكست تلك الآثار على شكل قيود على الحركة والتنمية نتيجة الصلات بينها وبين الاقتصاد الرأسمالي الحر وأهم الاستنتاجات انكماش المساحة المزروعة بالقمح وهو ليس من صالح الوطن العربي الذي تزداد مستورداته من هذه السلعة الغذائية الهامة سنوياً وأن مشكلة الغذاء ترجع إلى تخلف القطاع الزراعي، وعدم قدرته على تلبية حاجات السكان من الغذاء. وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات من بينها أمكانية زيادة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ودعم الإمكانيات العربية لهذا القطاع باعتباره قطاع حيوي لابد من الاهتمام به وتركيزه.

دراسة العاني (1992) والموسومة بــ: "الغذاء والنفط والأمن القومي العربي" وتستهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية النفط والغذاء في حياة الأمم، فالنفط يعتبر المحرك الرئيسي للتطورات الاقتصادية التي تسود أنحاء العالم خاصة الدول المتقدمة صناعيا إضافة إلى كونه مصدراً للطاقة. والغذاء يعتبر مصدراً لحياة بني البشر فلا يمكن الاستغناء عنه دائما وتحت أي ظروف اعتيادية أو استثنائية. وقد تنأول الباحث مشكلة الغذاء العربي

وتوصل إلى عدة استنتاجات أهمها: أن المنطقة العربية منطقة عجز غذائي بسبب قصور كل من القطاع الزراعي والحيواني لسد حاجات الاستهلاك العربي مما أدى إلى ارتفاع حاد في استيرادات تلك المنتجات الذي يؤدي بدوره إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية مما انعكس سلبا على إنتاجها واستثمارها. وقد توصل إلى عدة توصيات أهمها: تكثيف الجهود القومية والقطرية التي تهدف إلى تشجيع البحث العلمي الزراعي بما ييسر الاستفادة من ثمار التقدم العلمي واكتساب التقنيات الزراعية الحديثة.

دراسة السعدي (1992) والموسومة بـــ: "الفجوة الغذائية وتباينها المكاني في الوطن العربي" أهمية هذه الدراسة تنبع من تسليط الضوء على مشكلة الغذاء التي واجهت العالم منذ أزمته المشهورة في أوائل السبعينات حيث كانت محور اهتمام الدول النامية والمتقدمة على سواء. وتطرق الباحث في دراسته إلى مشكلة تزايد الفجوة الغذائية العربية بشكل حاد بحيث أصبح استيراد الغذاء عبء على الموازنات المالية للأقطار العربية. وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: إن وجود الفجوة الغذائية في الوطن العربي تجعلنا نردد القول إن الأمن الغذائي العربي في الوقت الحاضر هو أمل غير محقق وسيبقى على ما هو عليه إذا لم تتخذ الإجراءات والمواقف العربية الموحدة والمتناسقة والمتكاملة تجاه المشاكل التي تواجه الأمن الغذائي المذكور. كما توصل لعدة توصيات أهمها: ضرورة إيجاد هيئة زراعية عربية عليا تمتلك القدرة على التخطيط والتنفيذ في ميدان التطوير الزراعي.

دراسة محمود (1996) والموسومة بـــ: "الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي" وقد استهدفت هذه الدراسة تصويب الانتباه إلى أهم الأخطار الاقتصادية المحدقة بالأمن القومي العربي في أسبابها ومظاهرها وتأثيرها في حركة التنمية والتكامل وقد تناول الباحث بالبحث والتحليل أهم المشكلات التي تواجه الأمن القومي العربي وأهمها: مشكلة اختلال الأمن الغذائي، وقد توصل الباحث إلى أن عوامل عدم الاستقرار التي تعرضت لها المنطقة العربية انعكست سلبياً على حركة التنمية والتكامل. وقد خلص الباحث إلى استنتاجات عدّة أهمها: أن من الصعب تحقيق الأمن الغذائي على المستوى القطري. وأن توافر القدرة الشرائية وحدها غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي وقد توصل الباحث إلى توصيات عدّة أهمها: هو إيجاد حد أدنى من الاعتماد المتبادل بين المجموعة العربية والعالم الخارجي، ويأتي ذلك بالتوسع في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية الأعلى، والتي يتزايد الطلب عليها في الأسواق الدولية، مقابل استيراد المنتجات التي تحتاج إليها من هذه الأسواق.

دراسة علي (2003) الموسومة بـــ: "العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي"، وقد بُيِنَتْ هذه الدراسة على أن العولمة مرتبطة أساساً بالنظام الرأسمالي، وبتطوره المتواصل تاريخياً بحيث تمثل أقصى مراحله، وتكون الهيمنة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وتفترض هذه الدراسة إلى التأكيد على الجانب الاقتصادي للعولمة فهو جوهرها ومنبع كل صفاتها غير الاقتصادية وقد تناول الباحث مشكلة رئيسية تمثلت باعتماد أقطار العالم النامي ومنها أقطار الدول العربية أو تبعيتهم للفاعلين الأقوياء في نظام الشمال واهم الاستنتاجات تتمثل بما يلي: إن العولمة ستنقل البلدان النامية بما فيها العربية الاقتصادية السائدة إلى طور الاحتواء الاقتصادي، بحيث تفقد الكثير من استقلالية قرارها الاقتصادي التنموي. وقد جاء هذا الباحث بعدد من التوصيات أهمها: انه لا يمكن مواجهة العولمة انفرادياً وضرورة التكامل الاقتصادي العربي.

دراسة الشنيفي (2005) والموسومة بـــ: "الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي، وتنبع أهمية هذه الدراسة من تبيان إن مفهوم الأمن الغذائي لا يتوقف فقط على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع أفراد المجتمع، بل يضاف إلي ذلك جودة وسلامة الغذاء ونشر الوعي الغذائي. وقد خلص الباحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها: إن جودة وسلامة الغذاء مفهومان متلازمان مرتبطان ببعضها البعض ويعبران عن مدى القيمة التغذوية للغذاء وتقبل المستهلك له، وعن مدى صلاحية الغذاء للاستهلاك وخلوه من كل ما يضر بصحة المستهلك. وتوصل الباحث إلى توصيات أهمها: نشر الوعي الغذائي من الأمور المهمة في معالجة الأمن الغذائي وسوء التغذية.

دراسة بيبرس (2007) والموسومة بـــ: "الأمن القومي العربي بين المواثيق المرجعية والخبرة التاريخية" حيث استهدفت هذه الدراسة تحديد المصادر الرئيسية التي تهدد الأمن القومي العربي وتناولت الباحثة عدة مشكلات من بينها مشكلة أطماع دول الجوار الجغرافي ومشكلة المياه، وتوصلت الباحثة إلى عدة استنتاجات أهمها: إن إعادة بناء نظام الأمن القومي العربي في إطار المؤسسة القومية، جامعة الدول العربية، ليست بالأمر الميسور، فالوضع العربي الراهن الذي يغلب عليه التشرذم السياسي وعدم الانسجام وفقدان الثقة المتبادلة بين معظم الأنظمة العربية لا يوفر العوامل والظروف اللازمة لتكوين بنية الأمن المنشود. كما توصلت الباحثة إلى عدة توصيات أهمها إن إعادة بناء مفهوم الأمن القومي العربي ليس بالأمر السهل وإن تحقيقه سيظل مرهوناً بالإرادة السياسية للأقطار العربية.

دراسة اللوزي والقاسم (2009) والموسومة بـــ: "تحديات الأمن الغذائي العربي" استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم القضايا التي تؤثر بصورة مركزية سلباً أو إيجابا في مستقبل الأمن الغذائي العربي، وقد تناول الباحث عدة مشكلات أهمها: تأثير تغيير المناخ على الأمن الغذائي والزراعة حيث يوضح الباحث أهم الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة والمتمثلة باستعمال المنتجات الكيماوية (مبيدات وأدوية)، الرعي الجائر، التصحر وقطع الغابات، وقد خلص الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: إن الزراعة تعد عاملاً مؤثراً ومتأثراً بتغيير المناخ على غرار الأسمدة، وهناك زراعات معينة، إضافة إلى قطع الغابات والرعي الجائر، واستهلاك الثروة الحيوانية، وإنتاج (الوقود الحيوي). كما توصل الباحث إلى عدد من التوصيات أهمها: توفير الإعلام والإرشاد وسن التشريعات الملائمة والاهتمام بالأبحاث والدراسات بهذا الخصوص واستخدام السياسات المناسبة لمعالجة مثل تلك الأزمات.

دراسة الهزايمة والعزام (2009) والموسومة بـــ: "الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية" وتستهدف هذه الدراسة التعرف على الواقع العربي من ناحية إنتاج الغذاء، ومقدار الفجوة الغذائية، وصولاً إلى الآثار السياسية المترتبة على الغذاء العربي. وأما فرضيات الدراسة فمفادها: أن الوطن العربي يعيش في حالة عجز غذائي يفتح الباب على مصراعيه أمام التدخل والهيمنة الأجنبية في شؤونه الداخلية، وخاصة السياسية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وبعض الوسائل الإحصائية لتفسير واقع الغذاء العربي وما يترتب عليه من آثار سياسية. وقد خلص الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: كون الوطن العربي سوق استهلاكي لأسواق إنتاج الغذاء بالإضافة عن التزايد في الفجوة الغذائية والذي يزيد من التدخل الأجنبي في الشأن العربي وان الوطن العربي أصبح اليوم مستعمراً غذائياً، وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها: توفير الحماية للمنتجات العربية وزيادة العناية بالأراضي الزراعية، واستصلاح ما يمكن استصلاحه، والعمل على امتلاك التكنولوجيا لتعظيم الاستفادة من الموارد الزراعية وتنشيط التجارة العربية البينية في مجال الغذاء.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

إن الدراسات السابقة لم تركز على العلاقة القائمة بين التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي، بالإضافة إلى عدم قيامها بالربط بين الاستعمار والتبعية الغذائية، ولدى الذي تتحكم به دول السوق بالقرارات السياسية في دول التبعية الغذائية، والاعتبارات السياسية الأخرى التي تتركها التبعية الغذائية من آثار على الأمن القومي العربي.

تعريف المفاهيم والمصطلحات:

تتضمن هذه الدراسة المصطلحات التالية:

- التبعية الغذائية: هنالك تعريفات عدّة تناولت التبعية الغذائية. نتطرق إلى بعض منها وما يلائم الدراسة التي نحن بصددها. فقد عرفها بعضهم على إنها: (انقياد الفرد أو الجماعة لسلطة خارجية وفي مجال الغذاء فإن التبعية الغذائية ما هي إلا انقياد الدول للسوق العالمية الغذائية وقبول ما تمليه عليها من شروط) (صليبا، 1982: 338) وعرفها البعض الآخر بأنها (اعتماد الوطن العربي اعتماداً كبيراً على العالم الخارجي خصوصاً العالم الرأسمالي المتقدم للحصول على احتياجاته من السلع الغذائية وبشكل رئيسي الحبوب والقمح، مقابل تخصصه في المنتجات الزراعية وتصديرها). (حمد،2005). كما عرفت بأنها :(تعني انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه) (الفرجاني،2007). ووفقاً لما سبق فإننا نرى بأنها :حالة من العجز الغذائي الذي لا يعوض من خلال المصادر الداخلية، مما يجعل البلدان في حالة الطلب عليه من الخارج للوفاء بحاجة السكان من الخارج).
- الأمن القومي العربي: هنالك تعريفات عدّة تناولت الأمن القومي العربي فقد عرف بأنه: (تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتقرير آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي ، وما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين الوحدات) (العاني،1992: 8). وعرف بأنه (قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها، وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أرضها وكل تراب وطنها العربي الكبير الممتد من المحيط إلى الخليج وحماية منجزات الأمة، وقيمها من التهديدات الموجهة للأقطار العربية وللأمة العربية). (أخميس، 2005: 125)، وعرف بأنه: (سيادة الأمة على أرضها وثرواتها الوطنية وتوفير حالة من الاطمئنان لأفراد المجتمع أمام التهديد الخارجي أو الداخلي). (النجداوي، 2003: 37) ومما سبق فإننا نرى بأنه: (تلك الجهود المبذولة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار والأمان والرفاهية والحفاظ على سيادة الأقطار العربية وعلى الموروثات الثقافية والفكرية والحضارية والوقوف بوجه أي عدوان داخلي كان أم خارجي، وهو لا يشمل فقط الجانب العسكري وإنما يشمل الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي أيضاً).

- الأثر: هو (ما تتركه التحديات من سلبيات تقع على النظام الإقليمي العربي)، وهذه السلبيات تتمحور في عدة أشكال تهدف إلى خلخلة النظام الإقليمي العربي)، وتوسيع الهوة بين مكوناته، وتسريب ما يوهنه من خلال تلك السلبيات التي تحدثها التحديات التي تحف به، لذا فالأثر كما نراه في هذا التوجه: (ما هو إلا النتيجة التي تحدثها التحديات الناجمة عن التبعية الغذائية العربية في جدار النظام الإقليمي العربي).

منهجية الدراسة:

أن هذه الدراسة اعتمدت على عدد من المناهج الأكاديمية منها: المنهج الوصفي التحليلي، لكون الظاهرة الغذائية تتطلب وصفاً عند دراستها، ولبيان مدى الوزن النسبي للعامل الغذائي ودوره في عملية سد نوافذ التبعية الغذائية للأسواق العالمية، كما وتحتاج هذه الدراسة إلى عمليات إحصائية للإيفاء بمتطلباتها فلا شك أننا سنستخدم المنهج الإحصائي. وتحتاج أيضا إلى منهجية سياسية بمواصفات اقتصادية لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها والتحقق من فرضيتها، لذا فإن المنهج الذي سنعتمده ما هو إلا "منهج الاقتصاد السياسي" على اعتبار أن المنتجات الغذائية تشكل محور الاقتصاد، وذلك لارتباط الاقتصاد بالسياسية فلا سياسة بلا اقتصاد ولا اقتصاد بلا سياسة، إن هذا المنهج يعتمد على إحصائيات ذات علاقة بالاقتصاد وتوظف هذه الاحصائيات في المجال السياسي.

الفصل الثاني :

الغذاء في الوطن العربي

يعيش العالم العربي حالة من العجز الغذائي المتزايد فالإنتاج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من استهلاك مما يؤدي بالعالم العربي إلى التوجه نحو الاستيراد من الخارج بمليارات الدولارات، وهذا يعمل على إضعاف رصيد العالم العربي من العملات الأجنبية ويزيد من مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية أحيانا، فمليارات الدولارات الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز بين ما ينتج وما يستهلك من غذاء تكون على حساب الدفع بعجلة التنمية واقتناء التكنولوجيا في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى على حد السواء. مما منع العالم العربي من الاستغلال الكامل لما هو متوافر لديه من موارد بشرية ومالية وطبيعية، مما أدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

إنّ إنتاج الغذاء الكافي يمكّن الدول العربية من تقليص الفجوة الحالية بين ما يُنتج من الغذاء وبين ما يُستهلك، حيث إن الاستهلاك يفوق الإنتاج ويصار إلى تعويض الفارق من دول العالم الخارجي. ومن جهة أخرى فإن على الدول العربية أن تزيد من إنتاج الغذاء لتلبية الاحتياجات المستقبلية بسبب الأعداد المتزايدة للسكان على المدى المتوسط والبعيد، وبسبب الأنماط الاستهلاكية التي تتجه نحو التغير وبشكل مطّرد في العالم العربي وبسبب إغراق السوق العربي بالمنتجات الزراعية والغذائية المستوردة من العالم الخارجي بأسعار رخيصة ومنافسة لا تستطيع الصناعات الغذائية العربية المنافسة معها بنفس شروط الجودة. كل هذه الأسباب أدت إلى ضعف الإنتاج الزراعي وإنتاج الغذاء في الوطن العربي ويصاحب ذلك على نفس المسار نمو سكاني لا يتناسب مع حجم الإنتاج الزراعي والغذائي الموجود في الوطن العربي.و سنتناول هذا المبحث تحت المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المتطلبات الغذائية العربية.

المبحث الثاني: مؤشرات الإنتاجية الغذائية العربية.

المبحث الأول:

المتطلبات الغذائية العربية

يحتل موضوع الأمن الغذائي العربي، بما يعنيه من ضرورة تأمين الغــذاء الكــافي للمواطن العربي، وتحقيق اكتفاء إنتاجي ذاتي، موقعاً ملموساً في تقارير المنظمــات التابعــة للجامعة العربية، وفي تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وبينما لا تعطي الحكومات العربية الاهتمام الكافي الذي يستحقه هذا الموضوع، في ظل تقارير تتحدث عــن نقص حقيقي في الغذاء، وحصول مجاعات في بعض الدول العربية، وتــسجيل المــستويات المرتفعة من السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر. تشدد التقارير والأبحاث الجــادة فــي تناول الموضوع على النتائج السلبية لفقدان الأمن الغذائي، وتقدم صورة غير مريحة لواقــع القطاع الزراعي وما يترتب عليه، حيث أن نسبة ما يستورده العالم العربي من الخارج يصل إلى حدود 45٪ من حاجاته الغذائية (الصادق، 2009: 22) مشكلة الأمن الغذائي ينعكس على مسالة عدم الاستقرار واندلاع الاضطراب في الميادين السياسية والاقتــصادية والاجتماعيــة والأمنية. ما تغذي مشكلة الجوع في هذه المنطقة الحركات الإرهابية المتطرفة، وتعمل هــذه الحركات على استغلال نقص الغذاء والإحباط المصاحب لدى تلك الطبقة وتقدم لهــم الأمــل الخداع بالخلاص فتسهى مثل تلك الشريحة للانخراط بمثل تلك العمليات الإرهابية، فالتعاطي مع الأمن الغذائي بالجدية المطلوبة وتلبية متطلباته هي أقصر الطرق للحد من الاضــطرابات وبالتالي تأمين الاستقرار الاجتماعي.

وسنتناول عرض هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الأول: توفير الأمن الغذائي العربي.

المطلب الثاني: تعزيز الموارد الغذائيــة.

المطلب الأول: توفير الأمن الغذائي العربي: إن التعريف الأكثر تداولا لمفهوم الأمن الغذائي هو: "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام" (الهزايمه والعزام، 2009: **8**)، على الرغم من أن مشكلة الغذاء مشكلة اقتصادية في المقام الأول، لأنها تعبر عن شكل من أشكال العلاقة بين العرض والطلب، أو بين الإنتاج والاستهلاك، إلا أن لها أبعاداً متعددة، يهمنا منها هنا "البعد الأمني"، ونظراً لما لهذا البعد الأمني من أهمية كبيرة فقد شاع مصطلح " الأمن الغذائي" بسبب الارتباط الوثيق بين كل من الغذاء والأمن، فالغذاء هو أحد حاجات الإنسان، إذ يعدّ الطعام أول مقومات الحياة، فإذا لم يتوفر بشكل يستطيع الناس الحصول يؤدي إلى قيام الاضطرابات والفوضى واختلال أمور الأمن في البلاد، ولذلك فإن توفير الطعام للسواد الأعظم من الشعب، بأسعار تناسب دخولهم، يساعد على استتباب الأمن في المجتمع، ومن ناحية أخرى، فإن الدولة التي لا تستطيع تأمين الطعام لشعبها من مصادر محلية تصبح عاجزة أمام الضغوط والتحديات التي تواجهها، مما يعرض أمنها للخطر وحريتها للاستباحة (الهزايمة، 2005: 102).

وإذا كان توفير الغذاء يمثل الجانب الأمني، بل الجانب الرئيسي للأمن الغذائي، فإن الجانب الآخر هو توفير إمكانية الاتصال وإيصال ذلك الغذائي، إلى حيث تكون الحاجة إليه، وعلى ذلك، فإن المقاييس التي تحدد الأمن الغذائي لبلد ما هي: نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية " ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد"، ونسب قيمة المستوردات الزراعية الإجمالية لإجمالي الاستيراد، ونسب قيمة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الدخل القومي، وكذلك التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي، ولا ننسى نسبة المخزونات الغذائية " وبخاصة القمح " إلى مقدر الاستهلاك السنوي (الفرّا، 1985: 31).

فالأمن الغذائي إذن، هو تحفيز قدرات وفعل منسق وعمل هادف لحل معضلات محددة، فرضها واقع زراعي (صناعي – اجتماعي – اقتصادي) في بلد ما، وبالإمكان تحديد مفهوم الأمن الغذائي ليشمل ضمان توفير بعض السلع الغذائية في الأسواق المحلية على مدار العام، وبأسعار مناسبة، وذات قيمة غذائية تكفل للإنسان بقاءه حياً وتمكنه من أداء مهامه الاقتصادية بصورة صحيحة مناسبة، والأمن الغذائي اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليأتي مترافقاً مع مصطلحات أخرى، كالأمن الوطني، والأمن الاستراتيجي، والأمن الاجتماعي، كما أن المقصود بالأمن الغذائي قد يكون توفير الغذاء

اللازم للمجتمع من مصادره المحلية والخارجية، وضمان توزيع الغذاء وجعله في متناول أعضاء المجتمع (الشوبكي، 1991: 56).

ولقد أدَّى بعض العوامل التقليدية والمحلية (التزايد السكاني وزيادة التحضر، تدهور الموارد وإنهاك البيئة) دوراً أساسياً في اختلال الأمن الغذائي في كثير من الدول في عصر العولمة، غير أن هناك عوامل أخرى خارجية ساهمت في تفاقم هذا الاختلال أبرزها السياسات الزراعية التي اعتمدتها الدول الصناعية بالإضافة إلى بعض العوامل الناتجة عن العولمة (انكفاء الفكر الاقتصادي التدخلي وسياسات التنمية، توقف المعونات الأجنبية، تغير دور المنظمات الدولية ووظيفتها، التحرير اللامتكافئ للتجارة الخارجية، تغير مقاصد الاستثمار الأجنبي والمخاطر المناخية الجديدة الناتجة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض) (محمد السيد، 1998: 90). فقد أصبح الغذاء أحد الأسلحة المستعملة في الصراعات الدولية "سلاح الجوع"، فالبلد غير المكتفي ذاتيا من المواد الغذائية، ولا يستطيع تأمين ما ينقصه من تلك المواد تهتز إرادته السياسية، إذ أصبحت أسعار الغذاء في السوق العالمي اليوم من نوعين: سعر اقتصادي أو مالي يدفعه المشتري من موارده الوطنية، وسعر سياسي يدفعه المشتري نفسه بما لديه من إرادة أو استقلال، وهناك مفهوم أمن غذائي آخر: يعبر عن مدى توافر مخزون المواد الغذائية الأساسية " المخزون الاستراتيجي"، فيستطيع البلد اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية أو في حالة تعذر حصول تلك البلد على المواد الغذائية التي تنقصه عن طريق استيرادها من الخارج (الهزايمه، 2005: 104).

ومن الطبيعي أن كل دولة تسعى لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي، تقوم على إنتاج كل ما يحتاجه مواطنيها من طعام وغذاء، وإذا لم يكن ذلك ممكناً نظراً لصعوبة إنتاج كل دولة لجميع العناصر والموارد والسلع الغذائية، ونظراً إلى أن العالم قائم على التبادل فيكفي أن تصل الدولة إلى وضعية تقوم على التعادل بين قيمة ما تصدره وقيمة ما تستورده من سلع غذائية بحيث لا تشكل قيمة ما تستورده عبئاً على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وعندما تعجز الدولة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي فهي لا بد أن تقع في أزمة توفير الغذاء من الخارج وتوفير الأموال اللازمة له، فالأزمة الغذائية تعني عدم قدرة دولة ما على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطنين، وضمان الحد المطلوب منها بانتظام وتوزيعها على المواطنين، ومن المفترض لكي يتحقق الاكتفاء الغذائي "أو الأمن الغذائي" أن يتناسب الإنتاج مع عدد السكان وتزايدهم من ناحية، ومع الطلب على الغذاء من ناحية أخرى.

وتبرز القراءة السريعة للصراعات السياسية في عالمنا المعاصر دور السلاح الغذائي والحروب التجارية في هذه الصراعات، بدءاً من التحكم في تقديم المساعدات وأحجامها وأنواعها، وانتهاء بالحصار الاقتصادي أو حرب التجويع، مروراً بالأسعار والأنظمة الدولية لتجارة وإيفاد الخبراء والبعثات وتقديم الخطط وبيع التكنولوجيا، وغير ذلك كثير. ونستخلص من سياق الأمن الغذائي وتطور مفهومه، إن الأحداث الزمنية تلعب دوراُ في تغيير المفهوم ومعناه، وان تحسب الدول المستوردة للغذاء من الأسواق الغذائية يجعلها في حالة تغيير فهمها لمفهوم الأمن الغذائي تبعاً ليس لتطورات الزمن، بل تبعاً لسياسات الدول المصدرة للغذاء، لذا نرى لكل مرحلة من مراحل تطور الإنسان يقع تطور في مفهوم أمنه الغذائي، وهذا التطور بات ضرورة من ضرورات مواكبة الإنسان لعصره الذي يعيش فيه وخصوصاً، ونحن نرى التقلبات السياسية المتوالية في العالم، يجعل الإنسان يوائم ضروراته الغذائية التي هي سر بقائه مع تطورات عصره، وبالصورة التي لا تثير حساسية الدول المنتجة.

المطلب الثاني: تعزيز الموارد الغذائية: في ظل الموارد الغذائية المتاحة لابد لكل مجتمع أن يقرر أمرين: اختيار الحاجات التي سيتم إشباعها، والاستغلال الأمثل للموارد والاختيار بين الاستخدامات البديلة لها بحيث يمكن استخدامها لإنتاج أكبر قدر ممكن من المواد الغذائية لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية، كون الوطن العربي يعاني من ندرة تتزايد حدتها في الموارد الزراعية الحيوية المتمثلة في مياه الري والأراضي الزراعية وهذا يدفعنا نحو الاهتمام البالغ بصيانة هذه الموارد، ورفع كفاءتها وترشيد استخداماتها، إلا أن الأمر يسير على العكس من ذلك إلى حد بعيد، حيث تسود نظم تقليدية للري الحقلي تستنزف الموارد المائية، ويهدر ما يقرب من نصف ما يستخدم منها، وحيث تتدهور خصائص مساحات واسعة ومتزايدة من الأراضي الزراعية لتخرج عن نطاق الاستخدامات الزراعية لتضاف إلى الرصيد المعطل لما يعرف بالأراضي المتروكة (حسن، 2008: 16). وبطبيعة الحال فإن استمرار الأوضاع الراهنة لكفاءة استخدام الموارد الزراعية المائية والأرضية، مع التزايد المستمر في السكان سيؤدي إلى أوضاع أكثر تدهوراً وسوءاً لمختلف المؤشرات السابقة. إن الموارد الغذائية في هذا المقام سنقسمها إلى قسمين: الأول: الموارد الزراعية والثاني: الموارد المائية لكون الزراعة بحاجة إلى ماء والماء هو عنصر أساسي في إنبات الزرع وإنتاج الغذاء وبالتالي سنعالج هذا في الفقرتين التاليتين:

أولاً: تحسين الموارد الزراعية.

ثانياً: الحفاظ على الموارد المائية.

أولاً: تحسين الموارد الزراعية : هناك تباين في التقديرات العربية بخصوص مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيه، حوالي 68٪ من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة تتركز في ثلاثة أقطار عربية هي: السودان، الجزائر، المغرب، فيما تقاسمت بقية الأقطار العربية نسبة 32٪ بنسب متباينة من مجمل المساحة الجغرافية للوطن العربي والبالغه1.4 مليار هكتار، في الوقت الذي تتوافر في المنطقة العربية مساحات من الأراضي الزراعية غير مستثمرة، والتي تجاوزت مساحتها ثلاثة أرباع من الأراضي القابلة للزراعة، لعدم توفر الإمكانات الكافية لتنميتها، أما المستثمر من الأراضي الزراعية والذي تشكل نسبته الربع من الأراضي القابلة للزراعة، فإن هنالك عدم كفاءة في استغلاله حيث إن الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية يعتمد في ريه على الأمطار المتسمة بتذبذبها، وجزء بسيط من الأراضي يعتمد على الري، يضاف لذلك أن نسبة كبيرة من الأراضي المزروعة في الوطن العربي تترك بورا من دون زراعة سنويا بحجة زيادة كفاءتها، وهذا يعد هدرا لعنصر الأرض الزراعية، وهذه تحدد بثلاثة أمور هامة، هي: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2008: 65).

أأ. مساحة الأراضي الزراعية في الوطن العربي.

ب ب. الاستصلاح الزراعي للأراضي الزراعية.

ج ج. الأراضي المروية في الوطن العربي.

أ أ. **مساحة الأراضي الزراعية في الوطن العربي.** شهدت المساحة الزراعية الكليــة للــوطن العربي توسعاً ملحوظا خلال عقد التسعينات لتصل إلى حوالي 71 مليون هكتار خلال العــام 2009 مع ذلك، فإن الاستفادة من هذا التطور لا تزال دون المستوى المطلوب لمواجهة المستوى المتزايــد في الطلب على الغذاء في الدول العربية. وقد تضاعفت الرقعة الأرضية غير المــستغلة (الأراضـــي البور) من مجمل الأراضي المصنفة على أنها أراض زراعية لتصل إلى أكثــر مــن 18.4مليــون هكتار عام 2009 مقابل 9.2 ملايين عام 1991 كما يوضحه التالي: (المنظمــة العربيــة، 2008، 2009: جدول رقم 1).

جدول رقم (1)

مساحة الأراضي الزراعية في الوطن العربي (1991–2009) م

المعطيـــــــــــــات	1991	1995	1999	2009
أولا: المساحة الزراعية الكلية	58.942	67.301	67.131	71.056
الأراضي المستديمـــة	5.632	6.492	6.961	8.033
الأراضي الموسميـــة	53.310	60.809	60.170	64،61
الزراعة المطـــرية	35.037	35.265	10.330	11.003
الزراعة المرويـــة	8.998	10.280	10.330	10.541
الأراضي البـــــور	9.275	1.5264	16.831	18.434
ثانيا: الغابـــــــات	64.960	90.013	92.127	101.409
ثالثا: المراعـــــي	324.13	358.53	341.00	358.32

من خلال الجدول السابق نجد أن مساحات الأراضي الزراعية في الوطن العربـــي تتزايـــد، وفي مختلف أنواعها من الأراضي المستديمة وحتى المراعي، وهذا التزايد ينذر بمستقبل واعد لتأهيل بقية الأراضي.

ويمكننا ومن أجل الوقوف على عامل التغيير الذي حــصل علـــى الأرض، فـــإن المــساحة المزروعة فعلاً في الدول العربية للفترات 1984–1988، 2002–2006 وحجم الزيادة ونسبة التغير في المساحة المزروعة في الفترة 2002–2006 عنها في الفترة 1984–1988، (المــساحة بـــالألف هكتار)، فإننا يمكن أن نلتمس ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2)

المساحة المزروعة فعلاً في الدول العربية (1984-2006)م

الدولة	مساحة الأرض المزروعة فعلاً		حجم الزيادة في 2002- 2006 عنها في 1984 – 1988	نسبة الزيادة في الفترة 2002 – 2006 عنها في 1984 – 1988 ٪
	1984 – 1988	(2002 – 2006)		
السودان	7562	17030	9468	125
المغرب	6515	7239	724	11
الجزائر	4299	4708	409	10
سوريا	4135	4719	584	14
العراق	3264	3823	559	17
تونس	3578	4252	674	19
مصر	2608	3472	864	33
ليبيا	941	1793	852	91
اليمن	1120	1182	62	6
السعودية	965	1163	198	21
الصومال	938	1284	346	37
الأردن	237	308	71	30
لبنان	158	267	109	69
موريتانيا	208	275	67	32
فلسطين	137	183	46	34
عمان	49	78	29	59
الأمارات	24	242	218	908
أخرى	14	23	9	64
المجموع	36752	52041	15289	42

المساحة المزروعة غير مشمولة بهذا الجدول لقطر والكويت وجيبوتي.

المصدر: (القاسم، 2010: 41)

والملاحظ أن نسبة الزيادة في الفترة بين (2002-2006)م عنها في الفتـــرة بـــين (1984-1988)م، وقد تصدرت أكبر هذه النسب السودان بنسبة 125% تلتها دولة الإمارات (908)، فـــي حـــين نجد نسبة الزيادة الكلية للدول المدرجة بالجدول بلغت (42)، و هذا يعني أن هناك تفاوتاً في نسبة الزيادة من دولة إلى أخرى، والزيادة في مجموعها لم تصل إلى الغاية المطلوبة بعد.

ومما يؤسف له أن هناك أرضاً متروكة بلا استعمال، وهـي أراضـي صـالحة وقابلـة للزراعة، وهذا إهمال يسجل على الحكومات، لأن استصلاح هذه الأراضي يصب بلا شـك فـي السـلة الغذائية العربية، ويمكن بيان الأراضي المتروكة والقابلة للزراعة سنوياً للفترة 2002 – 2006 في الدول العربية (المساحة بالألف هكتار)، في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

الأراضي المتروكة والقابلة للزراعة في الوطن العربي (2002-2006)م

الدولة	2002	2003	2004	2005	2006	معدل الفترة
الجزائر	3734	4003	3383	3590	3405	3623
العراق	3150	3150	3150	3150	3150	3150
السودان	630	630	3991	4270	3036	2511
المغرب	2341	1697	1624	1854	1691	1841
تونس	1120	874	712	913	913	906
ليبيا	850	850	850	850	850	850
سوريا	830	817	796	690	845	796
اليمن	535	592	421	407	300	451
الصومال	260	300	350	328	328	313
الأردن	60	60	61	80	73	67
موريتانيا	7	7	7	7	7	7
قطر	17	17	17	17	17	17
البحرين	1	1	1	1	1	1
السعودية	0	0	0	0	0	0
الأمارات	0	0	0	0	0	0
جيبوتي	0	0	0	0	0	0
عمان	0	0	0	0	0	0
فلسطين	0	0	0	0	0	0
الكويت	0	0	0	0	0	0
لبنان	0	0	0	0	0	0
مصر	0	0	0	0	0	0
المجموع	13535	12999	15362	16157	14616	14534

المساحة المتروكة والقابلة للزراعة غير مشمولة بهذا الجدول لمصر وليبيا والسعودية.

المصدر: (القاسم، 2010: 38)

الناظر في الجدول السابق يجد المعدل العام لمجموعة الأراضي المتروكة كان (14534)، وهذه المساحة إذا تم استغلالها فإن الواقع العربي الغذائي سيتغير بلا محالة لصالح الشعوب العربية، وهذا يقع على عاتق الحكومات القيام باستغلال هذه الأراضي المتروكة.

ب ب. **الاستصلاح الزراعي للأراضي الزراعية.** كثفت الدول العربية جهودها لتنمية الأراضي المزروعة سنوياً، وقد زادت المساحة المزروعة سنوياً في جميع الدول العربية إلى 52 مليون هكتار في عام 2006، مقابل 36.7 مليون هكتار في عام 1986، أي بزيادة مقدارها 15.3 مليون هكتار وهي تعادل ما نسبته 42 بالمائة، وقد تناقصت مساحة الأراضي المزروعة في أربع دول لأسباب مختلفة، إذ انخفضت في العراق والصومال خلال فترة 2002 – 2006 جراء ضعف الاستقرار وانخفضت أيضاً في الأردن والسعودية خلال الفترة نفسها نتيجة تناقص مساحة الحبوب المزروعة في السعودية ومساحة الأرض المزروعة مطرياً في الأردن (القاسم، 2010: 26)، ما يمكن أن نؤكده لدى استعراض أهم المؤشرات الزراعية العربية، المساحة الزراعية العربية تبلغ 71 مليون هكتار تعادل 4.5٪ من المساحة الزراعية العالمية مقابل 10.2 ٪ هي نسبة ما تمثله مساحة الدول العربية من مساحة العالم.

وتمثل الأراضي المتاحة للزراعة إحدى المحددات الطبيعية الرئيسية لعرض الغذاء في الوطن العربي، إذ يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثراً مباشراً بنوعية ومساحة الأراضي المزروعة. وتنحصر معظم مساحة الوطن العربي في بيئات جافة تعتمد على الأمطار في ريها. كما أن الأراضي الزراعية في الوطن العربي تتعرض باستمرار للعديد من مظاهر التدهور مثل تعرضها للملوحة والتغدق والتصحر، مما يؤثر سلباً على قدرتها الإنتاجية، كما أن هناك مساحات كبيرة من الأراضي لا تتم زراعتها بسبب شح الأمطار، هذا بالإضافة إلى أن المساحات المزروعة تدنت كثيراً بالنسبة للزراعات البعلية في العديد من الدول العربية، وتمكنت الدول العربية من تنمية الأرض القابلة للزراعة خلال الفترة 2002– 2006 بمعدل بلغ 66.5 مليون هكتار، مقابل 53.6 مليون هكتار سنوياً للفترة 1984– 1988، وفي كل عام يترك المزارع العربي جزءا من الأرض الزراعية المطرية أي دون زراعة ، ولعل أهم أسباب ترك الأرض سنة والتي تسمى بالأرض "الكراب"، وذلك لتجميع المياه في هذه الأرض لمدة سنتين ليضمن المزارع إنتاجا مربحاً، وقد أثبتت هذه الطريقة جدواها في المناطق المطرية وفي عدد من الدول، وشملت: سوريا والسودان والمغرب والأردن وتركيا وإيران، وقد بلغت مساحة الأرض المتروكة سنوياً ما معدله 14.5 مليون هكتار للفترة 2002– 2006، مقابل 15 مليون هكتار للفترة 1984 – 1988، وتتوزع الأرض المتروكة

بصورة رئيسية في عشر دول، إذ بلغت الحصة ثلاثة إلى أربعة ملايين هكتار لكل من السودان والعراق والجزائر و1.7 مليون هكتار للمغرب، وقريباً من 900 ألف هكتار لكل من تونس وليبيا وسوريا، و300 ألف هكتار لكل من اليمن والصومال، و70 ألف هكتار للأردن (القاسم، 2010: 26–27) .

ج ج. الأراضي المروية في الوطن العربي: تعدّ المنطقة العربية الأقل نصيباً من المياه، فالمناخ فرض واقعاً يتمثل في تدني نسبة الأراضي التي يمكن استزراعها بالأمطار، وبالرغم من أن جملة هطول الأمطار على المنطقة العربية تقدر بنحو 2282 مليار متر مكعب سنوياً، إلا أن 18 ٪ فقط من الأراضي العربية التي تزيد فيها معدلات الهطول عن 300 ملم هي المؤهلة لزراعات مطرية، مما يعني حتمية الري بكافة أساليبه لباقي الأراضي وذلك لضمان زراعة مستقرة. وأن ما نسبته 85 ٪ من الأراضي المروية تستخدم أساليب الري التقليدية التي تتسم بتدني كفاءتها وهدرها الكبير للمياه، وتعرف تلك الأساليب بالري السطحي، مما يعني فواقد مائية سنوية تقدر بحوالي 91 مليار متر مكعب، وتشير التحليلات إلى أن متوسط الأهمية النسبية للزراعة المروية في الدول العربية هي في حدود 22 ٪ إذ إن جملة الأراضي المزروعة فيها تبلغ حوالي 69 مليون هكتار منها 15 مليون هكتار مروية.

وأشارت دراسات الأمن المائي العربي إلى أن استخدامات المياه توضح التخلف الاقتصادي للعرب لاعتمادها بصفة أساسية على الزراعة بنسبة 91% في حين الصناعة 4% والشرب 5%، فأعلى مورد من المياه يتوجه إلى الزراعة ذات العائد المنخفض، وتؤكد الدراسات انه في ضوء استيراد العالم العربي لمعظم غذائه فسوف يظل كفاءة استخدام مياه الري ضعيفة للغاية، تطالب الدراسات بإعادة النظر في طريقة وأسلوب ونمط توزيع المتاح من المياه العربية على أنشطة الإنتاج الممكنة والتي تتيح تحقيق اكبر عائد في الحاضر والمستقبل، أما بالنسبة إلى الأرض المروية في جميع الدول العربية، فان إنتاجية الهكتار المروي تفوق إنتاجية الهكتار المطري بخمسة أضعاف أحيانا، وهذا يقودنا إلى أهم محددات الإنتاج في الدول العربية وهي المياه وليست الأراضي الزراعية، واستطاعت الدول العربية زيادة الأراضي الزراعية المروية بمساحات متفاوتة خلال عشرين عاما امتدت من 1986 حتى 2006، وذلك باستثناء العراق، إذ انخفضت المساحة المروية نتيجة ظروف الاحتلال وضعف الاستقرار، انظر الجدول التالي: (القاسم، 2010: 42).

جدول رقم (4)

المساحة المرويّة في البلاد العربية (1986-2006)م

الدولة	المساحة المروية		حجم التغيير في 2006 عنه في 1986	الزياده في عام 2006 عنها في 1974 ٪
	1986	2006		
مصر	2449	3345	896	37
العراق	1275	1197	78 -	6-
السودان	1680	1703	23	1
المغرب	1215	1299	84	7
سوريا	652	1402	750	115
السعودية	415	1074	659	159
تونس	206	356	150	73
الجزائر	347	836	489	141
اليمن	311	610	299	96
ليبيا	224	258	34	15
الصومال	114	160	46	40
لبنان	86	109	23	27
الأردن	59	91	32	54
عمان	45	103	58	129
فلسطين	19	26	7	37
موريتانيا	14	22	8	57
الأمارات	29	234	205	707
اخرى *	11	23	12	109
المجموع	9151	12848	3697	40

المساحة المرويّة غير مشمولة في هذا الجدول لقطر والكويت والبحرين وجيبوتي.

ومن خلال هذا الجدول تبين لنا ما يلي: أن هناك تغييراً ملموساً في مساحة الأراضي المروية، وهذا ما يشير إليه حجم التغيير في المجموع العام، حيث مسجل رقم (3697)، وهذا يعني أنه بالإمكان زيادة المساحات المروية أكثر، وذلك لمفادات سلبيات التحديات التي تواجه العالم العربي.

ثانياً: الحفاظ على الموارد المائية: يقع حوالي 80٪ من المساحة الكلية للوطن العربي في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بسقوط متذبذب للأمطار على مدار السنة، وإذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل 10.2٪ من مساحة العالم فإن موارده المائية لا تمثل سوى 0.5٪ من الموارد المائية المتجددة العالمية. إن جملة الموارد المائية المتاحة (المتجددة) في الوطن العربي تقدر بما يقارب 265 مليار متر مكعب في السنة، تتوزع بين 230 مليارا كمياه سطحية و35 مليارا كمياه جوفية، وتبلغ كمية هطول الأمطار في الدول العربية ما مجموعه 2244 بليون متر مكعب، بالإضافة إلى بعض المياه الناجمة عن إعادة استخدام المياه العادمة من الصناعة والصرف الصحي وتلك المتأتية من تحلية المياه المالحة (علي، 2008: 32).

إن قضية المياه في الوطن العربي تكتسب أهمية خاصة نظراً لطبيعة الموقع الاستراتيجي للأمة العربية، حيث تقع منابع حوالي 60٪ من الموارد المائية خارج الأراضي العربية، مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول غير عربية، ومما يزيد الأمر تعقيداً يكمن فيما يعانيه الوطن العربي من فقر مائي يصل في وقت قريب إلى حد الخطر مع تزايد الكثافة السكانية وعمليات التنمية المتواصلة، وتقدر استخدامات المياه في الدول العربية بما يقارب 190.7 مليار متر مكعب سنويا وهو ما يمثل نسبة 72٪ من مجموع الموارد المائية المتاحة. وتتوزع هذه الاستخدامات بين قطاع الزراعة بنسبة 87٪ والاستخدام المنزلي بنسبة 8٪ والاستخدامات الصناعية بنسبة 5٪ وتعكس أهمية النسبة التي يستحوذ عليها قطاع الزراعة من جملة استخدامات المياه (علي، 2008: 42)، فمن الضرورة استعمال التقنيات المتطورة من أجل عقلنة المياه في قطاع الزراعة وترشيد استخدامه، وسنتناول الموارد المائية في الوطن العربي من خلال الفقرتين التاليتين:

أأ. هطول الأمطار وتوزيع البيئات الزراعية.

ب ب. مصادر المياه في العالم العربي.

أ.أ. **هطول الأمطار وتوزيع البيئات الزراعية:** تبلغ مساحة الدول العربية 1.4 مليار هكتار، وهي موزعه إلى أربع بيئات زراعية مختلفة (صحراويه، قاحلة إلى جافه، جافه إلى شبه جافه، رطبه إلى شبه رطبه)، إن الأراضي الصحراوية في الوطن العربي عادةً لا تصلح للزراعة ولكن يمكن استصلاح جزء منها في حالة توافر مياه الري، حيث يبلغ معدل هطول الأمطار سنويا أقل من 100ملم وتشكل نسبة هذه الأراضي إلى مجمل المساحة ما يعادل 66.4٪. وهناك الأراضي القاحلة والجافة وهي أراضي تصلح للمراعي فقط في حالة حسن إدارتها للحفاظ على تجدد غطائها النباتي ويبلغ معدل هطول الأمطار بها سنويا من 100 – 300 ملم وتشكل نسبة هذه الأراضي إلى مجمل المساحة 15.6، أما الأرض الجافة وشبه الجافة، فهي تصلح لزراعة الحبوب والبقوليات الشتوية والربيعية والأشجار المثمرة مثل الزيتون واللوزيات، ويبلغ معدل هطول الأمطار بها سنويا من 300 – 600 ملم وتشكل نسبة هذه الأراضي إلى مجمل المساحة ما يقارب 10.2، والنوع الأخير من البيئات الزراعية بالوطن العربي، فهي الأراضي شبه رطبة إلى رطبة، وهي تصلح لزراعة المحاصيل وبعض الخضروات والأشجار المثمرة باستثناء الحمضيات والخضروات والمحاصيل الأخرى التي تزرع رياً، ويبلغ معدل هطول الأمطار بها سنويا أعلى من 600 ملم وتشكل نسبة هذه الأراضي إلى مجمل المساحة 7.8، (القاسم، 2010: 43).

تبلغ كميات هطول الأمطار في الدول العربية ما مجموعه 2244 بليون متر مكعب سنويا، وتشكل حصة السودان 49٪ من جملة الهطول للدول العربية، أما حصة الدول العربية الواقعة في إفريقيا 34٪ من جملة الهطول، أما حصة دول المشرق العربي: الأردن، سوريا، العراق، لبنان وفلسطين 8٪ من جملة الهطول، وتبلغ كمية الهطول للسعودية 142 بليون متر مكعب سنويا، مقابل 47 بليون متر مكعب لبقية دول الخليج واليمن وهو ما يعادل 9٪ من جملة الهطول، جدول رقم (5) كميات الهطول السنوية وتوزيع سقوطها لأربع مناطق بيئية بالنسبة المئوية (بالألف هكتار المساحة)

جدول رقم (5)

كمية هطول الأمطار في البلاد العربية

الدولة	المساحة الكلية	كمية الهطول بليون م3 / عام	كمية الهطول السنوية بالملم ونسبة كل منها إلى مجموع المساحة ٪			
			أقل من 100	100- 300	300-600	600 فما فوق
السودان	250000	1094.4	34	16	24	26
الجزائر	238174	192.5	83	2.2	5.8	9
السعودية	214969	142.8	92	7	1	0
ليبيا	175954	49.7	95	5	0.1	0.01
موريتانيا	103070	157.2	55	40	5	0
مصر	100160	15.2	96	4	0	0
المغرب	71085	146.8	24	42	22	12
الصومال	63766	190.6	18	32	42	8
اليمن	55500	27.2	54	25	20	1
العراق	43505	99.8	21.7	62.2	10.6	4.9
عمان	30950	14.9	85	14.5	0.5	0
سوريا	18518	46.5	10	40	25	25
تونس	16230	33.8	33	39	15	13
الأردن	8929	6.7	82	15.4	2.3	0.3
الإمارات	8360	2.5	98	2	0	0
جيبوتي	2320	3.9	89	10	1	0
الكويت	1782	2.4	92	8	0	0
قطر	1143	0.2	100	0	0	0
لبنان	1040	9.5	0	16	22	62
فلسطين	621	8	0	14	85	1
البحرين	71	0.009	100	0	0	0
المجموع	1406147	2244.609	66.4	15.6	10.2	7.8

المصدر: (القاسم، **2010: 55**).

ملاحظة: أقل من 100ملم: صحراوية أو شبه صحراوية، 100-300 ملم: قاحلة إلى جافة، 300- 600: شبه رطبة، 600 فما فوق: شبه رطبة إلى رطبة.

ب ب. مصادر المياه في العالم العربي: تنقسم مصادر المياه في العالم العربي إلى مصادر تقليدية متمثلة في المصادر (السطحية – الجوفية – الأمطار) وأخرى غير تقليدية وهي المحلاة، إذ يبلغ إجمالي موارد المياه السطحية في الوطن العربي حوالي291728 مليون متر مكعب وتأتي هذه الكمية من الأنهار (النيل، دجلة، الفرات) وبعض الأنهار الصغير دائمة الجريان وبعض الأودية الموسمية، يفتقر الوطن العربي إلى الأنهار المستديمة الجريان، أما بالنسبة إلى مياه الأدوية الموسمية، تنتشر في الوطن العربي هذه الأودية لكنها تجري فيها المياه بشكل متقطع ولفترات محدودة تتفاوت حسب معدلات الهطول المطري بالمنطقة، أما مياه الأمطار، فهي تهطل في الوطن العربي بمعدل كبير لكن المستفاد منها ضئيلاً(البشري، 1998: 37)، أما بالنسبة إلى مصادر المياه الجوفية، فهي تنتشر في الوطن العربي وتوجد بين الصخور الرملية والبركانية وكلها حاملة للمياه الجوفية بمساحات كبيرة وموزعة في أنحاء الوطن العربي. ومن أهم أنهار الوطن العربي هي النيل في مصر والسودان، والفرات ودجلة في سورية والعراق وهذه تعدّ أنهاراً دوليه، تستمد القسم الأكبر من مياهها من خارج المنطقة العربية، إذ ينبع نهر النيل من أواسط إفريقيا وتقع في حوضه عشر دول منها ثماني في منطقة المنابع من الحوض في حين تتقاسم مصر والسودان مجرى النهر، وتتقاسم تركيا وسورية والعراق حوضي دجلة والفرات وتتحكم تركيا بحكم موقعها بجريان المياه في النهرين. ومن أهم مصادر المياه في الوطن العربي:

أ أ. المياه الجوفية في الوطن العربي.

ب ب. المياه السطحية في المشرق العربي.

أ أ. المياه الجوفية في الوطن العربي: يقدر مخزون المياه الجوفية في العالم العربي بنحو 7734 مليار متر مكعب، يتجدد منها سنويا 45 مليارا موزعه على جميع الدول العربية، ويتاح للاستعمال 35 مليار متر مكعب، وهناك موارد مياه جوفية كبيرة غير متجددة، وتتوزع المياه الجوفية على ثلاثة أحواض كبيرة هي:

1. حوض النوبة، بين مصر وليبيا والسودان ويمتد إلى شمال تشاد وتصل مساحته إلى نحو 1.8 مليون كيلو مربع منها 150 ألف كيلو مربع تحت ارتوازية، ويقدر حجم مخزون هذا الحوض بنحو عشرين ضعفا من الإمدادات السنوية المتجددة في العالم العربي، ويرتفع منسوب مياهه في أطرافه الشرقية لتشكل الواحات الداخلية والخارجية في مصر، أما في ليبيا فيوجد النهر الكبير وهو نهر اصطناعي ينقل مليوني

متر مكعب يوميا من مياه هذا الحوض إلى الساحل الليبي، ويقدر له أن يروي نحــو 180 ألف هكتار من الأراضي الزراعية.

2. حوض العرق الشرقي، الواقع جنوب جبال الأطلس في الجزائر ويمتد إلــى تــونس بمساحة أربعمائة ألف كيلو مربع وهو حوض ارتوازي، ويقدر مخزونه بنحو أربعــة أضعاف الإمدادات المتجددة من المياه في المنطقة العربية.

3. حوض الديسة، ويقع بين الأردن والسعودية وتبلغ مــساحته نحــو 106 آلاف كيلــو مربع، وتستفيد منه السعودية استفادة عملية.

ب ب. المياه السطحية: يبلغ إجمالي موارد المياه السطحية فــي الــوطن العربــي حوالي291728 مليون متر مكعب، وتبلغ نسبة المياه السطحية التي تأتي من خــارج حــدود الدول العربية ما نسبته 80٪ من مجمل المياه السطحية (القاسم، 2005: 47)، ويمكن تقــسيم الموارد المائية المتاحة حاليا في الوطن العربي إلى ثلاثة موارد (الكسان، 1991: 115):

1. الموارد المائية السطحية لحوض النيل: يعدّ نهر النيل من أطول أنهار العــالم إذ يبلغ طوله 6825 كم من أبعد منابعه في بحيرة فكتوريا مارا في قلب القارة الإفريقية وحتــى مصبه في رشيد على ساحل البحر المتوسط (متولي، 1992: 91)، اصطلح علماء الجغرافيــا على تسمية الأراضي التي يمر من خلالها بدول حوض النيل لذلك يشمل بالإضافة إلى مجراه كل المرتفعات، الهضاب، الوديان والسهول، النيل يعد الوحيد من أنهار العالم الذي يجري من الجنوب إلى الشمال وهو بذلك يعبر خطوط العرض من خط الاستواء وحتى البحر المتوســط وبذلك يرتبط النيل ببيئات مختلفة تمثل المناخ الاستوائي ومناخ حوض البحر الأبيض المتوسط وهو أيضا يمثل أداة وصل بين ثمــان دول هي: إثيوبيا، كينيا، تنزانيــا، يوغنــدا، الكنغــو، رواندا، السودان ومصر (الشوبكي، 1991: 34-35)، ويستجمع النيل مياهه من ثلاثة مصادر هي الهضبة الاستوائية وحوض بحر الغزال وحوض الهضبة الإثيوبية، ويبلغ نــصيب مــصر 55.5 مليار متر مكعب ونصيب السودان 18.5 متر مكعب حسب اتفاقيــة 1959 (الهزايمــه، 2005: 92)، حوض الهضبة الاستوائية، هو الحوض الذي يمثل أكثر موارد النيل انتظاما في إمداده بالمياه خلال أيام السنة خاصة في فصل الجفاف، وتبلغ متوسط مساهمته خلال العام بــ 29 مليار متر مكعب عند مدينة منقلا وتتجمع هذه الكمية من مصدرين هما مجموعة بحيــرة فكتوريا والمجموعة الاليرتية، أما حوض الغزال، يقع هذا الحوض في المنطقة الواقعة بــين حدود كل من السودان والكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطي وتقدر مساحة هــذا الحــوض

بحوالي 526 كيلومتر مربع ، ويشتمل على مستنقعات مساحتها حوالي 40 كيلومتر مربع وتصب في هذا الحوض عدة أنهار تنبع من المرتفعات التي تقع جنوب وشرق الحوض وأهمها: بحر العرب، نهر اللول، نهر الجور، نهر البنجو، نهر التونج، نهر ياي، نهر النعام، نهر مريدي، أما بالنسبة إلى حوض الهضبة الإثيوبية، يعدّ هذا الحوض من أهم منابع النيل وأكثرها رفدا بالمياه إذ تبلغ إيراداته المائية 85٪ من مجموع النيل كل عام ومصادر هذا الحوض هي: بحيرة تانا، النيل الأزرق، نهر عطبرة، نهر السوباط. إن أكثر الدول اعتمادا على النيل هي مصر والسودان وإثيوبيا على التوالي كما أن نصف سكان الحوض البالغ عددهم أكثر من 216 مليون نسمة يسكن في تلك الدول الثلاث وبينما تعتمد مصر اعتمادا كليا على النيل في احتياجاتها المائية، يعتمد السودان على النهر بمقدار 65٪، (**البشري**، 1998: 21) ويكون اعتماد إثيوبيا اقل بكثير من ذلك أما دول البحيرات الاستوائية المشتركة في الحوض فيظل اعتمادها على ماء النيل هامشيا وذلك لما تستقبله من أمطار كافية.

إن هناك مخاطر سياسية مترتبة على نهر النيل، كونه مصدر المياه الوحيد في مصر خاصة وإنها دولة مصب للنهر لكن هناك ثمان دول تشارك مصر في نهر النيل وجميعها تقع على منابع النيل وتمتلك موارد مائية أخرى، وترتبط الأزمة في حوض النيل بأبعاد داخلية وخارجية: الأبعاد الداخلية. وما يهمنا في هذا السياق هو مصر والسودان كونهما الدولتان العربيتان المشاركتان في مياه النيل، وتتمثل الأبعاد الداخلية بالنسبة لهما باعتمادهما الكلي على مياه النيل في الري وتوليد الكهرباء والنقل وتوسيع الرقعة الزراعية وان أي استخدام غير عملي لمياه النيل، سيؤدي إلى خلل في الأمن المائي وإلحاق ضرر كبير بالحياة البشرية والاقتصادية وبالتالي تعريض الأمن القومي للخطر لتلك الدولتين. الأبعاد الخارجية. وتتمثل في الآتي (البشري، 1998: 22-27):

<u>البعد الإسرائيلي</u>: يتمثل بقيام إسرائيل بإنشاء مشروعات ضخمة في إثيوبيا بقصد خنق مصر التي يأتي عليها الخطر المائي إضافة إلى المحاولات الإسرائيلية المستمرة لسحب مياه النيل إلى إسرائيل كأحد الحلول المطروحة لسد النقص من المياه في إسرائيل، وقد قامت إسرائيل أثناء احتلالها لسيناء بحفر آبار عميقة مع الحدود المشتركة مع مصر لسحب المياه الجوفية إلى داخل إسرائيل وهي تستغل علاقاتها القوية مع إثيوبيا لتنفيذ استراتيجياتها بشأن نهر النيل.

<u>البعد الإفريقي</u>: يعدّ نهر النيل نهرا دوليا لأنه يجري في أكثر من دولة وهو يخضع لقواعد القانون الدولي إلا أن إثيوبيا ترفض الاتفاقات المعقودة بهذا الشأن وتعتبرها من ميراث

الاستعمار وتتعاون إثيوبيا مع إسرائيل في العديد من المشروعات المائية الضخمة وبتمويـــل وخبرات إسرائيلية الهدف منها زعزعة الأمن المائي لمصر والسودان.

2. **الموارد المائية السطحية في العراق وشرق سوريا:** يعدّ نهري دجله والفرات مـــن أهـــم الموارد المائية في أقطار المشرق العربي، حيث يبلغ الطول الكلي لنهر الفرات مـــن نقطـــة منبعه وحتى التقائه بنهر دجلة في القرنة 2940كم وتبلغ مساحـــة حوضه 388ألف متـــر، والفرات ينبع من جبال تركيا عند ارتفاع يزيد على 3000 متر فوق مستوى البحر في المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحيرة قان وهو يتكون من رافدين اللذين يلتقيان بالقرب من قريـــة (كيبان) حيث يعرف النهر بعدها بنهر الفرات، ثم يجري في الأراضي التركيـــة والأراضـــي السورية وبعدها الأراضي العراقية ليلتقي بنهر دجلة مكونين شط العرب الـــذي يـــصب فـــي الخليج العربي وتصب في نهر الفرات داخل الأراضي السورية ثلاثة روافد أولها رافد عنـــد الضفة اليمنى للنهر معدل إيراده السنوي 180مليون م3 وآخر يصب في الضفة اليسرى للنهر جنوب مدينة الرقة، ويلتقي بعد ذلك برافده الرئيسي الخابور جنوب مدينة الزور عند البصيرة معدل إيراده السنوي 1.5 مليار يصب في النهر عدة وديان موسمية غير دائمة الجريان ويدخل نهر الفرات الأراضي العراقية عند منطقة حصيبة، ويلتقي بدجلة عند منطقة القرنة في جنوب العراق حيث يشكلا معا شط العرب الذي يبلغ طوله حتى الخليج 160كم (الـــشوبكي، 1991: 36)، إن المصدر الرئيسي لمياه الفرات تتمثل في الأمطار والثلوج المتساقطة في الأطـــراف العليا من حوض النهر وتبلغ كمية الأمطار المتساقطة 300ملم عند الحدود السورية التركية، 100ملم عند الحدود العراقية السورية بينما يبلغ معدل الهطول السنوي في المتوسط 1000ملم، والدورة السنوية لتصريف نهر الفرات تقسم إلى ثلاث فترات الفترة من آذار حتى حزيـــران التصريف العالي، الفترة من تموز حتى تشرين الأول التصريف المنخفض، الفترة من تشرين الثاني حتى آذار فترة التصريف المتوسط. يبلغ المتوسط السنوي لإيراد نهر الفرات عند نقطة الهيث داخل الحدود العراقية 30مليار م3. أما بالنسبة إلى نهر دجلة ينبع نهر دجلة كما هـــو نهر الفرات من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا ومن جبال طوروس الـــشرقية وجبـــال زاجروس في إيران ويدخل العراق بعد مروره مسافة قصيرة في سوريا، وترفده في العـــراق عدة أنهار هي الزاب الكبير والزاب الصغير والعظيم وديالي وكرخة والطيب والدويرج، ويبلغ الوارد السنوي للنهر 44. 18مليار م3، ومن الزاب الكبير 18. 13مليار م3، ومـــن الـــزاب الصغير 7.9 مليار م 3ومن العظيم 0.97 مليار م 3 ومن ديالـــي 5.74 مليار م 3ومـــن نهـــر الكرخة 6.3 مليار م 3ومن الدويرج مليار م 3 (علي، 2007: 8).

إن هناك مخاطر سياسية مترتبة على نهر الفرات ودجله، إذ يعدّ نهر الفرات من اكبر أنهار الشرق الأوسط وأكثرها أهمية وحيوية بالنسبة لسوريا والعراق وتركيا، وتعتبر منطقة حوض الفرات من المناطق الساخنة بالنسبة لمشكلة المياه وتمثل ازمة المياه فيهما وضعا نموذجيا لازمة المياه في الشرق الأوسط، والمشكلة القائمة تتعلق بتوزيع الحقوق المائية بين الدول الثلاث وقد راحت تركيا تلعب بورقة المياه كأداة ترهيب سياسية من خلال مشروع أنابيب السلام الذي يقضي بمد أنبوبين للمياه إلى المنطقة العربية وإسرائيل وتبلغ كلفته 21 بليون دولار، إلا أن هذا المشروع قوبل بالرفض العربي المطلق للأسباب التالية: أولاً:المشروع يمكن تركيا من ممارسة ضغوط سياسية على العراق وسوريا كدولة ذات قدرة على التحكم بمصادر مياه دجلة والفرات. ثانياً: وجود إسرائيل ضمن شبكة أنابيب السلام يخلق عقبات سياسية وأمنية واقتصادية مستقبلية، ثالثاً: قامت تركيا ببناء العديد من السدود العملاقة على نهر الفرات بلغ عددها أكثر من ستون سدا ويمكن أن نتصور حجم المياه المحجوزة خلف هذه السدود إذا علمنا أن تعبئة سد أتاتورك وحده بالمياه أوقف تدفق مياه الفرات كاملة لمدة شهر عام 1990 وقد ربطت تركيا الأمر بقضايا سياسية وقامت بالضغط على سوريا لتنفيذ مطالب سياسية هي: إغلاق مكاتب الحزب الشيوعي التركي في سوريا وإغلاق مكاتب حزب العمال الكردي في سوريا وحذف منطقة لواء الاسكندرونة من الخرائط السورية والكتب المدرسية، رابعاً: لقد قامت تركيا بتوقيع اتفاقية مع إسرائيل تنص على حصول إسرائيل على أربعمائة مليون متر مكعب من المياه من نهر الفرات سنويا واستخدمت ذلك كورقة ضغط سياسية على كل من سوريا والعراق للرضوخ إلى مطالبها (المركز اليمني، 2005: 2009/11/25).

تقدر كمية تصريف مياه الفرات 31830 مليار متر مكعب، لكن بعد إقامة السدود التركية على الفرات انخفضت كمية تصريف المياه إلى23 مليار متر مكعب ويتوقع انخفاضها مستقبلا إلى 13 مليار متر مكعب وبهذا تكون تركيا قد حصلت على أكثر من 400٪ من حصتها من مياه الفرات(الهزايمه، 2005: 96)، وسيؤدي هذا إلى خلل في الأمن المائي وإلحاق ضرر كبير بمساحة الأرض المزروعة وبالاقتصاد وبالتالي تعريض الأمن القومي للخطر في كل من سوريا والعراق.

3. **الموارد المائية السطحية الشامية:** يوجد عدد من الأنهار في بلاد الشام، وهذه الأنهار هي (شواقفة وآخرون، 1995: 54-58):

أ- نهر الأردن: هو أحد الأنهار الدولية ويسير جنوباً في موقع بحيرة الحولة المجففة ليشكل بحيرة طبرية بمثابة خزان طبيعي لمياه النهر ويصب في البحر الميت.

ب- نهـــر اليرموك: يعتبر نهر اليرموك من أهم الروافد التي تغذي نهـــر الأردن والذي يبلغ طوله حوالي 60 كيلو متراً وينبع من الأراضي السورية من جبل العرب ومـــن مرتفعات الجولان ومن الأراضي الأردنية ويجـــري معظمـــه فـــي الأراضـــي الـــسورية والأردنية.

ج- أنهار فلسطين: تعتبر فلسطين بموقعها الجغرافي وتركيبتها الجيولوجية المتباينة وظروفها المناخية ذات أهمية كبرى لموارد المياه بالنسبة لفلسطين حيث تجتمع كمية كبيرة من مياه الأمطار بها ، ويقدر متوسطها السنوي بحوالي 2800 مليون متر مكعب يفقد منها 1900 مليون متر مكعب بسبب التبخر ويتسرب منها 724 مليون متر مكعب لتغذي المياه الجوفية.

د- أنهار لبنان: يعد الجنوب اللبناني من أكثر المناطق غزارة للأمطـــار وخاصـــة على طول السلاسل الجبلية وتعتبر الأمطار العامل الرئيسي في جريان عدة أنهـــار مهمـــة بالمنطقة منها: نهر الليطاني، وهو أكبر وأهم الأنهار بالمنطقة وينبع من البقـــاع الأعلـــى وجبل حنين غرب مدينة بعلبك ماراً بمدينة طيبة التي تبعد 13كم عن الحدود الفلسطينية ثم يتجه غرباً ليصب في البحر الأبيض المتوسط للمياه جنوب مدينة صور حيث يسمى نهـــر القاسمية يبلغ طوله 170كم ويقدر تصريفه السنوي بنحو 700 مليون متر مكعب. وهنـــاك أنهاراً وينابيع عدة تمثل مصادراً في الجنوب اللبناني والتي تتراوح أطوالها ما بين 21كـــم وحتى 35كم وهي دائمة الجريان ومن أهمها نهر الأولى، ونهر الزهراني ونهر الحاصباني والوزاني ضمن حوض نهر الأردن (زهر الدين، 1991: 81)، ولبيان الموازنـــة المائيـــة العربية انظر الجدول رقم (6):

جدول رقم(6)

الموازنة المائية في الوطن العربي عام 1985 والمقدرة لعام 2030

الموارد المائية العربية	**استهلاك عام 1985 مقدراً بالمليار م3**	**استهلاك عام 2030 مقدراً بالمليار م3**
مياه سطحية	140	207
مياه جوفية	20	42
مياه اخرى	10	–
المجموع	170	249
زيادة الطلب على المياه		
الشرب	7	35
الصناعة	1	22
الزراعة	296	377
المجموع	304	434
عجز	134 –	185 –

المصدر: (الهزايمة، 2005: 98).

وخلاصة القول: إن الأمن العربي مخترق، وفي ظل ما سبق نجد أن العالم العربي عاجز عن توفير المياه للشرب والزراعة والصناعة، العالم العربي عاجز عن توفير رغيف الخبز لأبناء الوطن العربي. ما تقدم يحتّم على العالم العربي أن يحافظ على موارده المائية، وبالتالي ترى الباحثة ما يلي:

1. بناء استراتيجية عربية موحدة قوامها الحافظ على الموارد المائية العربية.
2. امتلاك القوة للحيلولة دون سرقة الآخر المياه العربية.
3. بناء السدود وذلك لحفظ الماء وقت الحاجة، وللحيلولة دون تسريب الفائض منها إلـــى مياه الأخرى كمياه دجلة والفرات وواقع الخليج العربي، ونهر النيل وواقـــع البحـــر المتوسط.

المبحث الثاني:

مؤشرات الإنتاجية الغذائية العربية

الإنتاج الغذائي في الوطن العربي يتطلب ثلاثة مجالات رئيسيه في التنمية الزراعية: الأول: يهدف إلى تطوير الإنتاجية المتدنية وبخاصة للمحاصيل المطرية، والثاني: يهدف إلى استكمال استغلال موارد المياه السطحية والجوفية لأغراض الري، والمجال الثالث: يهدف إلى إنشاء البنى الأساسية، فالإنتاج الزراعي يعتبر من العوامل المؤثرة في الثروة الاقتصادية لا يمكن تجاهلها، والوطن العربي بحكم موقعه الفلكي فأمد الموسم الزراعي متوفر طيلة أيام السنة إذ تقع أقسامه الشمالية ضمن المناخ المعتدل الدافيء وأقسامه الجنوبية ضمن الإقليم المداري إذ يتراوح متوسطات الحرارة صيفا بين 25 و 35 درجة مئوية وتتراوح في فصل الشتاء بين معدلي 6 و 15 درجة مئوية وهذا ما يوفر درجات حرارة ملائمة للإنبات مع وجود أيام قلائل قد تنخفض أو ترتفع عن المعدل الشتوي أو الصيفي، ولكن في نطاقات محدودة لا تؤثر على الزراعة (تحسين، 2008: 27).

فقد أظهرت الإحصاءات إن الإنتاج العربي من الغذاء لا يكفي احتياجات أكثر من ثلثي سكان الوطن العربي، بسبب تفاوت الموارد الزراعية بين الدول العربية وضعف الهياكل الزراعية وضعف الاستثمارات في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء، وتشير التقديرات إلى أن القطاع الزراعي العربي يسهم بنحو15٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب نحو30٪ من الأيدي العاملة، لكن مجموع إنتاجه من الحبوب لايتجاوز20 مليون طن في العام، في حين أن استهلاكه يتجاوز 28 مليون طن، الإنتاج لم يستطع مواكبة الزيادة السكانية وتغير أنماط الاستهلاك الأمر الذي أدى إلى زيادة الواردات من السلع الزراعية كما أن مستويات الإنتاجية الهكتارية رغم تحسينها فإنها مازالت تعاني من التدني نسبة إلى المستويات العالمية ولاسيما بالنسبة لمجموعة الحبوب التي تشكل الغذاء الاستراتيجي لأغلب الدول العربية.

وسنتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: واقع الإنتاجية الغذائية.

المطلب الثاني: الإنتاجية الغذائية اكتفاء أم تبعية.

المطلب الأول: واقع الإنتاجية الغذائية: تنبهت الدول العربية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي إلى أولوية تأمين المواد الغذائية الرئيسة لمواطنيها، أما من مواردها المحلية أو من خلال السوق العالمي لتجارة المواد الغذائية في العالم، وكان أول إجراء على مستوى العمل العربي المشترك تأسيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام1973 ومقرها الخرطوم. ومن أهم ما أنجزته المنظمة في السبعينيات تحضير وثيقة برامج الأمن الغذائي العربي، وتنفيذ البرامج الوطنية لتنمية الموارد الزراعية الأرضية والمائية، وعاودت المنظمة مرة أخرى وضع استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، وقد ساهمت المنظمة في عدد كبير من النشاطات والدراسات على المستوى الوطني والقومي خلال عملها، وتفاوت الدعم المالي لعمل المنظمة عبر سنين عملها، إذ تشكلت ميزانيتها من مبالغ خصصتها جامعة الدول العربية سنويا، إلا أن الدعم الأهم قد جاء من دول بعينها ومن المؤسسات الإقليمية، ومنها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، ومؤسسات إقليمية ودولية متنوعة، وتنشر المنظمة العربية كتابا سنويا للإحصاءات الزراعية العربية، وهو من أهم نتاجها كونها تقدم إحصاءات ومعلومات قيمة عن حالة الزراعة يستفيد منه كل مهتم بالتنمية الزراعية، وبالذات أصحاب القرار في الدول العربية، وقد اتفقت المنظمة العربية مع منظمة الأغذية والزراعية ومقرها روما على توحيد الإحصاءات الزراعة الخاصة بالدول العربية، إذ ترفد المنظمة العربية بالإحصاءات الرسمية التي تجمعها عن الزراعة في الدول العربية لصالح منظمة الأغذية والزراعة منذ بداية القرن الحادي و العشرين(القاسم،2010: 111).

إذا ما نظرنا إلى واقع الزراعة والغذاء في الوطن العربي نجد أن القطاع الزراعي هو مصدر غذاء رئيسي للإنسان وان الاهتمام بهذا القطاع يدعم الاقتصاد الوطني ويجعل الدولة قادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة، وان لهذا القطاع قدرته على تحقيق مفهوم الأمن الغذائي الذي تعاني الدول العربية من ضعفه، لذلك يجب العمل على الاستفادة من الأراضي الزراعية العربية في الوطن العربي. إن سوء استخدام الموارد الزراعية، يقف وراء تدهور مستويات الإنتاج ولهذا لجأ الكثير من الأقطار العربية لتبني وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لقطاعاتها الزراعية لتحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية، بما يؤدي إلى تحسين أوضاعها الزراعية في ظل بيئة تتسم بالاستقرار الاقتصادي، كذلك عدم التخطيط الجيد للسياسات الزراعية، وغياب التصور الشامل والتنسيق التجاري والإنتاجي بين الدول العربية وتوظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلى خارج الوطن العربي، يؤدي إلى عدم ترشيد استخدام الموارد الأرضية والطبيعية الاستخدام الأمثل.

يتفاوت وضع الواقع الغذائي من بلد عربي لأخر من جهة حجم ونوعية الموارد

الطبيعية وتوافر عناصر التنمية الزراعية وطبيعة ومستوى استخداماتها وعناصر الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجيا المستخدمة أو من جهة بنية المشروعات الزراعية والإنتاجية والمنافسة النوعية والسعرية للمنتجات أو من جهة معايير الاكتفاء الذاتي، ونظراً لتذبذب الإنتاج الزراعي للدول العربية التي تعتمد 80٪ منها على الأمطار، تتذبذب الأرقام القياسية لهذا الإنتاج وقيمة الناتج الزراعي العربي الإجمالي من سنة لأخرى، ومن المؤشرات المقلقة ارتفاع معدل قيمة الفجوة الغذائية، والدول العربية مستمرة في عجزها عن تقليص الفجوة بين معدل نمو إنتاج الغذاء ومعدل نمو السكان، والغطاء النباتي العربي يتصف بمحدوديته، والمراعي الطبيعية في تقلص وظاهرة الزحف الصحراوي باتت محدداً أساسيا في توفير الأراضي الزراعية حيث تصحرت 70٪ من الأراضي بينما يهدد التصحر نحو 19٪ أخرى منها (التقرير السنوي للتنمية، 2009 :76).

جهود التنمية الزراعية العربية غير قادرة على النهوض بالزراعة العربية والانتقال بها إلى مستوى الطموح وتلبية الحاجة والوصول إلى الأهداف المنشودة للتنمية الزراعية العربية قطرياً وقومياً، والغالب على مسيرة التنمية الزراعية البطء رغم السياسات الزراعية العربية التي تسير باتجاه برامج الإصلاح الاقتصادي وما رافقها من مستجدات على النظام التجاري العربي والإقليمي والدولي بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الشراكة الأوروبية المتوسطية وتوالي انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية،

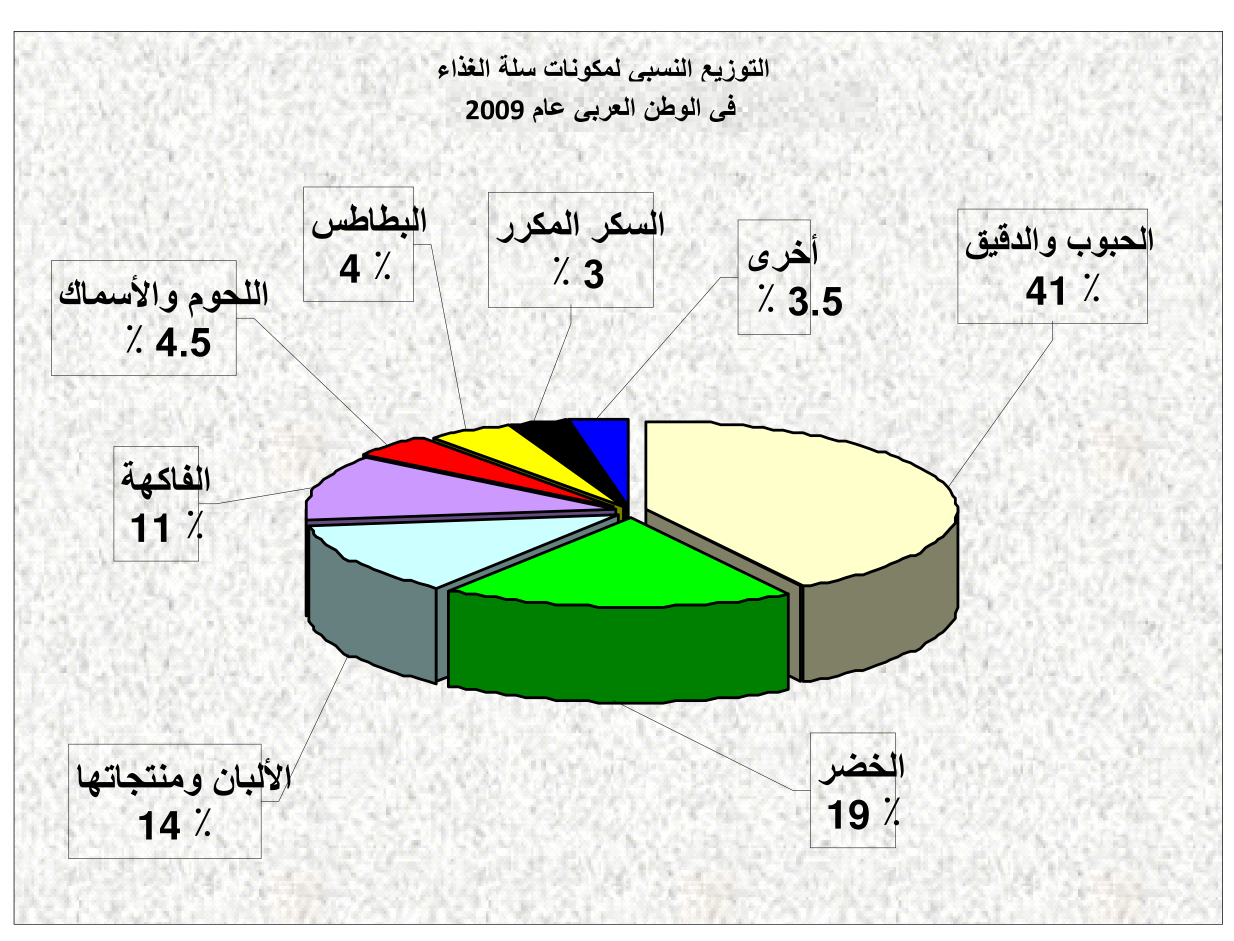
وبالرغم من تدخل الحكومات لتحسين وتطوير الموارد وتنويع الإنتاج ورفع الكفاءة التشغيلية والتسويقية وزيادة الإنتاجية، فيما يبدو أن الإيرادات السياسية والأجهزة الرسمية القائمة على تطبيقها ما تزال دون مستوى التحدي الذي تفرضه محددات التنمية الزراعية العربية، إن قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في الوطن العربي، أدى إلى ظهور عجز واضح وكبير في الميزان التجاري لجميع السلع الغذائية الهامة، مما أدى إلى استنزاف الموارد العربية وتحويلها إلى قوى شرائية، تهدر لتامين أساسيات الغذاء، ولا تجد طريقها إلى تنمية القطاع الإنتاجي الزراعي، مما يبعدها عن التنمية الذاتية، ويجعل الوطن العربي في عجز دائم وتحت رحمة الاحتكارات العالمية، وخصوصا أن معدل الإنتاج الغذائي ينمو بمعدلات منخفضة تتراوح بين 1.5٪ إلى 2٪ سنويا، وينمو استهلاك الغذاء بمعدل يتراوح ما بين 4٪ إلى 5٪سنويا (الهزايمه والعزام، 2009: 10).

ويمكننا التميز بين مستويين لمؤشرات الإنتاج الغذائي (مطلق، نسبى)، أولا: الإنتاج الغذائي المطلق فيعنى إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلى وهو ما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي وهو صعب التحقيق كما أنه يعوق عمليات التبادل التجاري

بين الدول مما يؤدى إلى القضاء على الميزة النسبية التي توجد لدى كل دولة. ثانيا: الإنتاج الغذائي النسبي وهو يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع الأساسية والمواد الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. والشكل التالي يبين التوزيع النسبي لمكونات سلة الغذاء في الوطن العربي لعام 2009.

شكل رقم (1)

التوزيع النسبي لمكونات سلة الغذاء



المصدر: تقدير مبني على تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2008.

المطلب الثاني: الإنتاجية الغذائية اكتفاء أم تبعية: سعت الدول المتقدمة إلى استغلال الموارد الطبيعية في الدول الفقيرة والتابعة لها والسيطرة على الغذاء، فأخذت بريطانيا طعامها من الهند وهولندا من أندونيسيا، وفرنسا من الهند الصينية، واستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على احتكار إنتاج السكر الكوبي وتاجرت هذه الدول بالمواد الغذائية التي استحوذت عليها من الدول النامية وتركتها فريسة الجوع، وعندما انحسرت ظروف تلك المرحلة استخدمت الدول الصناعية أسلوباً جديداً في السيطرة على تجارة الغذاء، واتخذت هذه السيطرة صورة معاهدات ثنائية في تقديم الغذاء على شكل مساعدات ولاشك أن هذه المساعدات الغذائية تجعل الدولة التي تحصل عليها في تبعية غذائية من شأنها أن تربطها بسياسة الدول المحتكرة للغذاء وتمنعها من ممارسة حقها في الاختيار. ويعود استخدام سلاح الغذاء في السياسة الدولية إلى تاريخ بدء الولايات المتحدة في تقديم ما أسمته بمساعدات غذائية للدول الفقيرة نتيجة لتوفر فائض في الإنتاج الزراعي لديها.

والواقع أن خطورة استخدام الغذاء كسلاح ضغط لا يكمن في رفع أسعاره العالمية وإنما في إمكانية امتناع الدول المحتكرة عن تصديره نهائياً، أو في فرض حظر على تصديره إلى دول معينة كما حل في العراق أيام الحصار. لذا تفرض الضرورة على الأقطار العربية تبني ووضع استراتيجية تحقق من خلالها الأمن الغذائي المنشود من خلال جامعة الدول العربي، وذلك للسعي إلى: بلوغ درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء لمعالجة الضغوط التي تمارسها الدول المصدرة للسلع الغذائية، ويتطلب تحقيق الاكتفاء الذاتي تعميق التعاون العربي في مجال الزراعة، وتنسيق خطط التنمية، الزراعية بحيث تأخذ في الاعتبار الموارد الزراعية المتشابهة وإمكانات زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية، وتيسير عملية انتقال هذه المنتجات بين الأقطار العربية واعتماد سوق عربية لهذه المنتجات بعيدة عن تقلبات السوق الدولية، من خلال تطبيق سياسات مشتركة للحماية الجمركية والإعانات والأسعار. كذلك الاستفادة من الموارد العربية المالية في التنمية الزراعية في إنتاج المواد الغذائية والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعمل في الزراعي، وسنتناول في هذا المطلب من خلال الفقرات التالية:

أولاً: الفجوة الغذائية العربية.

ثانياً: الصادرات والواردات الغذائية.

أولاً: **الفجوة الغذائية العربية:** لا تزال الدول العربية تواجه عجزا في معظم السلع الغذائية لاسيما الحبوب، وإن نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية لا تزال منخفضة في الوطن العربي، علماً بأن الفجوة الغذائية في الدول العربية تزداد بمرور الوقت حيث بلغت قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسية عام 2009 بنحو 23.4 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 17.8 مليار دولار في عام 2005، وعزا التقرير ارتفاع الفجوة الغذائية من عام لآخر إلى ارتباطها بالإنتاج الزراعي والحيواني الذي يغلب عليه عدم الاستقرار وارتباطها أيضا بأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وارتفاع حجم الأسعار في العالم العربي، ومع الارتفاع الناتج في أسعار الأغذية الحق الضرر بالبلدان العربية التي تعتبر مستوردة صافية للغذاء، إذ زاد إنفاق العديد من البلدان العربية على الواردات الزراعية، وسبب صعوبات لميزان التجارة الزراعي في الدول العربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009: 85).

والفجوة الغذائية هي مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وأسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج، وكون معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية، وتخصص الدول العربية الكثير من مواردها لتوفير الاحتياجات الغذائية وتتجه المدفوعات نحو الزيادة من سنة إلى أخرى (الهزايمه والعزام، 2009: 10)، كما أن منحنى الطلب على المواد الغذائية في ارتفاع مستمر وينعكس ذلك في تزايد قيمة الواردات من المنتجات الزراعية حيث بلغت قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسية عام 2009 بنحو 23.4 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 17.8 مليار دولار في عام 2005. والجدول التالي يبين الفجوة الغذائية للوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام 2008).

جدول رقم (7)

الفجوة الغذائية في الوطن العربي

المجموعة السلعية	المتاح للإستهلاك (ألف طن)			نصيب الفرد من المتاح للإستهلاك (كجم/ للفرد)		
	الوطن العربي 2009	العالم 2009	نسبة الوطن العربي للعالم عام2009(٪) (الفجوة الغذائية)	الوطن العربي 2009	العالم 2009	نسبة الوطن العربي للعالم عام2009(٪)
مجموعة السلع منخفضة الاكتفاء الذاتي:						
الحبوب	89875	1823225	4.9	269.1	304.4	88.4
السكر	62543	116729	5.3	22.66	15.3	148.4
الزيوت النباتية	3375	75732	4.4	6.54	6.8	96.1
مجموعة السلع متوسطة الاكتفاء الذاتي:						
البقوليات	2843	59878	4.7	6.8	7.8	87.1
الألبان	32724	642766	5.9	103.9	111.0	93.6
اللحوم الحمراء	4650	77270	6.1	13.1	11.0	101.9
مجموعة السلع مرتفعة الاكتفاء الذاتي:						
البطاطس	7942	374673	2.1	29.7	60.3	49.2
الفاكهة	37434	483377	7.7	103.3	83.7	123.4
الخضر	38455	714344	5.3	210.4	217.3	96.7
الأسماك	2553	70015	3.6	10.1	16.4	61.5

(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2008: 27).

وإذا استمرت معدلات الزيادة على حالها دون حدوث تغيير فإن الفجوة قد تصل إلى معدلات مرتفعة. فتشير الأرقام إلى أن الفجوة الغذائية العربية قد بلغت قيمتها نحو 11.8 مليار دولار عام 1990، ارتفعت تلك القيمة إلى 23.8 مليار عام 2007. وتدل الأرقام والإحصاءات على أن متوسط معدل نمو الفجوة قد بلغ نحو1.7٪ سنوياً خلال الفترة (1990–2000) بينما بلغ متوسط معدل نمو الفجوة خلال الفترة (2000-2007)

نحو 8٪ سنوياً. وبالتالي فإن قيمة الفجوة من المتوقع أن تصل إلى 27 مليــار دولار عام 2010، وإلى حوالي 44 مليار دولار عــام 2020 (المنظمــة العربيــة للتنميــة الزراعية: 2008)، ولتقليص تلك الفجوة المتوقعة فإن الأمر يتطلّب تحقيق نسب أعلــى في معدلات الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية في المنطقــة العربيــة، إضافة إلى ضرورة التوسع في تنفيذ المشروعات الزراعية في الدول العربية.

ثانياً: الصادرات والواردات الغذائية: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعيــة حول أوضاع الأمن الغذائي العربي للفترة ما بين عامي 2007 – 2009 كــشف عــن العديد من التطورات الإيجابية في إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية، غير أن ما يسجل لا يصل إلى مستوى الطموحات المرجوّة، إن إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي لهذه الفترة ارتفع بنسب تتراوح بين 4 إلــى 12٪ إذ ارتفــع إنتــاج مجموعة الحبوب من 49.7 مليون طن إلى 54.9 مليون طن بنسبة زيادة بلغت نحــو 10.5٪ وارتفع إنتاج الخضروات بنسبة 8٪ والفاكهة 10٪ والأسماك 11.4٪. وفيمــا يتعلق بتطوّر التجارة العربية خلال نفس الفترة فإن إحصاءات المنظمة أشــارت إلــى ازدياد الصادرات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية من 9.6 مليــار دولار عام 2007 إلى 11.5 مليار دولار عام 2009 بنسبة زيادة بلغت 19.8 ٪ وإلى ازدياد الواردات من نفس المجموعة من 34.6 مليار دولار إلى 39 مليــار دولار أي بنــسبة 12.7 ٪، في حين بلغ المتوسط السنوي للعجز في الميزان التجــاري للــسلع الغذائيــة الرئيــسية العربيــة نحــو 27.4 مليــار دولار كمتوســط ســنوي للفتــرة 2007 – 2009(مهران،2009: 44). بالنسبة لأرقام عام 2010 الواردة بالجدول التالي مبنيــة على إحصاءات الربع الأول والثاني لاحظ الجدول (التقرير الاقتصادي العربي، 2009: 27–29).

جدول رقم(8)

صادرات وواردات للدول العربية الغذائية خلال الفترة 2008 – 2010

الدولة	2008		2009		2010	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الأردن	12.4	19.2	11.4	17.6	12.6	18.9
الإمارات العربية المتحدة	264.9	217.4	201.9	196.9	228.0	205.6
البحرين	21.1	15.7	15.6	12.3	18.0	14.0
تونس	24.7	26.0	20.2	21.3	21.5	23.2
الجزائر	82.6	47.5	50.0	47.8	61.2	50.4
جيبوتي	0.4	0.8	0.5	0.7	0.6	0.9
المملكة العربية السعودية	323.7	178.8	201.6	169.3	251.6	183.9
السودان	13.0	12.5	7.5	9.5	11.6	10.6
سوريا	18.9	21.7	17.6	20.3	18.9	22.3
العراق	63.5	50.0	38.0	55.4	47.6	56.7
سلطنة عمان	39.7	26.8	28.1	21.7	33.5	23.3
قطر	72.1	39.7	60.2	44.6	91.0	53.0
الكويت	99.1	35.4	66.8	33.4	82.5	36.6
لبنان	22.6	28.1	24.1	29.4	26.1	31.0
ليبيا	63.1	25.4	38.8	26.9	49.5	29.1
مصر	53.3	63.1	47.0	59.9	46.3	58.5
المغرب	32.8	45.6	25.1	36.2	28.1	39.6
موريتانيا	1.8	2.5	1.6	2.1	1.7	2.3
اليمن	9.7	11.0	6.4	7.8	8.7	8.8

إنّ التفاوت الكبير بين قيمتي الصادرات والواردات العربية خير دليل على أن الـــدول العربية لم تتحكم بعد بالعوامل المحدّدة لتجارتها الخارجية خاصة وأنّ تنشيط هذه التجارة يعدّ أهمّ الروافد الأساسية للنشاط التنموي سواء على صعيد تشغيل الموارد الاقتصادية العاطلة أو إعادة تخصيص ما هو مشتغل منها وتوجيهه من الاستخدام الإنتاجي الأقل كفاءة إلى الاستخدام الإنتاجي الأكثر كفاءة فتحقق بذلك التجارة الخارجية للأنشطة التي تتطلبها التنمية الاقتصادية

وتتوفر بعض الموارد الأساسية كالموارد النقدية باعتبارها مصادر تمويل. ومما يثبت أيضا عدم تكافؤ التبادل التجاري العربي مع العالم الخارجي كون دول العالم العربي لا تزال عاجزة عن كسب رهان التبادل التجاري مع التكتلات الاقتصادية، فصادرات العالم العربي من المواد الغذائية تتعرض للكثير من القيود والإجراءات تمنعها من اختراق السوق العالمي، إن تطوير التبادل التجاري وتعميقه مع العالم الخارجي والاستجابة للتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية يقتضي إحداث تغير كبير في جميع جوانب الزراعة العربية وتحديثها.

إن التجارة الخارجية للوطن العربي تعكس مستوى هيكلية الإنتاج العربي من خلال معرفة طبيعة كل من (المستوردات والصادرات) ونوعيتها وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي العربي على الاقتصاد العالمي. ونجد أنه من الأهمية بيان إجمالي قيمة المستوردات العربية بالنسبة للصادرات وهذا يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الذي يعبر عنه بالمعادلة التالية: الميزان التجاري= الصادرات السلعية – الواردات السلعية حيث بلغ المتوسط السنوي للعجز في الميزان التجاري للسلع الغذائية الرئيسية نحو 27.4 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 2007 – 2009 وهذا يحتمل خطورة كبيرة على اقتصادنا العربي ويجب معالجته بأسرع ما يمكن. وإلا فإننا سنتعرض لصعوبات اقتصادية كبيرة من خلال زيادة التبعية للخارج ونقصان كبير في الاحتياطيات النقدية وتهديد مباشر لأمننا الاقتصادي الذي يعتبر الأساس المادي لكل أنواع الأمن الأخرى (التقرير الاقتصادي العربي، 2009: 33).

يجب أن تكون العلاقة بين نمو (الصادرات والواردات) من جهة، و(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) من جهة أخرى متناسبة وإلا وقع العالم العربي في (فخ الانكشاف التجاري) الذي يعبر عنه بالنسبة الموجودة بين (إجمالي التجارة الخارجية) و(قيمة الناتج المحلي الإجمالي)، وهنا نلاحظ من خلال المعطيات السابقة، إن نسبة الانكشاف التجاري أي (الصادرات +الواردات) مقسمة على (الناتج المحلي الإجمالي) قد بلغ نسبة عالية جداً، وإذا حافظت الصادرات على نفس النسبة وزادت المستوردات يكون في هذا خطورة كبيرة، عندها يجب أن تتوجه السياسة الاقتصادية بجانبيها (النقدي والمالي) لمعالجتها بالسرعة الكلية، من خلال العلاقة بين (الصادرات والمستوردات) نجد أنه من الضرورة العمل على (ترشيد المستوردات) أي التوجه لتقليل معدلات زيادتها وخاصة في السلع الاستهلاكية والتركيز على (السلع الرأسمالية) أي السلع (المنتجة لوسائل الإنتاج) أو (ما يمكن أن نطلق عليه اسم السلع الترسملية). ولهذا ندعو إلى ضرورة إيجاد ورش فنية متطورة وتنسق مع مراكز البحث العلمي العربي إضافة إلى الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الصديقة لإيجاد ووضع خطة

عملية لتجاوز هذا العجز في ميزان (السلع الرأسمالية). لأن هذه التبعية تؤدي بشكل مباشر إلى تبعية في كل مجالات الحياة الأخرى (عبدالوهاب،2005: 29).

يعبر الميزان الغذائي بشكل عام عن التفاضل الكائن بين الصادرات والمستوردات السلعية. وهو من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لذلك لابد من معرفة نوعية كل من مكوناتها وهيكلتها أي نسبة المواد الأولية أو نصف المصنعة أو المصنعة إلى إجمالي المستوردات أو الصادرات وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن أغلب الدول الأوروبية والولايات المتحدة في عجز مزمن في علاقتها التجارية مع العالم العربي مثلاً لأننا نصدر لهما المواد الأولية وهي ذات محتوى تكنولوجي متحقق من (نفط– قطن– فوسفات– الخ...) ونستورد منهما المواد الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، إن بداية إصلاح واقع الميزان الغذائي لعام 2009 مثلاً يجب أن تبدأ من دراسة نقاط الضعف والقوة في الميزان الغذائي لعام 2008 وما سبقه ونحدد نقاط الضعف في اقتصادنا فنعالجها ونقاط القوة فنفعلها وفي هذا أحد أشكال الاقتصاد المقاوم، لأن القوة الاقتصادية هي الأساس المادي لكل أنواع القوى الأخرى من سياسية وثقافية واجتماعية وعسكرية وأمنية..الخ. وتأتي بداية الحلول العلاجية من خلال توصيف هذا العجز ومعالجته لأن توصيف المشكلة تعني نصف حلها.

ومن خلال ما سبق نجد أن التبعية الغذائية واضحة المعالم بارزة الأركان، لا يستطيع أحد إغفالها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال القول إن الوطن العربي يستطيع أن يشبع أفواه أبنائه من لقمة العيش، أو يسد الجوع الذي يشكو منه أهله.

الفصل الثالث:

أسباب التبعية الغذائية العربية

تمهيدا لتحديد ملامح مستقبلنا بعيدا عن التبعية والتزاما بالأفكار والأسس المنهجية العلمية التي تعزز قواعد تطبيقات مبدأ الاعتماد العربي على الذات، مدركين أن أحد أهم شروط التحدي العربي لظاهرة التبعية الغذائية هو في امتلاك الرؤية الفكرية والسياسية والاقتصادية العلمية وبناء أطرها التنظيمية المطلوبة من ناحية وامتلاك التقنيات المعاصرة ودخول عصر المعلومات وتداولها وإنتاجها انطلاقا من مفاهيم العقل والعلم والحداثة من ناحية ثانية، وقد كرست مظاهر وأسباب التبعية مثل العجز في الميزان التجاري وتراجع الإنتاج التخلف في تطوير الصناعة التحويلية، وتزايد مظاهر وأدوات التبعية التجارية، وكذلك الأمر بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات، والديون والمساعدات المالية وتحكم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني كمظهر أساسي من تجليات التبعية المالية رغم الارتفاع الكمي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الوطن العربي، وقد كان طبيعيا في ضوء هذه المعطيات التي تؤكد على تعميق مظاهر التخلف وأسباب التبعية واحتجاز التطور، أن تتكرس ثقافة الاستهلاك أو التبعية الثقافية بصورة مشوهة في بلدان وطننا العربي عبر استيراد أنماط الاستهلاك الرأسمالية بأنواعها، والتبدلات النوعية السلبية في القيم لحساب التقليد للثقافة الغربية، بحيث بات الطريق ممهداً إلى البلاد العربية لانتشار وتعمق التبعية بالمعنى السيكولوجي تتويجاً لكل تراكمات الأشكال السابقة، لأن تكريس التبعية بجميع أنواعها بما فيها الغذائية في المجتمعات العربية سيجعل من كل مفاهيم النهضة التنموية غريبة عن المجتمع العربي.

والأسباب في ذلك كثيرة ومتعددة الجوانب والمنطلقات، لكن الشريان الرئيسي المغذي لكل هذه الأسباب والنتائج السياسية والمجتمعية، هو العامل الاقتصادي وتطوره البطيء، ومن الطبيعي يؤدي إلى تراجع معظم بلدان الوطن العربي في سلم التطور الاقتصادي، ولتحقيق أهداف هذا الفصل سنتناوله من خلال مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: التبعية والأسباب الداخلية.

المبحث الثاني: التبعية والأسباب الخارجية.

المبحث الأول:

التبعية والأسباب الداخلية

إن الحديث عن الأسباب الداخلية للتبعية الغذائية يقودنا إلزاما للحديث عن الزراعة في الوطن العربي، حيث إن الزراعة لها دور رئيسي في زيادة إنتاج الغذاء، والزراعة التي نتحدث عنها هي ليست الزراعة بمفهومها التقليدي وإنما بمفهومها الشمولي، (أحمد، 1979:63)، ونظراً للأحوال الغذائية الخطيرة السائدة في البلاد العربية أصبح الأمر أكثر إلحاحا لوضع استراتيجية للتعاون الزراعي العربي بما يؤمن تنويع الإنتاج الزراعي وتكامله وتوفير قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على العالم الخارجي لسد الاحتياجات من الموارد الغذائية. ولعب النقص الحاد بالموارد المائية على عدم تهيئة المناخ الملائم لإقامة المشروعات الزراعية الإنتاجية، إن عدم التخطيط الجيد للسياسات الزراعية والاقتصادية، يؤدي إلى عدم ترشيد استخدام الموارد الطبيعية أو استخدامها بالطريقة المثلى وبالتالي يؤدي إلى تدني الإنتاج الزراعي والإنتاجية في الوطن العربي بسبب ازدياد ملوحة التربة والمياه الجوفية نتيجة الاستنزاف الجائر للموارد المائية، والرعي الجائر (اسحق، 1990: 61).

ما زال القطاع الزراعي يعاني من مشكلات ومعوقات تحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي للعالم العربي، فالقطاع الزراعي ينهار وتتراجع نسبة إسهامه في الناتج الإجمالي العربي، نتيجة عدم وضع خطة زراعية قومية شاملة من أجل تطبيق مبدأ الميزة النسبية لكي تستطيع الدول العربية تعزيز التكامل الزراعي فيما بينها.

ولتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله بثلاثة المطالب هي:

المطلب الأول: الأسباب الطبيعية.

المطلب الثاني: الأسباب الديموغرافية.

المطلب الثالث: الموارد المالية.

المطلب الأول:

الأسباب الطبيعية

لا أحد يختلف على أن هناك تبعية غذائية عربية، إلا أن الآراء تتباين في تشخيص الأسباب وطرق العلاج، فيعزو بعضهم التخلف الحالي في الزراعة والإنتاج الزراعي إلى الأسباب الطبيعية، والتي يمكن تلخيصها بالعوامل الطبيعية (العوامل المناخية والبيئية) والتي يعدّ من الأسباب الطبيعية للتبعية الغذائية العربية المتمثلة بما يلي: استمرار موجات الجفاف وشح الموارد المائية للعديد من الدول العربية، ظاهرة التصحر واندثار الغطاء النباتي الطبيعي للعديد من الدول العربية، انتشار الأوبئة والأمراض المشتركة بين الحيوان والإنسان التي أصبحت تهدد سلامة الغذاء، الزيادة السكانية، عمليات الجور على الأراضي الزراعية لصالح قطاع الإنشاءات والتعمير، الكوارث الطبيعية: الفيضانات والأعاصير تجمد ودرجات حرارة عالية. وسنتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: الظروف المناخية.

ثانياً: عدم وفرة الموارد المائية.

أولاً: الظروف المناخية: تعد الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بالظروف المناخية، إذ إن عناصر المناخ المتمثلة بالضوء الشمسي ودرجة الحرارة والرياح والرطوبة النسبية والتبخر والتساقط المطري والثلجي، هي أكثر العوامل الجغرافية الطبيعية تأثيرا في تحديد أنواع المحاصيل الزراعية، كما تشترك بصورة كبيرة في تحديد مستوى إنتاجيتها السنوية(سميح،1997: 121)، لذلك من الضروري أن تكون هناك علاقة بين المناخ والزراعة، فاعتمادا على النتائج المستخلصة من هذه العلاقة يمكن تحديد المسار الأنسب لخطط التنمية الزراعية التي تشكل جانبا هاما وأساسيا في خطط التنمية الاقتصادية، وكذلك تحديد سمات وخصائص النشاط الزراعي بكل نطاق وتحديد الطريقة الأنسب للنهوض بالزراعة بكل نطاق وتحقيق أفضل إنتاج وأعلى عائد زراعي.

فيمكن تعديل مواعيد زراعة بعض المحاصيل تبعاً للتغيرات المناخية المحلية، أو تحديد مواعيد زراعة المحصول الواحد في كل إقليم على حدة بما يتوافق مع التغيرات المناخية المكانية، أو إلغاء بعض المحاصيل من هيكل التركيب المحصولى وإحلال محاصيل أخرى أكثر ملاءمة للظروف المناخية المحلية، أو تحديد الاحتياجات المائية من مياه الري لكل

محصول خلال فترات نموه المختلفة بما يتناسب مع مواعيد الأمطار الساقطة وكميتها، ودرجتي التبخر والرطوبة النسبية(عبد الوهاب، 1995: 76)، أو تحديد المقننات المائية لقنوات الري وبخاصة التي تجري في أراضي زراعية هامشية الموقع قريبة من نطاقات صحراوية جافة وذلك بما يتناسب مع معدلات التبخر السائدة في تلك النطاقات.

ويصنف المناخ ضمن مجموعة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في تكوين التربة الزراعية، حيث إن له دورا هاما في تحديد خصائص العديد من أنواع الترבات، وتعد الرطوبة ودرجة الحرارة أهم العناصر المناخية المؤثرة في تكوين التربة، وترجع أهمية الرطوبة إلى أن المياه تمثل عنصرا يشارك في العديد من العمليات الطبيعية والكيميائية والحيوية التي تحدث في التربة، فبدون عملية التحليل الكيميائي لا يمكن حدوث العديد من التفاعلات الكيميائية المعقدة في العناصر المخصبة للتربة والمفيدة للنمو النباتي.

يتضح مما سبق علاقة المناخ بالزراعة وأثره الكبير في المجال الزراعي، وأن هناك أهمية كبرى للمعلومات المناخية التي تصف حالة المناخ وبمستوى الانتفاع بالمناخ في الزراعة يتوقف على مدى إدراك الإنسان بخصائص العناصر الجوية وسلوك كل منها وحالتها المستقرة أو غير المستقرة، وأن الإنسان لا يملك إلا التكيف معها ومحاولة تجنب أخطارها، وكلما كان رصد عناصر المناخ وتوقع ما سوف تكون عليه في المستقبل دقيقا كلما عظم الانتفاع به وبقيمته الاقتصادية، وعمل الاحتياطات اللازمة لمواجهة مخاطره وتقليل الخسائر الناتجة عن ذلك.

أما بالنسبة إلى المناخ والإنتاج الحيواني، يرتبط التوزيع الجغرافي للحيوانات بتغير الأقاليم المناخية على سطح الأرض، ويكاد يكون لكل إقليم مناخي حيواناته وطيوره الخاصة به، لذا تضطر الحيوانات والطيور البرية إلى القيام بالهجرة الفصلية تبعاً لتغير الظروف المناخية، وتبعاً لتنوع الظروف المناخية تتنوع المراعي الطبيعية، ففي المناطق المدارية تسود حرفة رعي الأبقار والماشية، وتتمثل في الصحاري الحارة، حيث تقل الموارد المائية (حسن، 1985: 23)، حرفة رعي الجمال والماعز وبعض الأغنام، وقد أكدت الدراسات أن الأبقار التي تُربى في الأقاليم المعتدلة، والمعتدلة الباردة، تعد أكبر حجماً ووزناً من تلك الأبقار التي تربى في المناطق المدارية، كما أن أغنام المناطق المعتدلة الباردة تحمل عادة من اللحم والدهن والشحم والصوف ما يفوق أضعاف تلك التي تربى في المناطق شبه الجافة.

وفي الحديث عن تغير المناخ، سيحدث تغير المناخ الناتج عن "ظاهرة الاحتباس الحراري" وانبعاث الغازات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض والآثار المترتبة عليها، فارقا في الأنماط المناخية، فدرجات الحرارة المتفاقمة ستؤدي إلى تغير في أنواع الطقس كأنماط الرياح وكمية المتساقطات وأنواعها إضافة إلى أنواع وتواتر عدة أحداث مناخية قصوى محتملة، إن تغير المناخ بهذه الطريقة يمكن أن يؤدي إلى عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية واسعة التأثير، يمكن التنبؤ ببعض العواقب المحتملة التالية(عباس، بدون تاريخ:88).

- تراجع خصوبة التربة وتفاقم التعرية: إن تغير مواطن النباتات وازدياد الجفاف وتغير أنماط المتساقطات سيؤدي إلى تفاقم التصحر.

- خسارة مخزون مياه الشرب: في غضون 50 عاما سيرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص في مياه الشرب من 5 مليارات إلى 8 مليارات شخص.

- تراجع المحصول الزراعي: من البديهي أن يؤدي أي تغير في المناخ الشامل إلى تأثر الزراعات المحلية وبالتالي تقلص المخزون الغذائي.

- ارتفاع مستوى البحار: سيؤدي ارتفاع حرارة العالم إلى تمدد كتلة مياه المحيطات، إضافة إلى ذوبان الكتل الجليدية الضخمة، ما يتوقع أن يرفع مستوى البحر من 0,1 إلى 0,5 متر مع حلول منتصف القرن الحالي. هذا الارتفاع المحتمل سيشكل تهديداً للتجمعات السكنية الساحلية وزراعاتها إضافة إلى موارد المياه العذبة على السواحل ووجود بعض الجزر التي ستغمرها المياه.

- الآفات والأمراض: يشكل ارتفاع درجات الحرارة ظروفاً مؤاتية لانتشار الآفات والحشرات الناقلة للأمراض كالبعوض الناقل للملاريا.

- تواتر الكوارث المناخية المتسارع: إن ارتفاع تواتر موجات الجفاف والفيضانات والعواصف وغيرها يؤذي المجتمعات واقتصادياتها.

- الجدول التالي يبين أهم الآثار الزراعية المتوقعة على الدول العربية من تقلبات تغيير المناخ.

جدول رقم (9)

أهم الآثار الزراعية المتوقعة على الدول العربية من تقلبات تغيير المناخ

الدولة	أهم التأثيرات
الجزائر	التعرض إلى المزيد من الحالات المناخية القاسية مثل الجفاف والفيضانات، وتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة 26٪.
البحرين	المناطق الساحلية المنخفضة معرضة لارتفاع مستويات البحر.
مصر	تراجع إنتاجية المحاصيل والاحتياجات المائية للزراعة، وتعرض منطقة دلتا النيل لأخطار شديدة نتيجة ارتفاع مستوى البحر.
العراق	تأثيرات على كمية المياه في نهري دجلة والفرات وتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة 32٪.
الأردن	زيادة في احتياجات الري وتراجع في مستويات هطول المطر.
الكويت	تأثيرات لزيادة الأعاصير البحرية على المنشآت النفطية وكذلك تعرض المناطق الساحلية المنخفضة لتأثيرات ارتفاع مستوى البحر.
لبنان	زيادة الضغط على الموارد المائية وتأثر إنتاجية الحمضيات والزيتون والتفاح وقصب السكر وتحول المناطق الزراعية إلى مناطق أكثر جفافا.
ليبيا	زيادة في نسب الجفاف وزيادة الاعتماد على الزراعة البعلية بسبب نقص المياه.
موريتانيا	تراجع في موارد المياه والاعتماد على موارد المياه التي تنشأ خارج الحدود وتراجع إنتاجية الأراضي والثروة الحيوانية.
المغرب	تأثر المناطق الساحلية المنخفضة بارتفاع مستوى البحر وتراجع الإنتاجية الزراعية 30٪.
عمان	تمدد مياه البحر المالحة نحو المياه الجوفية العذبة القريبة من المناطق الساحلية وزيادة حالات العواصف البحرية وتأثيرها على المنشآت النفطية.
قطر	زيادة حالات العواصف البحرية وتأثيرها على المنشآت النفطية.
السعودية	زيادة الضغط على موارد المياه بسبب درجات الحرارة متزايدة الحرارة وتراجع الإنتاجية الزراعية 10٪.
السودان	تناقص في هطول الأمطار وزيادة في درجات الحرارة والتبخر وتراجع في الإنتاجية الزراعية قد يصل إلى 50٪.
سوريا	زيادة في احتياجات الري وتأثيرات على تدفق المياه في نهري دجلة والفرات وتراجع في الإنتاجية الزراعية بنسبة 16٪.
تونس	ساحل البحر المتوسط معرض لتأثيرات إرتفاع سطح البحر مع زيادة في الاحتياجات المائية.
الإمارات العربية	تمدد مياه البحر المالحة نحو المياه الجوفية العذبة القريبة من المناطق الساحلية وزيادة حالات العواصف البحرية وتأثيرها على المنشآت النفطية والسياحية.
اليمن	زيادة التصحر ونقص المياه وتراجع الإنتاجية الزراعية بنسبة 17٪.

المصدر: (الفاو،2008: 32)

ثانيا: عدم وفرة الموارد المائيـــة: يفتقر الوطن العربي إلى الأنهار الداخلية الكبيرة، وأهم أنهاره هي النيل في مصر والسودان، والفرات ودجلة في سورية والعراق، وهي أنهار دولية تـــستمد القسم الأكبر من مياهها من خارج المنطقة العربية. ينبع نهر النيل من أواسط إفريقيا وتقع في حوضه عشر دول منها ثماني في منطقة المنابع من الحوض في حين تتقاسم مصر والسودان مجرى النهـــر، وتعاني جميع دول حوض النيل عدا مصر من مشاكل داخلية متفاقمة وتخلــف اقتــصادي، وتتقاســم تركيا وسورية والعراق حوضي دجلة والفرات وتتحكم تركيا بحكم موقعها بجريان المياه في النهرين، وترفض تركيا إخضاع نهري الفرات ودجلة للقانون الدولي والتوصل إلى اتفاق مع سورية والعـــراق لاقتسام مياههما (الكسان، 1991: 115).

تصنيف مصادر المياه العربية، تتنوع مصادر المياه في العالم العربي من مـــصادر تقليديـــة متمثلة في المصادر (السطحية –الجوفية –الأمطار) وأخرى غير تقليدية وهي المحـــلاة(البـــشري، 1998: 21): **أولاً:** المصادر التقليدية تمثل في الآتي: مصادر المياه السطحية إذ يبلغ إجمالي مـــوارد المياه السطحية في الوطن العربي حوالي 291728مليون متر مكعب وتأتي هذه الكمية مـــن الأنهـــار (النيل، دجلة، الفرات) وبعض الأنهار الصغير دائمة الجريان وبعض الأودية الموسمية، يفتقر الوطن العربي إلى الأنهار المستديمة الجريان والتي لا تتجاوز (50) نهراً بما فيهـــا روافـــد النيـــل ودجلـــة والفرات والتي تستمد مياهها من مصادر خارج حدود الوطن العربي، أما بالنسبة إلى ميـــاه الأدويـــة الموسمية، تنتشر في الوطن العربي هذه الأودية لكنها تجري فيها الميـــاه بـــشكل متقطـــع ولفتـــرات محدودة تتفاوت حسب معدلات الهطول المطري بالمنطقة، أما مياه الأمطار، فهي تهطل في الـــوطن العربي بمعدل كبير إذا ما قورنت بعدد السكان الذين يحتاجون للمياه إذ يصل نصيب الفرد إلى أكثـــر من 11500 متر مكعب من المياه لكن توزيعها وسقوطها في مناطق دون أخرى ونسبة للتبخر يكون المستفاد منها ضئيلاً، مصادر المياه الجوفية، فهي تنتشر في الوطن العربي وتوجـــد بـــين الـــصخور الرملية والبركانية وكلها حاملة للمياه الجوفية بمساحات كبيرة وموزعة في أنحاء الـــوطن العربـــي. **ثانياً:** المصادر غير التقليدية، إضافة موارد مائية غير تقليدية (اصطناعية) ويمكن تحقيق ذلـــك عـــن طريق استغلال موردين مهمين هما مياه الصرف الصحي ومياه التحليـــة (البـــشري، 1998: 37)، ولعل هذا الموضوع هو من أهم المواضيع التي يجب على الدول الفقيرة بالموارد المائيـــة الطبيعيـــة، ومنها دول الخليج العربية، الاهتمام بها والتركيز عليها كمصدر أساســـي ومتجـــدد "غيـــر ناضـــب" للميـــاه. فمياه الصرف، سواءً الصناعي أو الزراعي أو الصحي، يمكن معالجتهـــا بتقنيـــات حديثـــة وإعادة استخدامها في ري الأراضي الزراعية وفي الصناعة وحتى للاستخـــدام الآدمي "تحت شروط وضوابط معينة" بدلاً من تصريفها دون معالجة إلى المسطحات المائية مما يتسبب في مـــشاكل بيئيـــة خطيرة تؤدي إلى هدر مصدر مهم من مصادر الثروة المائية. ولعل تزايـــد اهتمـــام الـــدول الغنيـــة بالموارد المائية، مثل الدول الأوروبية وأميركا، والمتمثل في المبـــالغ الطائلة التـــي تنفـــق سنويـــــاً بهدف تحسين تقنيات معالجة هذه المياه وإعادة استخدامها لهو الدليل القاطع على أهمية هـــذا المـــورد وعلى ضرورة اهتمام الدول الفقيرة به والعمل على توفيره كمصدر إضافي للموارد المائية.

إذ تعتمد دول الخليج بصفة رئيسية على محطات التحلية، فمما لا شك فيه أن معظم الدول العربية هي دول ساحلية مما يعطيها ميزة وجود مصدر للمياه بكميات لا حدود لها يمكن تحليتها والاعتماد عليها كمورد إضافي، بل في بعض الدول مثل الدول الخليجية كمصدر أساسي للمياه، إذ إن إنتاج السعودية وحدها حوالي مليار متر مكعب سنوياً، تليها أقطار أخرى مثل الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، سلطنة عمان والعراق بالإضافة لدول الشمال الإفريقي (ليبيا، مصر، الجزائر) وتؤدي تحلية المياه لمحدودية الزراعة حيث يصعب ري مناطق شاسعة بالمياه المحلاة في الوطن العربي(يوسف،1994 :13).

ويرتبط بموضوع مصادر المياه موضوع الأمن المائي الذي دخل في الأدبيات العربية منذ عقدين من الزمن، وهو مصطلح شاع بعد مصطلح الأمن الغذائي إذ لا يمكن عزل الواحد منها عن الآخر، ويعني الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخدامها بالشكل الصحيح وعدم تلوثها وترشيد استعمالها في الشرب والصناعة والزراعة، والسعي بكافة السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقة استثمارها، وتكمن أهمية الأمن المائي في تحقيق المزيد من الغذاء بطرق زراعية وصناعية مختلفة، كما يقصد بالأمن المائي أيضا حماية الموارد المائية المتاحة من التهديدات الخارجية، والمحافظة على خصوصيتها التي تنبع من العوامل التالية (بيتر،1997 :43): اختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد على المياه، وتزايد أطماع دول الجوار الجغرافي في مياه الدول العربية المجاورة لها، وتدهور كفاءة المياه بسبب التلوث ومياه الصرف الصحي، ومحدودية التحكم في الموارد المائية السطحية المشتركة، وأخيرا التخوف من سوء العلاقات مع بعض دول الجوار الجغرافي.

المطلب الثاني:

الأسباب الديموغرافية للتبعية الغذائية

شهد حجم السكان في الوطن العربي تزايداً ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3٪ سنويا، وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى اختلال مستوى عرض الغذاء وطلبه. كما أن هذا التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، وتعد الهجرة الداخلية والخارجية من أهم مصادر التغير السكاني من حيث حجمهم وتوزيعهم بين المناطق والأقاليم المختلفة، وتؤثر في خصائص السكان الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذ يعد التغير في التركيب العمري والنوعي والتركيب الاقتصادي والتعليمي من النتائج الهامة والمباشرة للهجرة من أي إقليم أو إليه (المستقبل العربي، 195:2008) والذي انعكس على أداء القطاع الزراعي في بعض مناطق الوطن العربي. فالهجرة إلى المدينة أدت إلى تراجع نسبة سكان الريف تقابلها زيادة في سكان الحضر، أدى ذلك إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، كما أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان أدى إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية زاد عدد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.

وسأتناول هذا الموضوع تحت العناوين التالية:

أولاً: ممتهنو الزراعة والأسباب المباشرة للتبعية.

ثانيا: ممتهنو الزراعة والأسباب غير المباشرة للتبعية.

أولا: ممتهنو الزراعة والأسباب المباشرة للتبعية: تعدّ الزراعة قطاعا هاما بالنسبة لكثير من البلدان العربية، فهي تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والأمن الغذائي، وتسهم بشكل كبير في الدخل القومي، والعمالة، والصادرات والصناعة، حيث استهدفت السياسات الزراعية الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل من خلال التنمية الزراعية، وهي تهدف إلى الإصلاحات المؤسسية من خلال مثلا جذب استثمارات القطاع الخاص، والتخلص التدريجي من الدعم الحكومي، وإعادة النظر في دور الحكومات في التركيز على دعم الخدمات مثل البحث والتطوير والإرشاد، وقد أدى هذا إلى توسيع الأراضي المزروعة،

واعتماد نظم الإنتاج المكثف، والاستثمارات في الآلات الزراعية والكيماويات الزراعية، ومن اجل الرد على ندرة الموارد المائية، استثمرت العديد من الدول العربية في تكنولوجيات ري أكثر كفاءة، كما أن خطط إعادة استخدام المياه المعدمة تكشف عن التخطيط لرفع معدلات الإنتاج وتحسين الكفاءة، وبناء عليه فالإدارة المتكاملة لموارد المياه تعزز تدريجياً في العديد من البلدان العربية، كذلك التنمية الريفية هي عملية تهدف إلى إجراء تحسينات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية في المجتمعات الريفية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007: 52)، فهي تجمع المبادرات المحلية مع الجهود الرسمية للحكومات من أجل تحسين الموارد الطبيعية والتنمية البشرية وضمان التوزيع العادل للفوائد، ويغلب على معظم البلدان في المنطقة العربية الطابع الزراعي، لهذا السبب تشكل التنمية الزراعية مجالا رئيسيا هاما لأنشطة التنمية الريفية الموجهة نحو تحقيق تحسينات شاملة في الحياة الريفية، وفي هذا التوجه سنتناول بعض الأسباب المتعلقة بالمزارع الذي يمتهن الزراعة وهذا الأمر من الأسباب المباشرة، وهي:

أ – **السياسات الزراعية.** السياسات الزراعية هي من وضع صناع القرار في الدولة وتلاحق العاملين في مجال الزراعة تشكل عاملا أساسيا في النهوض بالزراعة والارتقاء بها، ووضعت السياسات الزراعية لتوسيع مظلة المشاركة في اتخاذ القرار، والتركيز على الإشراف والمتابعة، من أجل الالتزام بإنفاذ السياسات الزراعية الكليَّة وتجزئتها لخطط، وكذلك الالتزام بالسياسات الاستثمارية القومية في إطار النافذة الموحِّدة للاستثمار الخارجي والاستراتيجي، إلى جانب الحفاظ على الأرض الزراعية، السياسات الزراعية وضعت لدراسة الأطر القانونية وتحديثها، لتتوافق مع قوانين الاستثمار في الدول الأخرى، ولمعالجة المشاكل المتعلِّقة بالأراضي وفق خصوصية كلٍّ منها وطبيعة الأراضي فيها، وإعداد خريطة استخدامات الأراضي الزراعية، إلى جانب تطبيق القوانين الخاصة بالدورة الزراعية، إضافة إلى وضع استراتيجية للأمن الغذائي الشامل ومشاركة كافَّة القطاعات المعنية فيه وإعلان الأسعار، ومن السياسات الزراعية، دعم مؤسَّسات التمويل الزراعي وتشجيع قيام مؤسَّسات وشركات القطاع الخاص والتعاوني وتقديم الدعم اللازم لها. وفيما يختص بسياسات الخدمات الزراعية (فوزي،1991: 84)، ضرورة إعطاء الأولوية القصوى لنشر وتبنِّي التقانات الحديثة والتركيز على النواحي التي تضمن استدامة المشاريع المنفَّذة والاهتمام بمشاركة المزارعين والمنتجين في اتخاذ القرار الزراعي وتنمية قدراتهم، إضافة إلى ربط تمويل العمليات الزراعية بتبنِّي التقانات الحديثة وتشجيع القطاع الخاص لتقديم الخدمات الزراعية وتوفير المدخلات وتمكين مجموعات المزارعين من توفير التقاوي المحسَّنة وكذلك الشركات المنتجة

وتوفير الدعم الفني اللازم لهم وتوفير التمويل اللازم لمؤسَّسات البحث العلمي في المجـال الزراعي والاستفادة القصوى من البحوث الزراعية في تطوير العمل الزراعي وتسهيل انسياب المدخلات الزراعية وفقاً للسياسة الزراعية للدولة، مع مراعاة تعميم التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني والاستمرار في التركيز على رفع إنتاجية المحاصيل المختلفة على أُسُس اقتصادية بهدف زيادة العائد للمنتج والدولة والعمل على تقليل الفاقد في مراحـل الإنتـاج والحـصاد والتسويق. إلى جانب توسيع مظلَّة التأمين الزراعي وتفعيل قانون مشروع صندوق درء آثار المخاطر (منى، 2007: 76).

يختلف محتوى السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اخـتلاف أداء القطاع الزراعي، ونظراً لغياب التفاصيل التشريعية للخطط في الكثير من الدول العربية، فانـه يصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية من حيث احتواؤها على أهداف ووسائل أو أدوات محدده لتحقيقها، لذلك فانه في كثير من الأحيان يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذيـة للـسياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يتاح من خطـط نظريـة، وبالرغم من اختلاف السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى، والـسياسة الزراعيـة العامـة تندرج تحت السياسات التالية (**منى** ، 2007 :78): سياسة توفير الغذاء ونمط الإنتاج الزراعي، والسياسات التمويلية والاستثمارية، وسياسات التخزين، وسياسات التسعير، وسياسات التسويق، وسياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية.

ب – الهجرة من الريف إلى المدينة والخبرات الفنية: إن الهجرة من الريـف إلـى المدن يحركها العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى، حيث إن معظم المهاجرين من الريف إلـى المدن هم من صغار السن الباحثين عن العمل، وهو ما يؤدي بالتالي إلـى أن يفقـد الريـف عناصره الأكثر قدرة على تحمل العمل الزراعي الشاق وبالتالي تزداد مشاكل الريف تعقيـدا عندما يصاب الإنتاج الزراعي بالركود أو الشلل، وقد يكون للآلات الزراعة دور فعال في حل هذه المشكلة في الدول التي تكون لها الإمكانيات التي تمكنها من مكننة العمليات الزراعيـة، ولكن بطبيعة الحال العديد من سكان القرى تجذبهم المدن الكبيرة بحياتها الأفضل، هناك عدد كبير من المهاجرين من الريف قد هاجروا إلى المدن ليس بسبب الحاجة، لكن من أجل تحقيق أهداف علمية أو مهنية أو اجتماعية لا يمكن تحقيقها في مجتمعاتهم الريفيـة، وعلـى وجـه الخصوص الوطن العربي يشكل الريف فيه أكثر من نصف سكانه، لكنهم مـازالوا مهملـين مقارنة مع سكان المدن، لهذا كان الاهتمام الموجه إلى الريف في الوطن العربي أقل بكثير من الاهتمام الموجه إلى سكان المناطق الحضرية، فدخل الفرد متدن إذا ما قورن بدخل الفرد في المدينة، والإنتاجية في القطاع الزراعي متدنية بسبب عوامل عدة منها (سعد الـدين، 1996:

202): عدم توفر الإمكانيات المادية كالقروض، ونسبة الأمية أعلى بكثير بين سكان الريف مما هي علية بين سكان المدن وخاصة النساء، والبنى التحتية غير متوفرة بالشكل المطلــوب في المناطق الريفية كالطرق والمدارس والمستشفيات ومياه الشرب، والعوامــل الاجتماعيــة والتقاليد السائدة في الريف تعيق عملية التنمية والتقدم بالنسبة للسكان، واعتماد سكان الريــف على الدولة وعدم مشاركتهم في مجهودات التنمية بصورة منتظمة، هــذه العوامــل ســاعدت وشجعت بالتالي على نزوح سكان الريف إلى المدينة، وهذه الهجرة تسبب في خلــق مــشاكل عديدة يصعب على المسؤولين حلها، ليس في الريف وحدة ولكن في المدينة كذالك، وان سكان المدن ينمون على حساب سكان الأرياف (فوزي، 1991: 83).

ففي العصر الحديث أصبحت المدينة منطقة جذب سكاني، بينما أصبح الريف منطقــة طرد سكاني في الوطن العربي، فمنطقة الطرد تشير إلى كل العوامل التي تدفع القرويين نحو المدينة بفعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفيزيقية التي تعاني منها القرية، أما منطقــة الجذب فتشير إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين إلى المدينة بحثا عن فرص عمل أفضل وظروف معيشية أرقى، ومعنى ذالك أن عوامل الطرد كامنة في القرية بينمــا مكفولــة فــي المدينة، ان التوازن بين عوامل الطرد وعوامل الجذب يتوقف على اعتبارات عديدة منها (عبد الوهاب،1995: 42): الموقع الجغرافي للقرية، مدى التفاوت الحضاري بين القرية والمدينة، ومعدل النمو الاقتصادي للمدينة، وسهولة المواصلات التي ترتبط القرية بالمدينة، وظــروف العمل الزراعي وحجم الملكية الزراعية، فضلا عن بعض السمات الــسيكولوجية كالدافعيــة والطموح والتحصيل التعليمي لسكان الريف العربي.

وللهجرة من الريف إلى المدينة نتائج سلبية منها (سعد الــدين، 1996: 212): أولا: زيادة سكان المدن المستقبلة وتناقص عدد سكان الريف، حيث يختلف عدد سكان المدينة لــيلاً عنه نهاراً، يفد إلى المدينة أعداد كبيرة من سكان المناطق المجاورة للحصول علي احتياجاتهم، زيادة البطالة ومعدلات الانحراف، ظاهرة التحضر الزائف مجرد التغير في محل الإقامة دون التغير في العادات والتقاليد ومستوي المعيشة، ثانياً: الهجرة والنمو الحضاري بحيث يختلــف نمط المهاجرين حاليا عن النمط القديم، حيث كانوا قديما عمالا غيــر مهــرة أو خــدما فــي المنازل، أما حاليا فهم عمال إنتاج ومتخصصون أحيانا في بعض الأعمال الفنية وهذا بــدوره يؤثر على نقص الخبرة الفنية الزراعية. كما ترتب علي النمو الحضري الهائل للمدن نقــص الخدمات الرئيسية بصفة عامة، رابعاً: اختلاف التركيب النوعي للسكان، وارتفاع نسبة الإناث في الأرياف، عدم وجود فائض من الاستثمارات يوجه إلى تطوير الريف، وهذا يساعد علــى زيادة تخلفه ومعاناته من نقص الخدمات.

ثانياً: ممتهنو الزراعة والأسباب غير المباشرة للتبعية: أوضحت الأرقام وهي لغة ترفض كل أنواع العواطف والمشاعر، أن الأمة العربية تأكل من وراء حدودها، وأن الآخرين وهم عموماً ليسو من الأصدقاء، يتحكمون بغذائها، وهم قادرون على استخدام هذا الغذاء سلاحاً ضد الأمة العربية إن لم ترضخ لسيادتهم، فواقع الأمة العربية هي أن تكون أو لا تكون في مواجهة مشكلة الأمن الغذائي العربي، وتواجه الأمة العربية اليوم تحديات وأخطار مختلفة، وإن هذه المواجهة تحتاج إلى إمكانيات اقتصادية كبيرة، يجب أن توفرها التنمية العربية، خاصة أن الوطن العربي يمتلك كل المقومات الاقتصادية بما فيها الزراعية، وكل ما يحتاج إليه هو الإرادة السياسية الواعية لحقيقة المشكلة، والمتفانية من أجل أمتها ووحدتها، ونبذ الخلافات بجميع أشكالها بما فيها الحدودية، فالتضامن العربي والتكامل الاقتصادي هما الطريق نحو الوحدة العربية، والتي وحدها تضمن للأمة العربية كرامتها وتعزز استقلالها وتحمي أجيالها وتجعلها تتابع رسالتها الحضارية.

إن الحدود الداخلية بين الدول القطرية العربية وضعها الاستعمار حسب مخططاته وهي على نوعين: أولا: حدود قائمه على مبدأ فرق تسد، حيث جاءت الحدود عاملا أساسيا من عوامل تفتيت الأرض بين العديد من الوحدات الصغرى، وترسيخ النعرات الإقليمية والطائفية، واختلاق مشاكل الحدود لتعكير صفو علاقات الجوار بين الدول العربي، ثانيا: ترك مواطن احتكاك: ومن ابرز ما تركه الاستعمار البريطاني، المنطقتين المحايدتين بين السعودية والكويت، وبين العراق والكويت، ومن مناطق الاحتكاك منطقة "حلايب" بين مصر والسودان (البحيري وريان،1987: 14) ولا ننسى لواء الاسكندرونة مابين تركيا وسوريا، وبوجود الرسم الحدودي الخاطئ الذي أوجده الاستعمار ترك نوع من الخلاف على الأراضي الحدودية وتركت بدون استغلال زراعي أو أية فعاليات اقتصاديه أخرى ومن الأمثلة، إشكالية الحدود السعودية مع كل من: البحرين، وسلطنة عمان، واليمن، وهناك إشكالية الحدود السورية مع كل من: لبنان والأردن، وكذلك إشكالية الحدود المغاربية، بين كل من: تونس والجزائر، الجزائر وليبيا، الجزائر والمغرب، والمغرب وموريتانيا (الزغول، 1998: 18)، ويمكننا بيان الأسباب غير المباشرة فيما يلي:

أ – الصراعات العربية العربية: نظام التجزئة للوطن العربي الذي وضعه الاستعمار، أفضى إلى اختراقات في الأمن القومي العربي واهتزاز في صورة العدو، فلم يعد الكيان الصهيوني وحلفاؤه وداعموه، إنما هو غالبا (الجار العربي) أو المسلم، بما جعل الإنفاق الهائل على الأسلحة ليس مندرجا ضمن خطة لحماية الأمن القومي، المخترق عسكريا باستدعاء القواعد الأجنبية والصرف عليها، كما هو مخترق اقتصاديا بترسيخ التبعية الغذائية للخارج، فبالإضافة إلى

الحرب الدامية المستمرة في العراق، هناك حروب "وصراعات تناحرية أخرى" مشتعلة أو كامنة في العراق والصومال والسودان وفلسطين ولبنان، والعرب يسيرون في الاتجاه المعاكس، أي من الدولة إلى القبيلة أو الطائفة، ومن المجتمع الموحد إلى التشظي عبر الصراعات العرقية والمذهبية والقبلية وغيرها، في ظل سيطرة عسكرية وأمنية مباشرة وغير مباشرة لقوى غربيـــة وحليفتهـــا الصهيونية في العديد من البلدان العربية (إبراهيم، 1987: 24).

ولتحقيق السوق العربية المشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربيـــة، فـــي ظـــل الظروف الراهنة، ولتوسيع التبادل التجاري بين الأقطار العربية أو بـــين بعـــضها عبـــر إزالـــة الحواجز الجمركية الإدارية والنقدية تدريجياً سيؤدي حكماً إلى توسيع السوق العربية وإيجاد منافذ جديدة لتصريف الإنتاج القطري في هذه السوق الواسعة، مما سيزيد من إمكانات الإنتاج والمنافسة وتحسين النوعية وخفض الكلف وتحقيق التخصص على مستوى واسع في الإنتاج، ومن ثم تحقيق تكامل تدريجي في البنى الإنتاجية للأقطار العربية ورفع درجة اعتماد بعضها على بعضها الآخر، ومن شأن كل ذلك أن يؤدي إلى التقليل من اعتمادها على العالم الخـــارجي (آدم ،1989: 32)، كما سيؤدي بالتالي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، إن السوق الكبيرة وحدها هي التي تـــساعد على الازدهار الاقتصادي وعلى نمو صناعات جديدة، ومن ثم إيجاد فرص عمل جديدة، وزيادة موارد الدولة القطرية وتحقيق التطور في البنية الاجتماعية في كل قطر والانتقال مـــن مرحلـــة البداوة والزراعة إلى مرحلة الصناعة بكل ما يمكن أن يحقق ذلك الانتقال من رفع كفاءة المجتمع والفـــرد.

إن افتقار خطط التنمية القطرية للتنسيق الذي يشكل ضرورة ملحة للسير باتجاه تحقيـــق الوحدة الاقتصادية، وتحقيق نوع من التخصص كي لا تتكرر نوعية الإنتاج في كل قطر، يـــشكل عائقاً أمام نمو الأقطار والانفتاح نحو الوحدة الاقتصادية، ولا شك أن السياسات قـــصيرة الأمـــد المرتبطة بمصالح ضيقة في الأقطار العربية كانت تشكل عائقاً أمام هذا التنسيق، اعتقاداً من كل طرف أن تحقيق تنميته المستقلة يضمن له النهوض والتقدم دون أن يدرك أنه من المـــستحيل أن تحقق البلدان النامية منفردة ومنها الدول العربية تقدماً حقيقياً باتجاه اللحاق بالـــدول المتقدمـــة أو باتجاه توفير المتطلبات الأساسية لشعب القطر الواحد، إن جميع الأقطار العربيـــة فـــي الوضـــع العربي الراهن، سواء الغنية بمواردها الطبيعية كالدول النفطية، أو بمواردها البـــشرية كمـــصر والمغرب والجزائر وسورية والعراق، أو التي تمتلك مزايا فريدة كلبنـــــان، تواجـــه مـــصاعب اقتصادية كبيرة بسبب السياسات القطرية الضيقة التي تمارسها الحكومات (حمـــد، 1997: 56)، كان الازدهار المؤقت الذي حققته اقتصاديات بعض الدول العربية، ولاسيما النفطية منها، عاملاً حد من السير في اتجاه الوحدة الاقتصادية، ويعود ذلك إلى عدم التكافؤ بين موارد تلـــك الـــدول وموارد الدول العربية الأخرى، ولذلك حالت تشريعاتها وأنظمتها دون السير نحو برامج التـــدرج

في تحقيق الوحدة الاقتصادية، كما أن دولاً عربية أخرى كانت حكوماتها أقل ثقة بالعمل العربي المشترك وأكثر توجهاً نحو التعامل مع الأجنبي أملاً في أن يكون عوناً لها على النهوض والتقدم.

ب – الصراع العربي الإسـرائيلي: إن للزراعة دوراً رئيساً في حياة الشعوب العربية، مما يجعل الوطن العربي في حالة تراجع إذا لم توفر الحكومات العربية، على المستويين القطري والقومي، أسباب التلاؤم وعوامله مع الوضع الحالي واستيعاب انعكاساته السلبية على النمو الزراعي في الوطن العربي، وفي ظل الوجود الصهيوني في قلب الوطن العربي، سيستمر استنزاف موارد الأمة الهائلة في غير موقعها الصحيح، في إنفاق مئات مليارات الدولارات لشراء الأسلحة، وهذا يترتب عليه انعكاسات للحالة الاقتصادية العربية ونشوء تبعية اقتصادية عربية للعالم الخارجي تتمثل بالمديونية الخارجية للغرب ومؤسساته المالية بخاصة وبتدخل هذه المؤسسات، ولاسيما المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي، في السياسات الاقتصادية لعدد كبير من الحكومات العربية، وتبعية تتمثل بانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في توفير الغذاء وتزايد الاعتماد على الخارج لتوفيره (رمزي، 1993: 93).

إن المشروع الصهيوني يشكل خطراً مستمراً على العرب وتنكشف كل يوم أهدافه، التي من أبرزها الهيمنة على المنطقة ومواردها وتفكيك عرى الوحدة الوطنية في أقطارها وزرع التناقضات بين حكوماتها، حيث كانت الحركة الصهيونية واضحة عندما اتخذت في مؤتمرها الذي عقدته عام 1942 في فندق بلتيمور في نيويورك ثلاثة قرارات من بينها السيطرة على الشرق الأوسط والإمساك بزمام اقتصاده، غير أن نجاح الحركة الصهيونية في إقامة دولة إسرائيل ونشوء القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي دفع الحكومات العربية إلى خطوة متقدمة تحت ضغط إحساسها بالخطر الجديد وبالحاجة إلى تنظيم علاقاتها وتأسيسها بما يؤدي إلى توفر القدرات على مواجهة ذلك الخطر، ولذلك فقد تمّت الموافقة على عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة في13نيسان1950، ويلاحظ هنا الربط بين مسألتين أساسيتين في المعاهدة: الدفاع من جهة والاقتصاد من جهة ثانية، وهذه إشارة واضحة إلى الشعور بالخطر، وتحسس صحيح لطريق المواجهة (سالم، 2004: 69).

إن المفهوم المسيطر على العالم العربي هو تحقيق الأمن القومي أو الوطني، من خلال التركيز على السياسة الدفاعية، وتأمين السلاح والإنفاق عليه على حساب المتطلبات الاقتصادية، حيث كانت التوازنات العسكرية تحكم العلاقات الدولية، وخطر المواجهة يلقي بظلاله على مختلف نواحي الحياة، إلا أن المديونية في بعض الدول أدت إلى خلق مفهوم جديد، هو مفهوم الأمن الغذائي الذي أعطى الأولوية للبعد الاقتصادي والسياسي بالمقارنة مع البعد العسكري.

المطلب الثالث:

الموارد المالية

وفقاً لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي الزراعي المتعارف عليها، فإن الاستراتيجيات القطاعية سواء المحلية أو الإقليمية لا تحدد تكاليف أو موازنات لتنفيذ مكونات مثل هذه الاستراتيجيات، كون ذلك يتحدد على مستوى البرامج التنفيذية والمشروعات، والتي يتم إدراجها في الخطط السنوية أو متوسطة الأجل التي تعتمد موازناتها وأسلوب تدبير مواردها وتحديد مصادر تمويلها من قبل الأجهزة المختصة التي سيناط بها مسؤولية التنفيذ سواء على المستوى الدول المعنية، أو على المستوى القومي والمشترك، أي المؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية المتخصصة ذات العلاقة(حسين ،1988: 203)، ومن واقع توزيع مسؤوليات وأعباء تنفيذ الخطط التنموية الزراعية، فإن هناك ثلاثة مصادر تمويلية محتملة لتنفيذ البرامج ومكونات الخطط التنموية الزراعية المقترحة في إطار الإستراتيجية، وهي(علي،1990 :27): التمويل القطري، والتمويل القومي، والمنح المالية.

وسعيا منا نحو تحقيق أهداف المطلب فإننا سنتناوله من خلال فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: الخطط التنموية.

ثانيا: الخيارات الصناعية.

أولاً: الخطط التنموية: لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي في البلدان العربية، فقد اتجهت بعض الدول بدرجات مختلفة نحو حل المشكلة الغذائية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي. وذلك من خلال برامج وخطط تنموية زراعية، ولهذا يجب تبني خطط تنمية زراعية طموحة ضمن خطط تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستديمة، وذلك لتحقيق عدة أهداف، ومن أهمها الوصول لأكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي، ولا يقتصر دورها على المستوى المحلي فقط، بل تمتد جهودها التنموية إلى كثير من دول العالم العربي والإسلامي (حمدية، 1994: 88)، ويربط بعضهم بين مفهوم خطط التنمية الزراعية والأمن الغذائي، إذ يرى أن الأمن الغذائي يمثل الجانب السياسي القومي من التنمية الزراعية وأهدافها وهو يسهم بالسعي نحو تقليص الفجوة بين الطلب على المنتجات الغذائية ومستلزمات إنتاجها وبين ما ينتج منها فعلا، وذلك بغرض تخفيف الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات الغذائية وخاصة الأساسية منها، ومن ثم تجنب التعرض لضغوط التبعية الخارجية.

ومضمون الخطط الإستراتيجية للتنمية الزراعية، تنطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية ابتـداء مـن المنتج وانتهاء بالمستهلك وترشيد الاستهلاك في صوره كافة لكل السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديراً أم استيراداً، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظـل تحقيـق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير هـذه السـلع الغذائية بكميات ونوعية كافية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم وبأسعار موافقـة لمستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستديمة ، وبذلك لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي بلا خطط تنمية زراعية مستدامة، وفي نفس الوقت فإن خطط التنمية الزراعية هي أحد مكونات خطـة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستديمة، وتعني الزيادة في النمو الاقتصادي مقاسا بإجمالي الدخل الوطني (عبدالله، 1990: 92).

ويجب أن تركز برامج ومكوناتها الخطط التنموية الزراعية على الأولويات والاهتمام بالمجالات التي تعاني الزراعة العربية من قصور منها، وعموماً يمكن تصنيف هذه الخطط إلى مجموعتين رئيسيتين هما: المجموعة الأولى (عبدالحسن، 1987: 92): خطط تضم المكونات التنموية ذات الطابع القطري، والتي يتم تنفيذها من قبل الدول بالتعاون والتنسيق بين مختلـف الجهات الوطنية ذات العلاقة في إطار الخطط والبرامج التنموية لكل دولة وفقاً لخـصوصيتها، وبتم اختيار بنود الخطة وفقاً لطبيعة مجالات العمل التي تحكمها الخصوصية القطرية فيما يمكن أن يضمنه المكون التنموي من مشروعات وأنشطة وإجراءات، وبخاصـة مـا يتعلـق منهـا بالممارسات الميدانية والبنى التحتية، وإصدار القوانين والتشريعات والنظم، ووضع السـياسات وغيرها من الجهود التنموية الزراعية، التي عادةً ما تقوم به الدول في إطـار اسـتراتيجياتها وخططها التنموية القطرية، واستقطاب التمويل اللازم للمساهمة في تنفيذها، وبطبيعة الحال يحكم الأولويات التنفيذية لهذه الخطط القطرية طابع كل دولة من الـدول العربيـة وظروفهـا. أمـا المجموعة الثانية: خطط تضم المكونات التنموية ذات الطابع القومي أو المشترك، والتي يكلف بمسئولية إعدادها وتنفيذها مؤسسات العمل العربي المشترك حسب اختصاص كـل منهـا، أو بالتعاون والتنسيق فيما بينها، على أن يكون التنفيذ بتنسيق كامل مع المؤسسات المختصة علـى المستوى القطري، وفي صورة برامج ومشروعات يتم إدراجها في خطط المنظمـات العربيـة المتخصصة، بما يحقق الأهداف المحددة للاستراتيجية المقدمة .وبطبيعة الحال، سوف يحكم تنفيذ هذه المكونات أولويات يحددها المسؤولون عن للقطاعات الزراعية وإيجاد تنمية مستدامة.

ثانياً: الخيارات الصناعية: تبذل الدول العربية جهوداً كبيرة في دعم وتعزيز أوضاع الأمن الغذائي، خاصة في تنفيذ المشروعات التنموية في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والتصنيع الزراعي، وتطوير وتحسين أساليب التسويق، وتطوير نظم وقوانين التصنيع الزراعي الداخلية والخارجية لتواكب التطورات والمستجدات على الساحة الإقليمية والدولية، كما عملت الدول العربية على تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي من خلال إعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في العملية الإنتاجية، والتسويقية والتصنيعية، بالإضافة إلى تطوير وتعديل القوانين الاستثمارية وذلك لتشجيع الاستثمار في قطاع التصنيع الزراعي بهدف الارتقاء بالإنتاج الزراعي، وتقليص الفجوة الغذائية للوطن العربي، وتتبنى العديد من الدول العربية برامج وسياسات تعمل على توفير الغذاء للفئات والمناطق الأكثر تعرضا لسوء التغذية (عبدالحسن، 1987: 103).

وفرة الإنتاج الزراعي وتحقيق فائض كبير في بعض المحاصيل، يعمل على صعوبة في تسويق الإنتاج أحياناً وانخفاض في أسعار المواد إلى ما دون التكلفة، وبالتالي تكبد المزارعين خسائر كبيرة تتكرر كل موسم، والعلاج هو التصنيع الزراعي وإتباع طرق متطورة في حفظ وتصنيع المنتجات الزراعية، والاستفادة من القيمة المضافة وخلق فرص عمل جديدة، والتصنيع الزراعي إحدى الركائز الأساسية في الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يخضع شأنه شأن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى لعدد من المعايير الاستثمارية (فرهنك، 1990: 77)، مع الأخذ في الاعتبار أن المستثمر في هذا القطاع يراعي معايير أخرى إضافية تتمثل في ارتفاع درجة المخاطرة نظراً لتعرض المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني لعدد من المتغيرات مثل الظروف الجوية المتقلبة، والآفات الزراعية والأمراض، وموسمية الإنتاج، وسرعة تلف منتجات هذا القطاع، وحسب بعض الدراسات فإن الدول العربية في مجال التصنيع الزراعي لا يتناسب فيها حجم الإنتاج المُصنّع مع مخرجات القطاعات الزراعية المختلفة.

المبحث الثاني:

التبعية والأسباب الخارجية

لقد لعبت الأسباب الخارجية دورا لا تقل أهميته عن الأسباب الداخلية التي سلط عليها الضوء في المبحث السابق وذلك لتعدد العوامل الخارجية التي أثرت وبشكل مباشر على الزراعة في الوطن العربي وفي مقدمتها الاستعمار الاستيطاني الذي تعرض إليه الوطن العربي قروناً طويلة، والذي لم يكتفي بنهب الأراضي التي استعمرها في العالم العربي وتدميرها و نهب الثروات وتجهيل الناس وحرمانهم من فرص التطور، بل عمل أيضا على تجزئة الوطن العربي وزرع كيانا غريباً في قلبه، كما اغتصب الاستعمار الاستيطاني أخصب الأراضي الزراعية والموارد المائية، وكان لإسرائيل دور في هدر الكثير من الطاقات العربية وبعثرة جهودها وعرقلة عملية التطور فيها، ومن الواضح إن أحد الأهداف الرئيسية من وجود الكيان الصهيوني هي ضمان الدول الرأسمالية الصناعية والقوى الاستعمارية العالمية استمرار التخلف والتجزئة والتبعية معاً في الوطن العربي، على نحو يهدد هذا الأمة العربية بأزمة غذاء، ولعب الاحتلال الأمريكي للعراق دورا في تدمير الأراضي الزراعية وجعل بلاد الرافدين تستورد أغلب حاجاتها الغذائية والتموينية، فضلا عن الخلافات الحدودية التي خلفها الاستعمار بين دول العالم العربي والتي أثرت سلباً على الاستقرار الاقتصادي وسير عجلة التنمية وتعطيل الأراضي الزراعية الحدودية المتنازع عليها (إبراهيم،1987: 71).

كما يواجه الوطن العربي وضعاً اقتصادياً دولياً معقداً بعد مرحلة الاستعمار الاستيطاني، أبرز ما فيه ظهور تكتلات اقتصادية كبيرة، وقد تمكنت هذه التكتلات من بناء قاعدة تقنية متقدمة للإنتاج الزراعي توفر الاكتفاء الذاتي من معظم السلع الأساسية إضافة إلى فوائض كبيرة للتصدير، ومن الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها الوطن العربي، الدور المتزايد للشركات العالمية المتعددة الجنسيات في التحكم في معالم النظام الاقتصادي العالمي (برهان، 1990: 81)، ولاشك في أن هذه الأمور المهمة تؤثر وبشكل مباشر على البلدان العربية من حيث تفاقم نسب عدم الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، وزيادة عبء الديون الخارجية ومعدلات التضخم و البطالة، والفجوة التقنية، وانكماش السعات التسويقية المتاحة أمام المنتجات الزراعية العربية، والتأثير المباشر في التجارة البينية ومع دول التكتلات الاقتصادية، لغير مصلحة البلدان العربية.وسنتناول هذا المبحث تحت المطالب التالية:

المطلب الأول: التركة الاستعمارية القديمة.

المطلب الثاني: دول الجوار العربي.

المطلب الثالث: دولة الاستيطان الصهيوني.

المطلب الأول:

التركة الاستعمارية القديمة

يتمتع الوطن العربي بالموقع الجغرافي والتنوع الجيولوجي والمناخي وتنوع المـــوارد الطبيعية النباتية والمعدنية، أضف إلى ذلك تنوع المحاصيل الزراعية ووجود ثروة حيوانيـــة ضخمة كل هذا زاد من أهميته الاقتصادية كبيرة وظهر ذلك من خلال محاولات الاســـتعمار للوطن العربي، رغبة من الدول الأجنبية الاستحواذ والسيطرة علـــى مقـــدرات الأمـــة، أدى الاستعمار إلى هدر الكثير من طاقات الوطن العربي ومقدراته المادية، وإشاعة الجهل ونهـــب الثروات الطبيعية واستنزاف خيرات الوطن العربي، وإبقائـــه ســـوقاً لمنتجاتهـــا الزراعيـــة والصناعية والذي أدى إلى إرهاق اقتصاد الدول العربية وإصابته بالخلل وعدم التوازن بعد أن تحولت إلى مجرد توابع محكومة بقيود التعامل المجحف لأسواقها، وبعد مرحلـــة الاســـتقلال السياسي ورثت الدول العربية عن الاستعمار أوضاعاً اقتصادية واجتماعية متخلفة ومتدهورة، ناهيك عن التجزئة التي بدأت تترسخ بفعل التآمر الاستعماري، فالدول العربية نالت استقلالها في آجال متباعدة نسبياً، مما أدى في آخر الأمر إلى حالات التفاوت والاختلاف بين التكوينات الاقتصادية والتراكيب الاجتماعية من قطر إلى آخر، مما سهل على قوى الرأسمالية العالميـــة فرض التبعية وضمان خضوع الاقتصادات العربية لعملية الاستنزاف لأطول مدى ممكن(سالم 9، 2004: 86).

لقد كانت تجزئة الوطن العربي وسيلة مجدية لاستمرار حالة التبعية، لأن فـــي ذلـــك استمرار لاستنزاف الثروات الطبيعية العربية واستغلالها، وتفاقم التبعية الاقتصادية في ظـــل التجزئة والهيمنة الأجنبية، وكان لغرس الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، أثره فـــي هدر الكثير من الطاقات العربية وبعثرة الجهود وعرقلة عملية التطور في الـــوطن العربـــي، وبوجود هذا الكيان تضمن الدول الرأسمالية الصناعية والقوى الاستعمارية العالمية اســـتمرار التخلف والتجزئة والتبعية معاً في الوطن العربي. وسأتناول هذا المطلـــب تحـــت الفقـــرتين التاليتين:

أولاً: الاستعمار المكشوف.

ثانيا: الاستعمار المقنـــــع.

أولاً: الاستعمار المكشوف: وهومن مقومات الاستيطان الاستعماري الأرض، وهو القاعدة الأساسية للاستيطان لذلك كان هدف المستعمر أولا "هو امتلاك الأرض وذلك من خلال طرد العرب وتوطين اليهود أو الأوروبي بدلاً منهم، لقد ركزت الحملات الاستعمارية على مبدأ تأميم الأرض واعتبارها أساس الدولة، ولذلك قامت الدول المستعمرة بإنشاء المؤسسات الخاصة بامتلاك الأراضي وتسجيل ملكيتها للمستعمر، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد كما تظل هذه الأملاك ملكا للمستعمر غير قابله للانتقال، وقد بذلت الجهات المسؤولة عن عملية مصادرة الأراضي جهدها في الاستيلاء على الأراضي عالية الجودة ذات المردود الاقتصادي، وقد شكل هذا النوع من الاستيطان أساساً لتخطيط الحدود" حيث مخطط الحدود يتم غالبا خارج آخر نقطة استيطانية وهذا يتلخص في مصادرة الأراضي (السمري، 1999: 43)، زادت المطامع الاستعمارية في الوطن العربي في محاولة الحصول على أراضيه لاستعمارها واستثمارها، وفي كل الحالات كان الفلاحون يقاومون عمليات السيطرة ولكنها تنتهي أما بالاستشهاد أو الاعتقال، وقد واصل الاستعمار سيطرته على الأراضي العربية سواء تلك الأراضي التي تركها أهلها أو التي لا يزالوا يقيمون بها، والمبررات الاستيطانية لم تكن صعبة، فقد كان الاستعمار يلجأ بين الحين والآخر إلى تشريع قوانين بمقتضى الظروف والأحوال وحسب ما تتطلبه الظروف.

يعد العنصر البشري من أهم مقومات الاستيطان وذلك لان الغرض الأساسي للمستعمر هو جمع أكبر عدد ممكن من المستعمرين وتركيزهم في الوطن العربي من خلال عملية استبدال يُستبدل بها المستعمر بمواطني البلاد الأصلين "العرب"، لقد بذل الاستعمار جهوداً من أجل تهجير أكبر عدد من العرب على اعتبار أن استمرار تقدم هجرة المستعمر ليس فقط المهمة المركزية للدولة الاستعمار بل هو التبرير الجوهري لتأسيسها ووجودها، إذ دون الهجرة تغدو الأرض كالجسد بلا روح وهي المادة الأولية لاستمرار المشروع الاستيطاني.

مما سبق يتبين لنا، أن الاستعمار كان أحد أهم أسباب معوقات التنمية الزراعية للوطن العربي، وذلك للأسباب التالية:

1. لعب الاستعمار دوره بالميزان الديمغرافي لاستمرار المشاريع الاستيطانية لذلك فقد أولي هذا الموضوع أهمية كبرى تضاهي أهمية تفوقها العسكري والتكنولوجي، وأهم ما يميزه أنه يهدف إلى إفراغ الأرض من أهلها الشرعيين والاستيطان مكانهم، وهذا ما حدث في فلسطين وفي الجزائر.

2. الاستعمار المكشوف ليس حمله عسكرية لاحتلال الأرض فقط إنما سحب خيراتها أيضا من ثروات طبيعية ومعدنية، وفتح أسواق جديدة لهم بالوطن العربي لتسويق منتجاتهم، والسيطرة على السوق المحلي للوطن العربي وإقحام الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات بعملية السيطرة على اقتصاد الوطن العربي، وهذا ما حدث في السعودية عندما أنتجت القمح بكميات وافرة، حيث وقفت دون استمراريتها.

3. التخوف من الوحدة العربية، إن الاستعمار المكشوف يشعر بالخوف من الوحدة العربية كقوة منافسة ذات إمكانات سياسية وعسكرية واقتصادية، أو من كون الوحدة أداة دفاع تحول دون استغلال الوطن العربي بالشكل القائم حالياً، وتعمل دول الاستعمار دوماً على منع العمل العربي المشترك، ومحاولة هدم الأساس الذي تقوم عليه هذه الجهود المشتركة، وربط القوى الاقتصادية العربية بشبكة من التداخلات مع القوى الاقتصادية الدولية، النفط واستثمار الموارد الزراعية، مع تعزيزات الولاءات الضيقة، القطرية، الأقليات الدينية والقومية داخل المجتمع العربي.

ثانيا: الاستعمار المقنع: سياسات الهيمنة على الوطن العربي بدأت منذ القرن التاسع عشر واتخذت أشكالاً مختلفة منها الاستعمار بصوره المختلفة، ومنها هيمنة القوة السياسية والأمنية والاقتصادية على القرار العربي، ويمكن القول إن: الأشكال قد تغيرت لكن الأهداف بقيت واحدة، وهي استغلال موارد هذا الوطن وثرواته وإبقاء العرب في حال من الضعف والعجز والتخلف والتجزئة، وترك بؤر حدودية ساخنة ومتنازع عليها لإفشاء سياسة الفرقة بين أجزاء الوطن العربي، ويمكن القول إن العالم العربي مازال مستعمراً اقتصادياً والوضع العربي الراهن للاقتصاد تحت مظلة الوضع الاقتصادي الأجنبي، من خلال القدرات الكبرى للشركات عابرة الحدود وهيمنتها على السوق العربية والضغوط التي تمارسها عبر الحكومات على الأمة العربية، مستخدمةً منظمة التجارة الدولية الحرة والمؤسسات المالية الدولية ليصبح العالم سوقاً تهيمن عليه بقدراتها الإنتاجية والتنافسية الكبرى(فلاح، 1987: 115).

ويمارس الاستعمار المقنع على الدول من خلال حكوماتها بسياساتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية، وكذلك من خلال عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدولي (مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) أو من خلال الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسية)، يتمثل الخطر الكبير في الاستعمار المقنع بتعطيل الإرادة الوطنية للدولة وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددها، لأن رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا يتم انطلاقاً من الحاجات الفعلية للدول، وإنما انطلاقاً من حاجات النمو الرأسمالي في دول المركز، وليس من

خلال الاعتماد على الموارد المحلية وتعبئتها إلى أقصى طاقة ممكنة، وإنما من خلال تكـــريس الاعتماد على المعونات والتقنيات الأجنبية، ليس من أجل بناء قـــدرة اقتـــصادية ذاتيـــة تـــضمن الانطلاق على طريق التقنية المستقلة، وإنما بهدف المحافظة على الدور المتدني للدولة، واستمرار الطبيعة "الاستعمـــارية" لاقتصاديات تلك الدول في إطار الاقتصاد الرأسمالي العـــالمي (الفـــرّا، 1985: 88).

وهكذا تبقى البنية الاقتصادية. الاجتماعية للدول المستعمرة بنية متخلفة، أي إنها بنية فاقدة للتكامل الذاتي، تتسع فيها الهوة بين هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك، ومفتقرة إلى عناصر التجدد الذاتي، ويتصف الاستعمار المقنع، بأنه مقيد للإرادة الوطنية، وبأنه ينطوي على علاقة استغلالية تتمثل في: تسخير موارد الدولة لخدمة دول المركز الرأسمالي، وحرمان الدولة من بلورة نظـــام اجتماعي يلبي الحاجات الفعلية لمواطنيه، وكذلك الحيلولة دون قيام هيكل إنتاج متكامل داخلياً من ناحية، ومتوافق مع هيكل الاستهلاك المحلي من ناحية أخرى، واستنزاف موارد الدولة (البترول، الغاز، الثروات المعدنية، والثروة الزراعية)، وصورة أرباح محولة لصالح الـــشركات متعـــددة الجنسية، وأثمان السلاح والتكنولوجية الباهظة، ولا ننسى فوائـــد الـــديون الخارجيـــة وخـــدمتها المرهقة، وتدهور الميزان التجاري للدولة بارتفاع الواردات من دول المركز وتناقص الصادرات إلى تلك الدول، واستنزاف العنصر البشري أو ما يسمى نزيف الأدمغة أو هجرة العقول.

المطلب الثاني:

دول الجوار العربي

تعد المياه محور الصراع المستقبلي، فموضوع المياه من المواضيع التي تحتل الصدارة لما للمياه من أهمية في تأمين احتياجات الأجيال الحالية والقادمة، كما أنه يرتبط بمسألة سيادة الدول وأمنها على الصعيد السياسي والاقتصادي، وكما ورد في مؤتمر المجلس العالمي للمياه الذي جرى في مرسيليا عام 1999م (**منصور**، 2008 :57)، فإن المياه تكتسب أهمية استراتيجية إلى جانب أهميتها السياسية والاقتصادية، بسبب الزيادة السكانية في الشرق الأوسط وقلة الموارد المائية، مما يجعل المياه محورا للصراعات وان ما يعقد موضوع المياه العجز الحالي في الموارد المائية والأطماع الإقليمية في المياه العربية، ومحدودية الموارد المائية وتراجع نصيب الفرد العربي من المياه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الوضع المائي العربي أخذ في التدهور سنة بعد أخرى بسبب زيادة الطلب على المياه وكثرة العقبات التي تحول دون استثمار موارد المياه، وكذلك وقوع أهم منابع المياه خارج الأرض العربية، واستمرارية دول الجوار الجغرافي للدول العربية في التحكم بالموارد المائية بالإضافة إلى غياب القوانين الدولية بشأن المياه، وهذا يفتح الباب أمام إسرائيل للاستيلاء على الحقوق المائية العربية، كما تلجأ اليه تركيا التي ترفض مبدأ تقاسم مياه نهري دجلة والفرات وتتمسك بدل من ذلك بما يعرف بنظرية "الاستخدام المشترك" من جانب الدول الثلاث (بيتر،1997 :62)، فضلا عن ذلك تأتي مطالب إثيوبيا في التنصل من اتفاقية مياه النيل التي تقنن حصة دول الحوض من المياه والذي تتأثر به مصر والسودان بشكل كبير، وعليه فان المشكلة لا ترتبط بسن القوانين بقدر ما يتعلق الأمر بالإخلال بالالتزامات التي حددتها المواثيق والأعراف الدولية. وسنتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: إثيوبيا ومياه حوض النيل.

ثانيا: تركيا ومياه الرافدين.

أولاً: إثيوبيا ومياه حوض النيل: يعدّ نهر النيل من أطول الأنهار في العالم وتشترك في حوضه تسع دول هي إثيوبيا ويوغندا وكينيا وتنزانيا والكنغو الديمقراطية وبورندى ورواندا ومصر والسودان، فالنيل الأبيض ينبع من بحيرة فكتوريا إذ يلتقي مع النيل الأزرق القادم من بحيرة تانا في الهضبة الإثيوبية في منطقة المقرن بالخرطوم ومن هنالك يبدأ نهر النيل رحلته من السودان عابرا الصحراء إلى مصر حيث مصبه في البحر المتوسط، وهنالك

العديد من الروافد التي تغذى النيل الأبيض والنيل الأزرق مثل بحر العرب نهر الدندر والرهد والسوباط بالإضافة لنهر عطبرة الذي يغذى النيل في شمال السودان عند مدينة عطبرة، وتقدر المياه القادمة عبر نهر النيل من إثيوبيا لكل من مصر والسودان حوالي 85٪ من إجمالي المياه الواردة من دول حوض نهر النيل مما يضع إثيوبيا في قائمة أولوية الاهتمامات بالنسبة للسياسة الخارجية السودانية والمصرية، أما بحيرة فكتوريا فهي فقط تغذى نهر النيل بحوالي 15٪ من المياه وهو أيضا ما يدعو السودان ومصر سويا للاهتمام بأوغندا كأحد مصادر الإمداد الهامة لنهر النيل (يوسف، 1994 :29).

صدرت آخر دراسة إحصائية عام 2009 وعنونت بـ: (مياه النيل الواقع والمصير)، إذ حددت الكمية الكلية لمياه النيل بحوالي (1.66) مليار متر مكعب من المياه يأتي منها ما يعادل 85٪ من الهضبة الإثيوبية ونسبة 15٪ منها يأتي من بحيرة فكتوريا كما تفيد الإحصائية أن ما نسبته 5٪ فقط من المياه هو الذي يصل إلى السودان ومصر حيث تتقاسم كل من مصر والسودان نسبة 5٪ بواقع 65٪ لمصر أي ما يعادل 55.5 مليار متر مكعب و 35٪ للسودان أي ما يعادل 18.5 مليون متر مكعب أما بقية دول حوض النيل تتقسم الحصص بينهما بنسبة 3٪ لإثيوبيا و 3٪ لبورندى و2٪ لكل من كينيا ويوغندا ورواندا وتنزانيا والكنغو الديمقراطية وأن 60٪ من مياه نهر النيل تضيع بسبب التبخر وأن مياه نهر النيل المستفاد منها في الأنشطة الزراعية وتوليد الكهرباء والأنشطة الاقتصادية الأخرى تقدر بحوالي 40٪ وهذه الكمية تساوى أقل من نصف المياه الكلية لنهر النيل وتشير الإحصائية إن الغالبية من دول المنبع لحوض نهر النيل لا تحتاج لكميات كبيرة من المياه نتيجة لمحدودية وضعف أنشطتها الاقتصادية وأن الحصص التي تستهلكها حاليا تكفيها على المدى القريب والمتوسط (**منصور**، 2008 :61).

أكد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية "الإتحاد الإفريقي حاليا" الموقع في (أديس أبابا) في أيار من عام 1963 بأن لا يفتح الباب أمام تعديل الحدود والحقوق المكتسبة في الأنهار والإبقاء على الاتفاقيات القائمة منعا لفتح باب المنازاعات التي لا تنتهي حول الحدود والأنهار في القارة الإفريقية، كما أجمع رجال القانون الدوليون والمحاكم الدولية على أنه لا يحق لدولة أن تقوم بتحويل مجرى نهر أو تنشيء خزانات أو سدود عليه والذي من شأنه أن يخفض حصة دولة أو دول أخرى منتفعة من هذا المجرى إلا بالتشاور والاتفاقات المسبقة مع هذه الدولة أو الدول، وعليه من حيث وجهة نظر القانون الدولي فإن أي تعديل على المعهادات الموقعة بشان تقاسم حصص مياه النيل يجب أن يكون بموجب اتفاق بين الدول الموقعة عليه، برز الخلاف بين دول المنبع والمصب في اجتماع وزراء الموارد المائية لدول حوض نهر

النيل المنعقد في الإسكندرية في تموز 2009 حيث تركز الخلاف بين دول المنبع والمصب السودان ومصر في النقاط التالية(مركز زايد للتنسيق والبحوث، 2010: 153):

1. دول المنبع (إثيوبيا، يوغندا، كينيا، تنزانيا، الكنغو الديمقراطية، رواندا وبورندى) تطالب بفرض اتفاقية إطارية جديدة على تقسيم مياه النيل بحجة أن هذه الاتفاقيات القديمة عقدت في فترة الاستعمار وأنها في الوقت الراهن تحتاج إلى تنفيذ مشاريع تنموية تقتضى إقامة مشروعات على نهر النيل.

2. مصر تطالب أن يبقى الوضع على ما هو عليه فيما يخص الحصص المائية وترتيبات الوضع الحالي بين دول المنبع والمصب وتتمسك بالنقاط التالية: الموافقة المسبقة على قيام أي مشروعات على حوض النيل، والحقوق التاريخية لدول المصب في مياه نهر النيل، والإجماع على القرارات المتخذة حول مياه نهر النيل.

وفي الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل الذي انعقد في مدينة شرم الشيخ المصرية في شهر أيار 2010 بمشاركة وزراء الري في دول حوض النيل عد وزيرا الري في رواند وبورندى اللذان أرسلا ممثلين لهما فشلَ وزراء دول حوض النيل في التوصل لاتفاق إطاري جديد وحل الخلافات بين دول المنبع والمصب نتيجة للاختلاف في وجهات النظر بين دول المنبع ودول المصب والمتركزة في النقاط الخلافية أعلاه عليه، لذا فقد نشبت أزمة بين دول المنبع والمصب حيث قررت دول المنبع أنها سوف توقع اتفاقا إطاريا دون السودان ومصر، معتبرة قضية تقسيم مياه نهر النيل من القضايا الحيوية والمهمة التي تشغل دوائر اتخاذ القرار في دول حوض النيل في الوقت الراهن فهنالك متغيرات وتحديات تنموية في دول حوض نهر النيل تفرض عليها أن تقيم مشاريع تنموية زراعية وأخرى لإنتاج الطاقة الكهربية للاستفادة من مياه نهر النيل من أجل تلبية متطلبات التنمية المتصاعدة في هذه الدول إذ إن متطلبات التنمية أصبحت تشكل مسؤولية يتعاظم دورها في هذه الدول التي تجمعها مصلحة مشتركة فيما بينها وهى الاستفادة من مياه نهر النيل الشيء الذي يفرض على هذه الدول أن تتجه أنظارها ليكون نهر النيل محورا مشتركا لتعزيز القدرات التنموية لها أي أن يصب في خانة تعزيز فرص التعاون بين هذه الدول بيد أن الاختلاف في التوجهات والتصورات والتطلعات بين دول حوض النيل وغياب رؤية واضحة للاستفادة المشتركة من مياه النيل أدى إلى اتخاذ قرارات سياسية ربما تعمق الخلافات أكثر بين دول حوض النيل الشيء الذي قد يقود إلى توترات قد تنسف كل الجهود التنموية في دول حوض النيل (الأهرام القاهرية، 2010: 20-21).

إن مياه النيل التي تسهم إثيوبيا وحدها بأكثر من 85٪ أصبحت تشكل مصدراً لتهديد أمن دول منطقة حوض النيل واستقرارها نتيجة لغياب رؤية واضحة متفـق عليهـا حـول الاستغلال الأمثل والعادل لمياه النهر بين دول حوضه، فقد شهدت مدينة عنتبا الأوغندية فـي 14 أيار 2010 توقيع أربع دول إفريقية هي إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وانضمت لهمـا كينيا لاحقا اتفاقا إطاريا بينهما لتقاسم مياه نهر النيل في غياب السودان ومصر، ولم توقع على الاتفاق حتى الآن كل من بروندوي والكونغو الديمقراطية، ولا يشير الاتفاق الإطاري الجديـد الذي وقع في عنتبا إلى أي حصص محددة لدول الحوض في تقاسم مياه النهر، لكنـه يلغـي اتفاقيتي 1929 و1959 بما يسمح لكل دول الحوض بتلبية احتياجاتها من المياه دون الإضرار بالدول الأخرى ، كما ينص الاتفاق الموقع بين الدول الأربعة على إنـشاء مفوضـية جديـدة تسمى "مفوضية حوض النيل" يكون ضمن عملها تلقي اقتراحات المشاريع المائية على النهـر بالرفض أو القبول، ويكون مقرها في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وتضم ممثلين لدول حوض النيل التسع، وتطالب دول المنبع السبع (إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا والكونغـو وروانـدا وبوروندي) بحصة أكبر في مياه نهر النيل بيد أن هذا التوقيع المنفرد بين دول المنبـع دون السودان ومصر يعدّ خرقا لقواعد القانون الدولي وميثاق منظمة الوحدة الإفريقيـة "الإتحـاد الإفريقي" الموقع في أيار 1963 وحتما سوف ينسف هذا التوقيع مبادرة حوض النيل لأنـه استثنى دول أصيلة صاحبة حقوق في مياه النيل "مصر والسودان" الشيء الـذي قـد يـؤزم الأوضاع بصورة كارثية في المستقبل القريب بين دول المنبع وكل من السودان ومـصر لأن تهديد الأمن المائي للسودان ومصر بمثابة خط أحمر للأمن الوطني السوداني والأمن القـومي المصري بالتحديد (مركز زايد للتنسيق والبحوث،2010: 171).

أما الموقف الإثيوبي، بما أن إثيوبيا تعدّ من دول حوض النيل الشرقي الـذي يـضم السودان ومصر حيث لها مصالح مشتركة مع السودان تتمثل في مشروع الـربط الكهربـائي وميناء بورتسودان كما أن السودان يمدها بالبترول بأسعار مخفضة بالإضـافة للعديـد مـن المصالح الإستراتيجية الأخرى مع كل من السودان ومصر، حيث نجد أن الموقف الإثيوبي قد انحاز إلى دول حوض النيل الجنوبي الذي يضم كل من (يوغندا وتنزانيا والكنغو وبورنـدى وروواندا) مما يؤكد أن إثيوبيا قد وقعت على هذه الاتفاقية بناء على مصالح جديدة سوف تتحقق لها عبر توقيعها لهذه الاتفاقية دون أن تضع أدنى اعتبار لمصالحها الإستراتيجية المشتركة مع السودان ومصر ودون أن تضع في حساباتها الإستراتيجية أن حل أزماتها الداخلية هـو فـي أيدي دول المصب والدول المجاورة لحوض النيل الشرقي، بيد أن هنالك معلومات عن وجود وثائق رسمية موقعة من مسئولين إثيوبيين تؤكد التزامهم بعدم استخدام كل الـسدود المنـشأة

حديثا لأغراض تخزين المياه وأن الاستخدام للمياه سوف يكون مقتصرا على توليد الكهرباء (منصور، 2008: 71).

هنالك حقائق تشير أن دورا إسرائيليا عمل على توحيد جهود دول المنبع في حوض النيل للمطالبة بتوقيع اتفاقية جديدة لتغيير الحصص المائية لدول المصب دون أدنى اعتبار لدول المنبع التي لديها استحقاقات تنموية تتطلب منها استخدام قدر من مياه النيل للوفاء بالتزاماتها التنموية وندلل على وجود دور إسرائيلي بأن إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في تأمين سيطرتها على بعض مشاريع الري في منطقة البحيرات، حيث تقوم بتقديم الدعم الفني والتكنولوجي من خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية في مجال بناء السدود المائية، وقدمت إسرائيل دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود، كجزء من برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، ولا يقتصر الدور الإسرائيلي في دول منطقة البحيرات على الاستعانة بالخبراء والتعاون الفني، ولكنه يمتد إلى التعاون الاقتصادي الزراعي برأسمال يهودي، يهدف إلى تملك أراضي في المنطقة بدعوى إقامة مشاريع عليها، أو تحسين أراضيها، أو إقامة سدود بها لذلك وضعت إسرائيل إستراتيجية محددة ومرسومة بدقة من أجل التحكم في منابع النيل في منطقة البحيرات لاستخدامها كورقة ضغط على مصر والسودان في إطار الصراع العربي الإسرائيلي والتي حتما ستؤثر على التنمية في كل من مصر والسودان (**منصور**، 2008 :73).

إن إثيوبيا تعدّ دولة أساسية ومركزية من الناحية الإستراتيجية لإسرائيل حيث ترتبط الدولتان بعلاقات وثيقة ترجع للعام 1956 حينما قامت إسرائيل بإنشاء أول قنصلية لها في إفريقيا في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ويوجد اتفاقيات تعاون بهدف دعم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بالإضافة لمشروع التفوق الزراعي لبناء رأس المال البشرى الزراعي في منطقة بوتاغارا وهو مشروع مشترك بين إثيوبيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ويهدف إلى زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية بالإضافة لعرض إسرائيل لإثيوبيا بتقديم المساعدة في مجال البيوتكنولوجى وتخزين المياه وتمويل كل المشروعات الزراعية عبر دائرة التعاون الدولي في وزارة الخارجية الإسرائيلية بجانب التباحث حول مياه النيل، وكيفية توظيفها في مصلحة البلدين، كل حسب استراتيجيته (يوسف، 1994 :47).

إن إثيوبيا وبدعم متواصل من الغرب الذي يرى العبث بالأوراق الإفريقية لا يكف عن ممارسة أساليبه العدائية ضد الوطن العربي، كما أن إسرائيل لا ترى إلا العبث بالأوراق

العربية سبيلاً نحو لعب دور يهدف في نهاية الأمر إلاّ استمرار بقاء دولة إسرائيل في المنطقة.

ثانيا: تركيا ومياه الرافدين: الحق استحواذ تركيا على حق العراق في الانتفاع من نهري دجلة والفرات نتيجة السدود العملاقة التي أنشأتها والسدود التي تنوي إنشاءها دون مراعاة لحقوق الجوار أضرارا بليغة بالاقتصاد العراقي والسوري وعلى نظام الري وجفاف الأراضي الزراعية المروية، إذ إن نار الحرب القادمة على المنطقة لن تندلع بسبب السياسة، وإنَّما من أجل المياه، وفي ذلك يلعب التوزيع الجغرافي للمياه دورًا سياسيًا مهمًا، تحظى تركيا التي تقع فيها منابع النهرين الأكثر غنى بالمياه في المنطقة " دجلة والفرات " بموقع يمكِّنها من احتكار المياه في المنطقة(البشري، 1998: 62)، واللافت للنظر أن تركيا تسعى لبيع مياه "بومفكات" الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة "انطاكيا" إلى إسرائيل والأردن ومالطا من جهة عد المياه سلعة استراتيجية كالنفط تباع وتشترى متناسية حقوق دول الجوار معها وترى بأنه يساهم فائضها في إحلال السلام في المنطقة ولم يعد لتركيا أن تدعي أن الجفاف بات يهددها، إن الاستمرار في بناء السدود من جديد يعيد إلى الأذهان الخلاف الذي مازال قائما بين تركيا من جهة وسوريا والفرات من جهة ثانية بشأن قسمة مياه النهرين اللذين يشكلان عصب الحياة للبلدان الثلاثة وهو مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول، وفي حالة إنجاز المشروع بالكامل فان تركيا ستحكم في ثلثي مياه دجلة والفرات من خلال خزن كميات كبيرة من مياههما في بحيرات السدود فمثلا بحيرة سد "أتاتورك" تمتد 160 كيلو متر وتستطيع خزن خمسون مليار متر مكعب من مياه نهر دجلة والفرات أي ما يتدفق من النهر المذكور في مدة تستغرق تسعة اشهر كاملة من مخزن المياه للقول أنها اقتطعت من حصص دول الجوار في النهر وهو بالمقابل أمر ترفضه تركيا التي تقول إن هذه المياه مخزونة للجميع في زمن "الجفاف" والواقع أن أنقرة تستحوذ على مياه النهرين ليس فقط للري وليس فقط للشرب وإنما أيضا لتوليد الطاقة وري أماكن بعيدة عن السدود وهذا يعد تحولات لمجرى النهر وتحاول تخزين كميات هائلة للمستقبل وهذا سيؤدي إلى استخدام المياه كسلاح سياسي لذلك لابد من الضغط على الجانب التركي من أجل الوصول إلى إنفاق نهائي يضمن حصص كل من العراق وسوريا وتثبت بشكل لا يتناقض مع أية توصيات تتعارض أو تتقاطع معها مستقبلا بسبب المتغيرات الجيوسياسية (بيتر، 1997 :84).

وتعد تركيا اكبر خزان طبيعي للمياه في الشرق الأوسط لاحتوائها على كميات كبيرة من المياه الجنوبية وأعلى نسبة من الأمطار والثلوج المتساقطة سنويا إضافة إلى كثافة الجريان السطحي للأنهار القاطعة سطح تركيا والتي تكمن أهميتها في أنها تنبع من أراضيها

باستثناء نهر العاصي الذي ينبع من سوريا وتعاني كل من العراق وسوريا من شح الموارد المائية السطحية، ومياه نهري دجله والفرات أحد أهم المنظومات المائية وأن أي انخفاض في مناسيب نهري دجلة والفرات وقلة الأمطار سيؤدي إلى الجفاف والذي سيؤثر سلبا على الفلاح العراقي والسوري وسكان شواطئ النهرين، ويشير المراقبون بان عدد السدود يفـوق حاجـة تركيا من المياه والطاقة الكهربائية والغاية الأساسية منه هو ترحيل الأكـراد "سـكان شـمال العراق وجنوب تركيا" وما تبقى من الآشوريين في جنوب شـرق تركيـا ولأسـباب أمنيـة وعسكرية واستخدامها كورقة ضغط وفقا للرؤية الأمريكية في تضيق الخناق علـى العـراق وسوريا(مركز زايد للتنسيق والبحوث،2010: 98)، ليصبح الأمن المائي لا يقل أهمية عـن الأمن القومي الاستراتيجي كإحدى الأولويات المؤثرة على الدول المعنية في المنطقة والتـي تتعامل مع مشكلة المياه كمحور أساسي لتلك السياسة باعتبار إسرائيل دولة إقليمية تعاني مـن شح المياه وإعطاء تركيا دورا فاعلا لتصبح المنطقة برمتها تحت سيطرة تركيا المائية ورغبة الإدارة الأمريكية بربط عمليات التسوية السياسية والعسكرية والاقتصادية الشاملة والمتعثـرة حاليا بحل مشكلة المياه من خلال الطرح التركي لمشروع "أنابيب مياه السلام" وفكـرة هـذا المشروع تقوم على نقل الماء من النهرين التركيين " كيهان وسيهان " في أنبوبين إلـى شـبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربي، حيث كان من المفترض مدّ خط أنابيـب لنقـل المـاء بطول 2650 كيلومتر يمر عبر سوريا مع فرع يتفرع عنه إلى إسرائيل والأردن حتَّى يصل إلى مكة ومدّ خط آخر، يبلغ طوله حوالي أربعة آلاف كيلومتر يمر عبر الكويت والبحـرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان حتى يصل إلى مسقط(البـشري، 1998: 79)، لـم يتحقَّ هذا المشروع حتى الآن بسبب ريبة وشكّ الدول العربية التي لم تكن تريد إدخال نفسها في تبعية لتركيا ومختلف الدول التي يعبرها خطّ الأنابيب هذا مثل إسرائيل.

ومما أثر على تدفق نهر الفرات إلى العراق ما قامت به سوريا في إنشاء "سد الطبقة" الذي أقيم عام 1973 على نهر الفرات شمال وسط سوريا حيث يبلغ طول السد حـوالي 4.5 كيلو متر وارتفاعه حوالي 60 مترا بدأ وأنشئت خلفه بحيرة الأسد الاصطناعية التـي يبلـغ أقصى طولٍ لها حوالي 80 كيلو متر(**منى**، 2007 :59)، والغريب أن تركيا ترفض الإقرار بان نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان وتتشاطأ عليه سوريا والعراق وتعـدهما نهـرين للحدود فقط وثروة طبيعية تركية مثلما النفط من الأراضي العراقية ولا تفرق تركيـا الثـروة الطبيعية الثابتة والموجودة تحت سطح الأرض والتي هي داخل السيادة الوطنية لتلك الـدول والثروة الطبيعية المتحركة والجارية منذ الأزل، مع الإصرار على اعتبـار حوضـي دجلـة والفرات حوضا واحدا، إن أي نقص حاد في مياه نهر الفرات لـه تـداعيات مـؤثرة علـى

المشروعات الزراعية على ضفاف النهرين في دول المجرى والمصب، مما سيعود بعواقب سلبية على قطاع الزراعة في البلدين الواقعين على دجله والفرات، سوريا والعـراق، حيـث تعتبر الزراعة بالنسبة للعراق الذي يحصل على المياه من نهـري دجلـة والفـرات قطاعـا اقتصاديًا مهمًا جدًا، حيث يعمل في هذا القطاع حوالي 40 بالمائة من العـاملين العـراقيين، ويعتمد العراق نظرًا إلى انخفاض كميَّات الأمطار في البلاد – تمامًا مثلما هـي الحـال فـي سوريا – على مياه النهرين (الرجائي، 1990: 26).

وعلى اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضا واحدا، هذا غير منطقي من النواحي الجغرافيـة والطبوغرافية والمائية لكونهما حوضان منفصلان، وبغياب الأساسـيات المنطقيـة لـضمان علاقات دبلوماسية طبيعية فان أزمة المياه تبقى قائمة إذا ظلت تركيا مصرة على رفض تقاسم المياه وفقا للمعاهدات التي وقعتها بعد اعترافات بدولية نهري دجلة والفرات بموجب معاهـدة "سيفر عام 1923" والتي نصت على التزام تركيا بالتنسيق مع سوريا والعراق قبل الـشروع في بناء أية سدود والتي تم بموجبها ترسيم الحدود والتأكيد على ذلك في اتفاقية عـام 1946 ومن ثم بروتوكول التعاون الفني والاقتصادي بين العراق وتركيا عام 1980 واتفاقيـة عـام 1987 والتي وافقت تركيا على تمرير ما يزيد على 500 متر مكعب في الثانيـة مـن ميـاه الفرات إلى سوريا خلال فترة ملئ "سد تاثورك" لحين التواصل إلى اتفاق بين الدول الـثلاث واستمرت الاجتماعات للفترة من الأعوام "1980 – 1996" وبعد هذا التاريخ لم تشارك تركيا في أية لجنة فنية أو اجتماع للتواصل حول تقسيم المياه (مركز زايـد للتنـسيق والبحـوث، 2010: 101).

إن ربط تدفق مياه نهر الفرات على العراق وسوريا بالمشكلات السياسية في منطقـة الحوض، يؤدي في اعتقادنا إلى مخالفات شديدة وفق اتفاقيات المياه مع البلدين والتي تـنص عليها، وعلى اعتبار مياه دجلة والفرات من المياه الدولية، والتي تحكمها الاتفاقيـات الدوليـة ويرعاها القانون الدولي.

المطلب الثالث:

دولة الاستيطان الصهيوني

ارتبط مشروع الاستيطان الصهيوني منذ ولادته بالأرض والمياه توسعا وامتدادا، تخطيطا وتنفيذا، أدركت الصهيونية ومنذ البدء أهمية الأرض الزراعية وحيويتها والمياه لمشروعها الاستيطاني إن أريد له النجاح استنادا إلى أمرين (السمري، 1999: 43): أولهما: إن المشروع الصهيوني استيطانيا وزراعياً في أساسه، وذلك سعياً لربط اليهودي بالأرض. ثانيهما: إن الهدف المعلن للمشروع الاستيطاني كان تجميع شتات يهود العالم في فلسطين، وقد جاء في قرارات المؤتمر الصهيوني الأول فيما يتعلق بمساحة الدولة اليهودية وحدودها الجغرافية المراد إنشائها، أن تكون كافية لاستيعاب خمسة عشر مليونا يهودي، الأمر الذي يستدعي ضرورة توفير المياه والموارد الزراعية اللازمة لتلبية احتياجات هذا الكم البشري، علما بأن مساحة فلسطين ومواردها الذاتية من الماء زهيدة نسبيا ولا تستطيع أن تسد الحاجة المائية لهذا العدد الضخم من السكان، فلابد والحال هذه أن يكون قادة الصهاينة قد وضعوا في اعتبارهم السيطرة على موارد مائية من خارج فلسطين كي يصبح ممكنا إنجاز مشروعهم الاستيطاني، ولتوفير واردات للدول الصهيونية من السلع الغذائية، ولتوفير أمن غذائي للمستعمرات الإسرائيلية.عندما نتحدث عن تاريخ أطماع دولة الاستيطان الصهيونية في الأرض والمياه العربية، فإننا لا نتحدث عن تاريخ طواه الزمن، وإنما نتحدث عن مشروع وضع في وقت مبكر وما زال قيد التنفيذ، منه ما أنجز ومنه ما ينتظر، وعليه فإن ما حققوه من سيطرة حالية على مياه وأراض زراعية عربية لا ينفي أطماعا متتالية أخرى، أي ما لم يتحقق بسبب ظرف ووضع معين سيتحقق في ظرف آخر. والمطامع الصهيونية في الأرض والمياه تمتد إلى خارج حدود الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في سنة 1948، ووضعوا منذ القدم نصب أعينهم هدف السيطرة على أرض ومياه بلاد الشام، وان ضرورة الوصول إلى النيل والفرات والسيطرة عليهما هم من ناحية اليهود "واجب ديني"، وثمة من يستنبط هذه الأطماع من خلال العلم الصهيوني، حيث يشار إلى الخطين الأزرقين على أنهما النيل والفرات. وسأتناول هذا المطلب تحت العناوين التالية:

أولاً: سرقة المياه العربية.

ثانياً: سرقة المياه الفلسطينية.

أولاً: سرقة المياه العربية: بالإضافة إلى استحواذ إسرائيل على المياه الفلسطينية، تعمل أيضا على سرقتها وحرمان الفلسطينيين منها، فقد أكدتْ بعضُ التقاريرِ الرسميةِ أن إسرائيل تقوم بسرقة المياه الجوفية والسيطرة على الأحواض المائية التابعة للفلسطينيين، وتمنعُهم من الوصول إلى المياه الموجودة تحت أرضهم، مما يهددُ بأزمة خطيرة سيواجهُها المواطنُ الفلسطيني، تصل إلى حد العطش في المستقبل، إنَّ إسرائيل تسيطر على 85٪ من المياه الجوفية الموجودة في الأراضي الفلسطينية، وتمنع المزارعين الفلسطينيين من الاستفادة من مياههم، باستعمال أساليبَ عديدةٍ، منها جرفُ الأراضي الزراعيةِ ومصادرتُها، وإقامةُ جدار الفصل العنصري، إضافة إلى أن استهلاكَ المستوطن الإسرائيلي الواحد يبلغ ستةَ أضعاف ما يستهلكه المواطنُ الفلسطيني، وفي المقابل يدفع الفلسطيني ثلاثةَ أضعاف ما يدفعه المستوطنُ ثمنًا للماء، وهناك مخططات صهيونية غير معلنه لسرقة المياه العربية عموما، فقد أكدت دراسة متخصصةٌ حول المياه أن إسرائيل وضعتْ خطَطًا لمشاريعَ مائية ستنفذها في المستقبل من خلال استغلال عملية السلام، لتحقق بذلك أكثر مما ربحتْهُ في الحروب السابقة، بسبب حاجة إسرائيل إلى الأرض والمياه معًا من أجل استيعاب المهاجرين والمستوطنين الجُدد (**منصور**، 2008 :123).

إن إسرائيل وضعت مُخططا مدروسا لمشاريعَ مائية يتناسب تنفيذها مع مراحلَ إقامة الكيان الصهيوني وتوسُّعه، وقد نفذ بعضًا من تلك المشاريع المائية بالفعل، وبعضُها ينتظرُ دورَه في التنفيذ، وان إسرائيل تسرق حاليًّا 850 مليون متر مكعب من مياه الضفةِ الغربيةِ، و80 مليون متر مكعب من المياه من قطاع غزَّة، وهذا يُعادل 95 ٪ من موارد المياه الفلسطينية، في حين تتركُ للفلسطينيين في الضفَّة والقطاعِ الباقي، وهو 5 ٪ فقط، كما تأخذُ من مياه هضبةِ الجُولان المحتلة 220 مليون متر مكعب، ومن مياه نهر الليطاني اللبناني حوالي 500 مليون متر مكعب، لتبلغَ حصيلةُ ما تسْرِقُه إسرائيل من مياه الأراضي العربية المحتلة 1630 مليون متر مكعب، أي إنَّ مجموعَ الكميات المائيةِ في إسرائيل وفي الأراضي العربية المحتلة تبلغ 2310 مليون متر مكعب من المياه، ومع ذلك يقدر العجز الذي تُعانيه الدولة العبرية في الوقت الحاضر بنحو 800 مليون متر مكعب، منها 268 مليون متر مكعب تحتاجها بشكل عاجل وملح لمواجهةِ موجات الاستيطان والهجرة، وهي حاجة تعادل 30 ٪ من استهلاكها الحالي، وإسرائيل تؤجل المفاوضاتِ مع السلطة الفلسطينية حولَ قضية المياه في الضفة الغربية، من أجل تكريس سرقتها لمياه الضفة واستنزافِها، فالضفة الغربية تحمل في جوفها خزانًا مائيًّا يتجمع سنويًّا ويتسع لـ 200 مليون متر مكعب من مياه الأمطار، حيث تعمل إسرائيل في الوقت الحاضر على سحْب هذه الكمية، وهي تمثل 15 ٪ من موارد

إسرائيل المائية، وإسرائيل تسحبُ في الوقت الحاضر أيضًا من منابع نهر الأردن وروافده نحوَ 400 مليون متر مكعب سنويًّا تستنفذها في مشروعاتِ الاستيطان، وثمة تقدير بأن إسرائيل لو اضطرت أن تستغني عن هذه المياه، وأن تستبدل بها مياهًا محلاه من البحر فسوف يكلفها ذلك خمسةَ مليارات دولار سنويًّا، وهذه المياه المسروقة تزيد من مساحة الأرض المحتلة المروية بنسبة 25٪ وهو ما يعني زيادة في قدرة استيعاب المهاجرين اليهود الجدد (معهد الدراسات والبحوث العربية، 2009: 34).

إن إسرائيل تسحب في الوقت الحاضر أيضًا من منابع نهر الأردن وروافده نحوَ 400 مليون متر مكعب سنويًّا تستنفذها في مشروعاتِ الاستيطانِ، وأن السطوَ الإسرائيلي على المياه العربية امتد إلى نهر اليرموك، وهو أكبر روافد نهر الأردن، ويبلغ محتواه السنوي 475 مليون متر مكعب، منها 400 مليون متر مكعب من الأراضي السورية، والباقي يرِد من الأراضي الأردنية، ويمرُّ هذا النهرُ بمعظمه في الأراضي السورية، ثم يجتازُ الحدودَ الأردنيةَ ليصبَّ بعدئذ جنوب بُحيرة طبرية، وهناك أدلةٌ على أن إسرائيل عملت على تحويل مياه نهرِ الليطاني بواسطة نفقٍ حفرته تحت الأرض بطول 17 كم، كي يصل إلى سهل الحولة، حيث يلتقي بقناة نهر الوزاني، ثم تصب القناة المشتركة في بحيرة طبرية (متولي، 1992: 92).

حذرت دراسة عربية أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية من محاولات بعض الأطراف الدولية والإقليمية ترويجَ مبدأ تسعير المياه وبيعِها في المنطقةِ العربية من خلال تسويقِها عَبْر مشروعات، يُرَوج لها البنكُ الدولي وإسرائيل، وتنص الخطة المقترحة على فتح صُندوق مشترَك لكل الدولِ المتشاطئةِ لمجرى مائي دولي، يسجل فيه ثمن الماء الذي لديها على أساس أن قيمة المترِ المكعب تعادل أرخصَ قيمة ماء بديلة، على أن تدفعَ كل دولة قيمةَ الماء الذي تستهلكُه أو تطالبُ بالحصولِ عليه، وتحتسب هذه القيمة من حصة الدولةِ في الصُّندوق المشترك الذي يكون إما سالبًا فتدفع الدولة الفرق، أو مُوجبًا فتحصلُ الدولةُ على الفرق، ولتسهيل عملية البيع والشراء لا تطبق تلك العمليةُ على مجموعِ المياه، بل على الحصصِ المختلفِ عليها فقط، وقالتِ الدراسةُ: إنَّ على الدولِ العربية التي تحصلُ على حصَّتها وَفقًا للاتفاقياتِ الدوليةِ بين الدولِ المتشاطئةِ على الأنهار المشتركةِ، مثل النيل "مصر والسودان"، ودجلة والفرات "العراق وسوريا" عليها أن تسدد في حالة تطبيقِ هذا المبدأ الخطيرِ مبالغَ تتراوحُ قيمتُها بين 11 و28 مليار دولار سنويًّا كقيمة للماء الذي تستهلكُه أو تطالب بالحصول عليه، وفقًا للحصصِ المتفق عليها سابقا (مركز زايد للتنسيق والبحوث،2010: 123).

إن عملية تسعير المياه الدولية وأثره على المنطقةِ العربية، الهدف المراد منها ترويجِ

مبدأ تسعيرِ المياه وبيعِها في المنطقة هو خدمة إسرائيل، وذلك بإيجاد مخرج للطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضاتُ متعددة الأطرافِ، والخاصةُ بالتعاون الإقليمي حول قضايا المياه، حيث إنَّ مصرَ والسودان وسوريا والعراق ومعها موريتانيا ستكون الدولَ الأكثر تضررًا من الآثار السلبيةِ لعمليةِ تسعيرِ وبيع المياه الدولية، حيثُ تضم هذه الدولُ حوالي نصف سكانِ الوطنِ العربي، ويمثل إنتاجها الزراعي نحو ثلثي الإنتاج الزراعي العربي، وان الأضرارِ الاقتصادية والاجتماعيةِ المترتبةِ على تطبيق مبدأ "خصخصة المياه"، ستنعكسُ سلبًا وبشدة على مستوى المعيشةِ في المجتمعاتِ العربية الخمسةِ، لما يمثلُه هذا التطبيقُ من أعباء ضخمة على موازين مدفوعات هذه الدول، نتيجةَ سدادِ قيمة حِصص المياه التي تحصل عليها، مما سيؤثر حتمًا على مسيرة ومعدلات التنميةِ الاقتصادية عمومًا، والزراعية منها بصفة خاصة (مركز زايد، 2010: 124-126).

إن تسعيرَ المياه سيتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية، مقارنة بمثيلاتِها في الأسواق العالميةِ، الأمر الذي قد يؤدي إلى توقف هذه الدول عن إنتاجها، تمشيًا مع مبدأ تكلفة الفرصة، وبالتالي التحول إلى إنتاج محاصيلَ أقلَّ استخدامًا للمياه، والعزوف عن تلك التي تحتاج لكميات مياه عالية، مثل الأرز وقصب السكر في مصرَ والعراق والسودان، كما أنَّ عدمَ استقرارِ المواردِ المائيةِ السطحيةِ نتيجةَ بيعِها والحصولِ عليها بمقابل مادي، يُمكِن أن يُلحق ضررًا بالغًا بالميزة النسبية التي تتمتع بها الدول العربية في المنتجات الزراعية، مما سيؤدي إلى إضعاف الفُرصِ التصديريةِ لهذه المنتجاتِ في الأسواق العالمية، وممكن أنْ تمتد الآثار السلبية إلى الأنشطة الإنتاجية والخدميةِ والتجمعاتِ السكانيةِ التي ترتبطُ بهذه الأنشطة، المرتبطة بدورِها بقطاع الإنتاج الزراعي القائمِ على الري المنتظم، خاصةً في مصرَ والعراق والسودان، وكذلك بالصناعات والنشاطاتِ الإنتاجيةِ، مثل صناعات السكر، وتجهيز وتسويق الأرز، وحفظ الخضراوات، والقائمة على حسابات اقتصادية لا تأخذُ في الاعتبار أن الماءَ الذي تقوم عليه له سعر أو قيمة، كما أنها لم تأخذ في الحسبان أن قرارَ توفير المياه اللازمةِ لبقائها لن يكون مستقلاً.

ولا شك أن منعَ المصادمات والحروب المتوقعة حول مصادرِ المياه في الشرق الأوسط ومناطق العالم المختلفة، يتطلب تشجيع التعاون السلمي في مجال استخدام الموارد المائية الحدودية، ومحاولة وضع نظم تسعير لخدمات المياه تعكس التكاليف الكلية وتأخذ احتياجات الفقراء في الحسبان، ورفع حجم الاستثمار في تنمية الموارد المائية، لسد الاحتياجات المتزايدة داخل كل دولة، والبحث عن مصادر مياه جديدة، ومساعدة الدول النامية

لسد احتياجاتِها من المياه، وإنشاء مجلس عالمي لفض المنازعات الدولية التي تنشب حول المياه بطريقة سليمة.

ثانيا: سرقة المياه الفلسطينية: تستحوذ إسرائيل على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تستولي على 82٪ من المياه الجوفية في الضفة الغربية، وتحرم الفلسطينيين من استغلال مياه نهر الأردن، كما نستخدم المستعمرات الإسرائيلية وحدها ما مجموعه 80 مليون متر مكعب في السنة من المياه الفلسطينية، وبسبب سيطرة إسرائيل على الموارد المائية وإجحاف كبير في حقوق الفلسطينيين المائية، فمنذ الاحتلال أصبحت المياه الجوفية هي المصدر الوحيد للضفة والقطاع، في ظل حرمان الفلسطينيين من الاستفادة من مياه نهر الأردن، ففي الفترة ما بين 1951- 1958 قامت إسرائيل بتغيير في مجرى نهر الأردن، وتجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المحيطة، مما أدى إلى تغيير كبير في النظام البيئي، واختفاء الكثير من النباتات والحيوانات البرية، واعتبرت المنطقة المحاذية لشواطئ نهر الأردن منطقة عسكرية، لا يسمح للفلسطينيين في الوصول إليها، أو استغلالها للسكن أو للزراعة، أو للرعي، وتسحب إسرائيل من مياه النهر ومن بحيرة طبرية عن طريق خط النقل الوطني650 مليون متر مكعب سنويا، (تسحب الدول المجاورة سوريا، لبنان، الأردن ما مجموعه 450 مليون متر مكعب)، وتتشكل المياه الجوفية في الضفة الغربية من ثلاث أحوض رئيسية، وهي الحوض الغربي، والحوض الشمالي الشرقي، والحوض الشرقي، حيث يتم تغذية هذه الأحواض من مياه الأمطار التي تتساقط بمعدل 400-500 ملم سنوياً، يتسرب من هذه المياه إلى باطن الأرض ما يقارب 670 مليون م3 سنوياً كمياه متجددة للأحواض، والمتبقي من مياه الأمطار يتدفق على شكل جريان سطحي، أو يفقد من خلال التبخر، وتسيطر إسرائيل سيطرة كاملة على هذه المياه، وتفرض قيوداً مشددة على استغلال الفلسطينيين لمياههم، وحرمتهم من حفر آبار جديدة (معهد الدراسات والبحوث العربية، 2009: 51).

تتكون المياه الجوفية في الضفة الغربية من ثلاثة أحوض رئيسية (**منصور**، 2008 :64): أولاً: الحوض الغربي، تقع مرتفعاته في الضفة الغربية، ومنطقة خزانه على حدود الخط الأخضر، ويعتبر الحوض الأكبر بين الأحواض الجوفية في المنطقة، ويحتوي على مخزون مائي يقدر بحوالي 52٪ من مجموع مياه الضفة الغربية، حيث يغطي مساحة 1792 كم2 ، ويضم طولكرم، وقلقيلية، ويعتبر من أغنى الأحواض المائية في فلسطين، ويصل حتى البحر المتوسط ، ويقدر مخزون المياه المتجددة فيه سنويا من الأمطار بحوالي 350 مليون م3 سنوياً، وتسحب منه إسرائيل 350 مليون م3 سنوياً، وقد تزداد هذه الكمية في أشهر الصيف الحارة ، بينما لا يسمح للفلسطينيين بسحب أكثر من 33 مليون م3 سنوياً ، ولم يسمح لهم

بحفر أية آبار ارتوازية جديدة في المنطقة منذ عام 1967، فأغلب المياه من هـذا الحـوض تستهلكها إسرائيل، حيث حفرت 500 بئر ارتوازي بكفاءة تقنية عالية جداً، بينمـا لا يـسمح للفلسطينيين إلا بالاحتفاظ بـالـ 151 بئراً للري، التي كانت موجدة قبل الاحتلال، ومعظـم الآبار الإسرائيلية من الحوض الغربي موصولة بشبكة المياه الإسرائيلية الوطنية، حيث تـتم إدارة الماء، بأحدث الطرق التقنية المتقدمة، وتصل كل إسرائيل، بعكس فلـسطين، فمعظـم مناطقها الريفية دون شبكة مائية، ثانياً: الحوض الشمالي الشرقي، تبلغ كمية المياه المتجددة فيه 145 مليون م3 سنوياً، حيث تستغل إسرائيل الجزء الأكبر من هذه الميـاه، أي 103 مليـون م3سنوياً (71٪)، ويستخرج الفلسطينيون من مياه هذا الحوض 42 مليون م3 سنوياً (29٪). ثالثاً: الحوض الشرقي، تبلغ كمية المياه المتجددة في هذا الحوض 172 مليـون م3 سـنوياً، يستهلك الإسرائيليون منها 40 مليون م3 سنوياً (24٪)، والفلسطينيون 54 مليون م3 سـنوياً (31٪) من كمية المياه المتجددة، والباقي 78 مليون م3 سـنوياً (45٪) تـستغلها إسـرائيل لأغراض سياحية، ولسد احتياجاتها الطبيعية كون هذه المياه ذات ملوحة عالية، هذا كما يوجد في الضفة الغربية حوالي 300 نبعا، يزيد معدل تدفقها عن 6 لتر/الساعة.

بالنسبة للمياه الجوفية في قطاع غزة، فإن المياه تتوفر في الخزان الجوفي الـساحلي، وهو الخزان الوحيد في منطقة القطاع، حيث يتم تغذيته من مياه الأمطار التي تقدر بحـوالي 150 مليون م3 سنوياً، يتسرب منها إلى باطن الأرض حوالي 60 مليون م3 سـنوياً، كميـاه متجددة، والباقي يتدفق على شكل ينابيع أو يتبخر. ومن هذا الحوض المائي تسحب كميات من المياه تتجاوز ألـ 110 مليون م3 سنوياً، وهذا ما أدى إلى استنزافه وزيادة ملوحته، فمعظـم مياه الشرب التي تستخرج من هذا الخزان الجوفي، تفوق معدل المياه المتجددة، مما أدى إلى تداخل مياه البحر في المياه الجوفية، إضافة إلى تلويثها، كما أن قرب مياه هذا الحوض المائي من سطح الأرض يزيد من درجات التلوث، حيث يتراوح عمقه بين 10 – 120 متـراً ممـا يجعله عرضة للتلوث بالمياه العادمة، والنشاطات الزراعية والصناعية، كما يعود السبب فـي تدهور نوعية مياه هذا الحوض إلى بناء السدود على وادي غزة، وتحويل مياه الأمطار في هذا الوادي إلى داخل إسرائيل (**منصور**، 2008 :85).

إن إسرائيل سرقت الأرض تحت سمع ومرأى العالم، وبالتالي لـن تجـد هنـاك أي غضاضة في سرقة ما هو على الأرض، على اعتبار أن لها حقاً مشروعاً في التوراة، وحقـاً مشروعاً ترعاه الأمم المتحدة عن طريق الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى التي لهـا باع طويل في ولادة إسرائيل بالمنطقة.

وتوضيح الخارطة المائية في الضفة والكميات التي تستحوذ عليها إسرائيل من خلال مقارنة بين الاستهلاك الفلسطيني والإسرائيلي للمياه على النحو التالي (معهد الدراسات العربية، 2009: 48):

جدول رقم (10)

الاستهلاك الفلسطيني والإسرائيلي للمياه

مقارنة بين الاستهلاك الفلسطيني والإسرائيلي للمياه			
الموضوع	**إسرائيل**	**فلسطين**	**النسبة**
عدد السكان (بالمليون نسمة)	5,7	2,9	1:1,96
الاستهلاك البشري (متر مكعب / سنة)	571	91	1:6,3
نصيب الفرد من مياه الشرب (متر مكعب/ سنة)	101	30	1:3,36
الاستهلاك الزراعي (متر مكعب/ سنة)	1252	171	1:7,3
الأراضي المزروعة(دونم)	2 مليون	211ألفا	1:9,47
نصيب الفرد من الأراضي المزروعة (دونم)	350	68	1:5,15
الاستهلاك الصناعي (متر مكعب/ سنة)	136	5	1:27
إجمالي نصيب الفرد (متر مكعب /سنة)	344	93	1:3,7

يتوفر للفلسطينيين في الضفة الغربية " حوالي اثنان ونصف مليون فلسطيني" من المياه الجوفية والينابيع وغيرها حوالي 130 مليون م3 سنوياً، وللفلسطينيين في قطاع غزة " أكثر من واحد ونصف مليون نسمة" حوالي 100 مليون م3 سنوياً ، فإذا تم مقارنة الـ 230 مليون متر مكعب من الماء في السنة مع الـ 1500 مليون م3 سنوياً للإسرائيليين "حوالي 6 مليون نسمة"، نجد أن الفرد الإسرائيلي يستهلك من المياه أكثر من 6 أضعاف ما يستهلكه الإنسان الفلسطيني، فمن الحوض المائي الغربي تسحب إسرائيل وحدها أكثر من 90٪ بينما لا يسمح للفلسطينيين بسحب أكثر من 10٪ بالرغم من وقوع مرتفعات هذا الحوض في شمال الضفة الغربية، تقدر كمية المياه الجوفية في الضفة والقطاع بحوالي 730 مليون م3 سنوياً، نصيب الفلسطينيون منها حوالي 230 مليون م3 سنوياً، تسحب إسرائيل مع المستعمرات حوالي 500 مليون م3 سنوياً، فرغم وقوع الأحواض الجبلية الثلاث في منطقة الضفة الغربية تستغل إسرائيل أكثر من 80٪ من مياه هذه الأحواض، بينما لا تتجاوز الكمية المتبقية للفلسطينيين أكثر من 20٪(معهد الدراسات والبحوث العربية،2009: 48).

الفصل الرابع :

آثار التبعية الغذائية على الأمن القومي العربي

الأمن القومي العربي غاية عامة، ولم يعد الأمن القومي العربي يعني أمن الوطن ولا أمن النظام الحاكم الذي يدير شؤون الدولة فحسب، لكنه قبل ذلك، أمن اجتماعي يؤمن له تعليما يؤهله لتحقيق ذاته وتحقيق ما يكمن فيها من قدرات، وعدالة في الفرص، كما يهيئ له مناخا ثقافيا منفتحا يمكنه من التعبير عن نفسه والاعتزاز بهويته والحفاظ على خصوصياته، ويعيد له الثقة في قدرته على الإسهام في بناء الأمن الوطني والقومي، وللتبعية الغذائية آثار على الأمن القومي العربي: اثر على الأمن السياسي الذي يحدد بنى السلطات العامة واختصاصاتها ويعزز استحقاقات المواطن ويصون كرامته، ويمكن دولته من التكيف مع التحولات التي تطرأ على توازن القوى العالمي، ومن الاحتواء المبكر لأية تهديدات خارجية محتملة، وهناك اثر على الأمن الاقتصادي، والذي بدوره يلبي للمواطن حاجاته الإنسانية، ولوطنه القدرة على استثمار أمثل لموارده وتوظيفها في تحسين ظروف العيش فيه، في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد تتحكم فيه آليات السوق، ولا ننسى اثر الأمن الصحي، الذي يضمن له حياة عفية، وأمناً بيئياً يحافظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف ويحميها من التفريط.

إن الأمن القومي العربي، بهذا المعنى الشامل، يلزمه التخلص من آثار التبعية الغذائية، الذي يتمثل في التنمية المستدامة والتخلص من التبعية الغذائية للعالم الغربي ومباشرة العمل في تقليص الفجوة الغذائية، غير أن ثقافة النهوض تشكل الاستحقاق الرئيس لهذا المطلب، ولأننا نعيش في عالم لا بقاء فيه لمن ينعزل بنفسه، فإن العولمة، باستحقاقاتها التنافسية، تفرض مواصفات بعينها على كل من الثقافة والتنمية، كذلك يلزمنا للتخلص من التبعية الغذائية إلى رصد حجم الفجوة وتشكل كينونات التكامل الاقتصادي العربي وصيروراته الفاعلة، وسأتناول هذا الفصل تحت المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الآثار السياسية والأمن القومي العربي

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والأمن القومي العربي

المبحث الأول:

الآثار السياسية والأمن القومي العربي

تعاني البلدان العربية من انخفاض مستوى التجانس السياسي، من خلال التفاوت بين أنظمة الحكم التي تتراوح بين الملكي والجمهوري وغير ذلك، وبعدم حدوث الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية البينية وعدم وجود تشريعات قومية نافذة اقتصادية وسياسية، أدى ذلك إلى حالة من التخوف بين الدول العربية علاوة على وجود التأثيرات الخارجية ومنها التبعية السياسية، إن حالة عدم الاستقرار السياسي تجعل السلطة تضحي بكثير من البرامج الاقتصادية من أجل إنجاح برامجها السياسية والمحافظة على النظام السياسي وهذا بدوره يخضعها بطريقه غير مباشره للتبعية الاقتصادية، وأن لكل ما تقدم تأثيراً مباشراً في الحياة الاقتصادية والتبعية الغذائية في الوطن العربي من خلال: اتجاه السياسات الاقتصادية نحو القطرية والإقليمية، وقلة التوسع في السوق العربية، وتمكين الشركات متعددة الجنسيات من النفاذ إلى الأسواق العربية بحرية إذ تتحكم بالاقتصاد العربي، وانفتاح الاقتصاد العربي بصورة واسعة على الخارج بقدر انغلاقه على الداخل، حيث تبلغ نسبة التجارة البينية بين الدول العربية من 7-9٪ من حجم التجارة الكلية (شعبان، 1999: 15).

السيادة الوطنية لم تعد مفهوماً سياسياً فحسب، بل أصبح لها أبعادٌ أكثر شمولية شملت الأبعاد الاقتصادية والغذائية بالإضافة إلى السياسية، وانعكست هذه الأبعاد عملياً على مفهوم السيادة، وبما أن عملية التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية فإنه يحق لنا أن نسمي السيادة (سيادة اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية) أي أن سيادة الدولة السياسية تمر عبر الاتجاهات المذكورة بلا شك(علي، 2000: 113)، ومن آثار التبعية الغذائية على السياسة والأمن القومي العربي، اعتماد تلك الدول تجاريا بشكل كبير على الدول الأخرى مما يجعلها تابعة تجاريا لتلك الدول، وبذلك فقدت كثير من الدول قدرتها على اتخاذ قرارها السياسي ليس بسبب العلاقات الثنائية فحسب، وإنما أيضا من خلال العلاقات المتعددة الأطراف التي تجسدها وكالات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي أصبحت تؤثر على أهم القرارات الاقتصادية الداخلية، والتي تؤثر على الاستقلال السياسي لتلك الحكومات وتفتح باباً للتدخل في شؤونها السياسية وأحيانا بأمنها الوطني الذي ينعكس سلباً على الأمن القومي.

وسأتناول هذا المبحث تحت المطالب التالية:

المطلب الأول: التدخل السياسي المباشر.

المطلب الثاني: المقايضة بالقرارات السياسية.

المطلب الثالث: فرض الولاء السياسي.

المطلب الأول:

التدخل السياسي المباشر

يرتبط الاقتصاد والسياسة برباط وثيق، فضعف القرار السياسي للدول العربية يعــود إلى التبعية الاقتصادية، وتعتمد معظم اقتصاديات الدول العربية على قروض ومعونـــات دول المركز، كما تتحكم المؤسسات المالية الدولية كالصندوق والبنك الدولي ومؤســـسة التمويـــل الدولية والشركات الاحتكارية الكبرى متعددة الجنسية في السياسات الاقتصادية المحلية للدول المدينة، دون مراعاة للاعتبارات الاجتماعية مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع والتي قد تؤدي إلى سيطرة الدول الدائنة على الإدارة السياسية للدول المدينة ولقد كانت ديون مصر الخارجية لبريطانيا وفرنسا في القرن التاسع عشر(لتمويل مشروع حفر قناة السويس) سببا مباشراً لاحتلال مصر عسكرياً بواسطة بريطانيـــا عـــام 1881(عطـــا ،1998: 28). ويمارس التدخل السياسي المباشر على الدول التابعة من خلال حكوماتها بسياساتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية، ويتبلور خطر ها في تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وعدم قـــدرتها على إعادة تكوين ذاتها أو تجديدها، فرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا يتم انطلاقـــاً من الحاجات الفعلية للدول التابعة، وإنما انطلاقاً من حاجات الدول الدائنة، وهذا يدعم باتجـــاه استمرار الطبيعة "الذيلية" لاقتصاديات تلك الدول في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبذلك تبقى البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول التابعة بنية متخلفـــة(عـــوض الله ،2006: 228)، وخير مثال على ذلك تعرض الوطن العربي لاستخدام سلاح التجويـــع ضـــده، كمـــا فعلـــت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حظر النفط العربي عام 1973، وسأتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: زعزعة الاستقرار الداخلي.

ثانياً: استغلال العمل الإغاثي.

أولاً: زعزعة الاستقرار الداخلي: أضحى من المعروف حاليا، أن الذي لا يملك قوت يومه لا يملك قراره ولا يملك حاضره ولا قدرة التخطيط لغده ومستقبله، ومن لا يتحكم فـــي مصدر الطاقة لا يملك القدرة على التحكم في تدوير عجلة اقتصاده وتوجيههـــا، لاســـيما وأن الدول الكبرى، اعتبارا لاهتمامها بمصالحها الخاصة، وبتدخلها السياسي المباشر، تعمل علـــى صناعة الأزمات في دول العالم الثالث، وذلك لتستفيد منها لتحقيق المزيد من المكاسب وتقوية نفوذها في تلك البلدان بواسطة استخدام إحدى آلياتها الاقتصادية الناجحة، والمتمثلة في كل من

صندوق النقد والبنك الدوليين (سمير، 2004: 43)، لفرض سياسيات اقتصادية وغيرها مقابل الحصول على قروض منها لاستيراد جزء مهم من غذائها، وقد أدى هذا المسار إلى وقوع العديد من الدول، في براثن الديون، ليس من أجل النهوض وخدمة التنمية الشاملة المستدامة ولكن من أجل توفير الغذاء.

لم يعد أحد يشك بان التدخل السياسي المباشر بدت مؤشراته تزعزع الاستقرار الداخلي، وذلك من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتنذر بتردي الأوضاع المعيشية، لذا هناك قلق ملحوظ بهذا الخصوص. إن ضمان الأمن الغذائي ليس بالأمر المستحيل الآن بالنسبة للوطن العربي، وإنما هو بحاجة فقط إلى قرار سياسي يمتلك به العرب قوتهم، ورفض التدخل السياسي الأجنبي، حتى لا يستعمل لقمة العيش وسيلة ضغط أو كسلاح يفرض عليهم وقت ما يحلو له، وقد يصل به الأمر إلى تهديد استقرارنا السياسي أو الاجتماعي إن هو رغب في ذلك (أحمد، 2002: 3).

إن الأزمة الغذائية على صعيد الوطن العربي تسير نحو التأزم، فأسعار المنتوجات الغذائية ترتفع باستمرار، وبذلك يصبح ملايين البشر مهددين بالجوع، الشيء الذي قد يدفعهم إلى الانتفاضة والعصيان المدني، ومؤتمر المنظمة العالمية للغذاء الأخير الذي عقد عام 2008 في نيروبي، حذر من مغبة استعمال الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، وكان الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون)، قد حذر بقوة من الفشل في معركة أزمة الغذاء العالمية، كما وجه رسالة إلى المجتمع الدولي ينبهه فيها من مغبة الإخفاق في مواجهة الأزمات الغذائية، ودعا جميع زعماء العالم إلى مكافحة الجوع وتشجيع الأمن الغذائي، وأكد كذلك على أن أعمال الشغب والاحتجاجات كانت بسبب الجوع الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار. أقر العديد من الخبراء أن العالم سوف تسوده الإضرابات والمظاهرات إن لم يتم تدارك أزمة الغذاء، كما ذهب البعض إلى القول، قد تدخل بعض مناطق العالم في أتون حروب أهلية، الشيء الذي أضحى يثير إشكالية خطورة نقص الغذاء على الأنظمة السياسية العاجزة عن تدبير المتطلبات الغذائية الأساسية لشعوبها، علما أن ازمة الغذاء في العام، مصطنعة ومدبر لها نتيجة قرارات واختيارات وسياسات، إذ أن أكثر من 90 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة بالقارة الإفريقية مثلا لا تزرع والدول الكبرى تحدد ما تزرعه حسب مشيئتها (عليان، 2009: 75).

وبغض النظر عن الخلل القائم اليوم في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، فالحقيقة التي ستزداد رسوخاً مع الأيام هي أن تصفية الآليات التي تكبح عملية التنمية في بلدان العالم الثالث غدت أمراً حيوياً للبشرية وللحضارة الإنسانية كلها. وإذا لم يتم العمل سريعاً على إعادة

بناء نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بجملته على أساس ديمقراطـي عـادل، واستمرت عمليات نهب الثروات الطبيعية وتشويه البُنى الإنتاجية وتخفيض أسعار المواد الخام وفـرض شروط قاسية على تسديد الديون، فإن الأوضاع في العالم الثالث ستنفجر حتمـاً، وستترك انعكاسات سلبية خطيرة على البلدان الغربية الغنية نفسها، وللحيلولة دون وقـوع مثـل هـذا الانفجار، طرحت على بساط البحث مقترحات عدة منها على سبيل المثال اقتطاع نسبة معينة من المبالغ الهائلة التي تُنفق على التسلح لتمويل مشروعات التنمية، ووقف انتـشار منـاطق المجاعة في آسيا وإفريقية، والعمل على إلغاء ديون العالم الثالث، وإصلاح النظـام النقـدي العالمي وتشجيع إبرام عقود ثابتة برعاية الأمم المتحدة بين البلدان المنتجـة للمـواد الخـام والبلدان المستوردة لها، ما يضمن تحديد أسعار عالمية مناسبة ومستقرة لهذه المواد(ريـاض، 1993: 98)، ولذلك فإن توفير الطعام للسواد الأعظم من الشعب، بأسعار تناسـب دخـولهم يساعد على استتباب الأمن في المجتمع.

ثانياً: منح المساعدات والقروض: ينظر للمساعدات أياً كان نوعها على أنها إحـدى الوسائل لتمويل التنمية، علما بأن التنمية يجب أن تتم من خلال التجـارة ولـيس الاغاثـة أو المساعدات أو المنح، ولقد أصبحت الدول العربية التي تتلقى مساعدات مرتبطة بالدول المانحة من خلال التبعية الغذائية والعسكرية والسياسية، وهكذا يتم استغلال العمل الإغاثي، ومن أهم الأهداف المعلنة للمساعدات الخارجية لبعض الدول العربية: أهداف إنسانية تتمثل في القضاء على الفقر، وأهداف أيدلوجية، واحتواء الأخطار، وتحقيق الأمن والاستقرار ودعـم الحلفـاء، وإنشاء القواعد العسكرية، ونمط برامج حقوق الإنسان والإغاثة عند وقوع الكوارث. وتتمثل الأهداف الخفية في تحقيق مصالح الدول الكبرى وفتح الأسواق أمام صـادراتها، كـذلك أدت المساعدات إلى تراجع سيادة الدولة الوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وأن هذه المساعدات وأعمال الاغاثة عملت على التحكم في المسار الاقتـصادي لـبعض الـدول العربية (عادل، 2007: 36).

إن مساعدات العمل الإغاثي يجب أن تكون من خلال مشاريع طويلة الأمد وذلك مـن أجل أن يكون هناك تنمية مستدامة ولكننا نرى أن المشاريع التنموية تكون غالبا لفترة قصيرة وتكون لأغراض حماية مصالح الأمن الوطني للدول المانحة حيث أن الفقر لم يختف من الدول الفقيرة رغم إنفاق بلايين الدولارات على التنمية، و إن تدفق مساعدات العمل الاغاثي مـرتبط باعتبارات سياسية واقتصادية وبالتالي ازدادت أعباء الديون على بعض الدول العربيـة، إن انعدام الخيارات أمام الدول الفقيرة يعني ببساطة انتهاء حرية هذه الدول أو تقليصها، ويـشعر

صانع القرار بالدول الفقيرة بأنه من الصعب عليه رفض عروض المساعدات للتنميــة(عبــد الوهاب ،1991: 121).

وفي سياق الحديث عن المساعدات والمنح وكذلك العمل الإغــاثي، تعتبــر الــسياسة المالية التي يتبعها البنك الدولي من خلال المنح والقروض الممنوحة للدول وخــصوصا دول العالم العربي من أهم العوامل التي تكرس مفهوم التبعية كون هذه القروض مربوطــة بقيــود وشروط تفرض على الدول المدينة إتباع تعليمات البنك تجاه التعامل مــع هــذه القــروض وإمكانية الحصول عليها، حيث تفرض الأطراف المانحة داخل البنك الدولي سياسات وبرامج تعمق من تبعية الدول المدينة لرأس المال الدولي وذلك وفق الشروط والمعايير التــي تحــدد مسبقا من قبل البنك وتكون المنح والقروض مرهونة بتطبيقهــا. وتكمــن خطــورة المــنح والقروض التي تحصل عليها البلدان العربية من تفاقم الديون الخارجية والتي لا تقــف عنــد الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤســساتها المالية الدولية التي تحاول فرض سيطرتها على الدول النامية ودول العالم الثالث من خــلال سياستها المالية وهيمنتها على المؤسسات المالية الدولية، إن هذه الأموال قادرة على التأثير في سيادة الدول وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي وفرض تبعيتهــا للبنك الدولي والدول المحركة له، مما يعني انه يجب على البلــدان العربيــة حــل مــشكلة المديونية من خلال تنمية القدرات الداخلية بما يتيح لها الاستغناء عن المنح والقروض التي يتم الحصول عليها من البنك الدولي ضمن شروط وقيود تكرس واقع تبعيتها نتيجة لازدياد دوره المالي الذي أصبح أكثر أهمية في السياسات المالية مما عزز مــن تبعيــة البنــوك الداخليــة لسياساته بحيث أصبحت البنوك التجارية تعتمد قرارات الصرف التي يصدرها البنك الدولي.

ولا شك في أن تفاقم القروض التي تحصل عليها دول العالم الثالث من البنك الــدولي وخصوصا الدول العربية عرضها لكثير من الضغوط القاسية ووضع إمكانية حرية الحركــة الاقتصادية والسياسية لها تحت القيود الناتجة عن المنح والقروض التي تحصل عليها من البنك الدولي ومؤسساته، مما أدى بالبعض إلى الدعوة لإنشاء صندوق نقد عربي أو مؤسسة مالية عربية تكون وظيفتها الأساسية تقديم المساعدة والعمل الاغاثي والقــروض الماليــة للــدول العربية، وبذلك لم يعد هناك حاجة للجوء إلى المؤســسات الماليــة العالميــة لطلــب المــنح والمساعدات والاغاثة التي تزيد من تبعيتها لهذه الجهات وهيمنتها علــى قرارهــا الــسياسي والاقتصادي الداخلي من خلال هذه القروض. ويجب استغلال مــساعدات الــدول المانحــة الاستغلال الأمثل، من خلال لجنة وطنية تتضمن ممثلين عن القطــاع الحكــومي والخــاص

والأهلي، والتعامل في إدارتها وتوزيعها بمنهج جديد يأخذ في اعتباره أنها مورد ناضب ولا بد من استغلاله بكفاءة عالية، ويهدف العمل الإغاثي إلـــى إصـــلاح الأضـــرار والتعـــويض وللتخفيف عن كاهل المواطنين وتوفير الحد الأدنى لاحتياجاتهم، ويشمل ذلك بـــشكل أساســـي إصلاح الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية وخاصة التي تقدم الخـــدمات الأساســـية، وكـــذلك استغلالا العمل الاغاثي ليغطي جزءا مهما من احتياجات الناس في مرحلة حرجة في إطـــار خطة واضحة المعالم، وتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني، ويساعد بلا شك في تخفيف حدة مشكلة البطالة وتخفيض معدلات الفقر العالية، ويهدف العمل الإغاثي إلى تطـــوير رأس المال البشري والاجتماعي والحفاظ على البنى الاقتصادية والمؤسسية وحمايتها مـــن التفكـــك والانهيار من خلال برامج الإصلاح والتطوير، وربط النشاط الإغاثي بالعمل التنموي، بحيث تُوجه نشاطات الإغاثة نحو نشاطات من شأنها تحسين فرص النمو الاقتصادي الذاتي وتحضير المقدمات والشروط للانتقال بالاقتصاد إلى التنمية المستدامة (محمد، 1995: 54).

إن المساعدات والقروض والعمليات الإغاثية ما هي إلا لون من ألوان الاستعمار الذي يملك القرار، ويتصرف وفق مشيئته بكل سُبل الحياة السياسية، لأن الدول التي تتلقى القروض والمساعدات والإغاثات عندئذٍ تكون قد وقعت تحت عبودية هذه الألوان الثلاثة شاءت أم أبت.

المطلب الثاني:

المقايضة بالقرارات السياسية

يدّعي بعض الاقتصاديين بأن الاقتصاد هو موضوع الاهتمام الرئيس للسياسة، برغم أن السياسيين يدّعون العكس، وصحيح أن كثيراً من الخلافات السياسية هي في الحقيقة اقتصادية (من يحصل على ماذا؟). مع عدم الإقلال من دور الاحتلال العسكري الذي استخدم في المراحل الأولى لغرض التبعية وتحديد طبيعة علاقات الدول المستعمرة بمستعمراتها وفرض القرارات السياسية عليها، وتجدد التبعية في المرحلة الحالية يعزا إلى حد كبير لسياسات الدول النامية نفسها، التي تندمج بشكل كبير في السوق الرأسمالية العالمية، التي ما زالت تسيطر على أسواق السلع والمال والقروض والخدمات والاستثمارات والتكنولوجيا وغيرها مما جعل الدول النامية ومنها الدول العربية في علاقة غير متكافئة، لذا فإن التخلص من التبعية ليس معناه انغلاق الدول العربية على نفسها، أو انعزالها عن العالم الخارجي، وإنما هو التخلص من علاقات المقايضة بالقرارات السياسية المضادة للتنمية الاقتصادية المستقلة، واستبدالها بعلاقات متكافئة تضمن لها الاستقلال الاقتصادي والسياسي. ولقد كان من نتائج التبعية إلحاق الدول النامية بما فيها الدول العربية بالدول التي تشكل قلب النظام الرأسمالي من منطلق عدم التكافؤ وتقييد الإرادة الوطنية للدولة التابعة وشل قدرتها في رسم السياسات الملائمة لها مقابل هيمنة الدول المتقدمة في تحديد مسار تلك السياسات بشكل يتيح لها تسخير موارد الدول النامية لخدمة اقتصادياتها (العيسوي، بلا:13) في إطار استراتيجيه عالمية للمحافظة على النظام الرأسمالي العالمي وتوسيع نفوذه مع الاحتفاظ للاقتصاديات التابعة بدور متدنٍ في التقسيم الدولي للعمل، وفي حال عدم الاستجابة للاقتصاديات التابعة، فان هناك عقوبات تنتظرها أما قطع الإمدادات أو حصار اقتصادي، حيث يمثل الحصار أو التحريم أو الحظر أو المقاطعة أشد ألوان الجزاءات الاقتصادية الدولية وبصفة خاصة في الوقت الراهن، حيث يعتبر تطويقاً اقتصادياً للدولة المطبق ضدها الحصار بل وللدولة المجاورة لها في بعض الأحيان، وسأتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: الحصار الاقتصادي.

ثانياً: التلويح بقطع الإمدادات الغذائية.

أولاً: الحصار الاقتصادي: شهد العالم المعاصر موجة من العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العديد من دول العالم، والتي أخذت في بعض الأحيان شكلا

شاملا وطويل الأمد كما هو الحال بالنسبة لليبيا والعراق والسودان وسوريا، وما زالت دول أخرى مهددة باستخدام مثل هذه العقوبات ضدها، و يتذرع مجلس الأمن والقوى المتنفذة فيه بأن العقوبات الاقتصادية وسيلة لمعاقبة أنظمة حكم أو منظمات خارجة عن الشرعية الدولية، وسواء أكانت هذه الذريعة مقبولة أم غير مقبولة، فإن الشعوب هي التي تتحمل التبعيات الظالمة التي تترتب على العقوبات الاقتصادية، وهذه ازدواجية في النظر لحقوق الإنسان فضلا عن الآثار المدمرة المترتبة على تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد الشعوب، يتساءل الكثير من الناس، عن العقوبات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن على الدول هل تلعب دورا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ؟ أم هي تنفيذا لرغبات وأهداف سياسية لدول وقوى معينة؟ (نادر، 2003: 54).

وإن الحصار الاقتصادي يعني فرض عقوبات أوسع من الحظر لأنه يستهدف قطع جميع العلاقات الاقتصادية والمالية ومن الشائع أن الحصار هو استخدام القوة لغرض احترام حظر معين ومفهوم الحظر الضغط على الدولة بإجراءات لمدة محددة وعند نهاية القرن التاسع عشر جرى توسيع هذا التعريف القديم وصار له معنيان أحدهما واسع جداً والآخر أقل اتساعاً، ويتعلق المعنيان بالصادرات المخصصة لبعض الدول والمعني الأوسع يتضمن الواردات كذلك. أما الحظر الاستراتيجي الوطني ويهدف إلى تجنب بيع منتجات قادرة على تقوية الطاقة العسكرية لعدو محتمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤدي إلى إضعاف أمن البلد أو البلدان المعاقبة، لكن الحرب الاقتصادية، تكون بين المنافسة الاقتصادية المجردة والحرب، وذلك في سياسة تتبعها دولة تحاول إضعاف الطاقة الكامنة لدى البلد الآخر، ويمكن أن تتم بالإضعاف الشامل له، لجره إلى تغيير سياسته الخارجية أو إلى تغيير نظامه، وإما انهياره، وكانت هذه السياسة ينادي بها قديماً الصقور الغربيين ضد الاتحاد السوفيتي الذي كان ينظر إليه كقوة إيديولوجية وتوسعية (ماري، 2002: 17).

والحصار الاقتصادي العسكري، هو منع دولة معينة من الحصول على الأسلحة أو قطع الغيار أو المعدات العسكرية عن طريق الالتزام الطوعي للدولة والأطراف التي تمتلك تلك الأسلحة والمعدات أو عن طريق اتخاذ إجراءات عمل لمنع وصول تلك الأسلحة بالمعدات إلى الدولة المعنية وقد يتم هذا الأسلوب الجزائي عن طريق فردي أي من قبل دولة واحدة أو عن طريق جماعي بواسطة دول مجتمعة، وقد يتم في شكل دولي أي تقوم به معظم الدول في إطار منظمة عالمية مثل الأمم المتحدة، كما أنه قد يتم بصورة إقليم أو في إطار منظمة إقليمية مثل جامعة الدول العربية أيضاً ما حدث كذلك في الحصار الاقتصادي الذي فرض وما زال على العراق بسبب غزوها لدولة الكويت في آب1990م. أما الحصار السلمي العسكري، يذهب البعض إلى أن هذا النوع يمكن اعتباره خليطاً بين الحصار السلمي والحصار العسكري حيث

إن حالة الحرب غير قائمة ولكنها وشيكة الوقوع وتستلزم فرض حظر على الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية (السيد، 2001 :381).

من المفيد جداً أن نتطرق إلى أهداف الحصار الاقتصادي، والوسائل المستخدمة فيه، حين تلجأ الدول إلى فرض الحصار بقواتها المسلحة على ما تحتاجه تلك الدولة من مقومات سواء كانت مادية، غذائية، نفطية، أو ما يتعلق بالصناعة، وتكون أهداف الحصار الاقتصادي كما يلي (زكي، 2005: 13): أولا: أهداف رئيسه، وهي تتركز أساساً في محاولة إحداث تغيرات في سلوكيات حكومة الدولة التي صدرت هذه الإجراءات ضدها وذلك مع اختلاف التفاصيل بالنسبة لكل حالة.ثانيا: أهداف ثانوية، وهي الأهداف التي تتعلق بمركز وسمعة الحكومة الفارضة لهذا الإجراء ونفوذها كما هو الحال بالنسبة لسيطرة الولايات المتحدة على معظم دول العالم، وحيث يرتبط فرض هذه الإجراءات بغرض إظهار القوة والقدرة على الحركة في المجال الدولي كما قد يتضمن ذلك تجنب الانتقادات الداخلية وإظهار أن حكومة الدولة قادرة على إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي، وهنا نبين شيئا من بعض الأهداف (كحالة دراسية لدولة عربية) هي (زكي،2005: 24): الأهداف في حرب الخليج الثانية، لو نظرنا إلى الأحداث والسيناريوهات التي كانت تطرح من قبل الدول في إرغام العراق على الانسحاب من الكويت لرأينا أن مفهوم وموضوع الحصار كان هو البديل الثاني الذي طرح للنقاش بدل الحرب لتحقيق هذا الانسحاب وكان كثيرا من الدول ضد مبدأ الحرب إلا أنه بعد انتهاء الحرب ، عادت الإجراءات والعقوبات لتأخذ الصدارة في أزمة الخليج ، وكان الحصار والمقاطعة ضد العراق يستهدفان بلدا يرتبط 95٪ من صادراته بإنتاجه النفطي ولا يكفي لحاجاته الغذائية إلا بنسبة 20٪. الهدف المادي من الحصار الاقتصادي على العراق: أخذت هذه العقوبات شكل تجميد للممتلكات الكويتية والعراقية الموجودة في الخارج، وكذلك للأسهم المالية العراقية والكويتية خاصة، في المؤسسات المالية الغربية المختلفة، وقرر هذا التجميد اعتبارا من 3 آب1990 ولحقت بهم المجموعة الدولية اعتبارا من 6آب1990 وكان الهدف بشكل خاص الحول دون وضع العراق يده على الثروة الكويتية التي كانت تصل إلى 100 مليار دولار، أما الهدف النفطي: كان الهدف منه مقاطعة تمنع شراء النفط العراقي فكانت تتم مراقبة طرق التصريف الرئيسية الثلاث المتمثلة بخطوط الأنابيب النفطية عبر السعودية وتركيا والكويت ، وكانت الثغرة المتساهلة في نقل النفط بالشاحنات نحو الأردن الذي كان يتعرض دون ذلك لمخاطر الاختناق الاقتصادي. أما الهدف الغذائي: إن هناك حظراً يمنع وصول المنتجات الغذائية، وكان الهدف لم يعلن لأنه كان يستهدف السكان وليس الحكومة العراقية، لكي يقوم الشعب العراقي بانتفاضة ضد الحكم متأثرا بالجوع.

لقد عاشت أجزاء من الوطن العربي أُخرى بالإضافة إلى العراق كقطاع غزة أياماً طويلةً من الحصار، وهو دال على ضعف الأمن القومي العربي، إن دول النظام الإقليمي العربي لم تستطع أن تحرك ساكناً، وهذا يدل على دول النظام تعيش في أزمة سياسية تعود في أسبابها إلى الولاء للدول الكبرى، التي أخذت عليها كل قيد في التحرك باتجاه العمل القومي العربي، أضف أن الوعي السياسي كان ولا يزال مغيباً في دول النظام الإقليمي، هذا الوعي الذي لم يفق إلا متأخراً على السلبيات التي يتركها العامل الاقتصادي على الدول والشعوب والأمة العربية، الأمر الذي جعل الغرب من الاقتصاد سلماً للهيمنة السياسية على دول النظام الإقليمي العربي، ويذهب بمعنى الأمن القومي العربي.

ثانياً: التلويح بقطع الإمدادات الغذائية. التلويح بقطع الإمدادات الغذائية: هي عبارة عن عقوبة اقتصادية تمارسها الدول بهدف معاقبة دول أخرى ترى أنها مخلة بالقوانين والأعراف الدولية، وقد أصبحت هذه الوسيلة في الوقت الحاضر أكثر قبولا لدى المجتمع الدولي من مهاجمة ما يسمى بالدول المارقة عسكريا أو غزوها، والتلويح بقطع الإمدادات الغذائية تتضمن فرض مجموعة من القيود على البلد المستهدف من أجل إقناعه على تغيير سياسته في مجال من المجالات، ولكن قطع الإمدادات تعمل على حدوث أزمة اقتصادية خانقة فيما لو نفذت الدول المانحة تهديداتها وقطعت الإمدادات عن الدولة المتلقية، ويعتبر ذلك مؤشر خطير ينذر بتصاعد وتيرة الصراع في والعودة إلى دوامة العنف من جديد(عبد اللطيف، 2004: 219)، في ظل انعدام الموارد الطبيعية فإن الحاجة إلى المساعدات مطلب لا غنى عنه، والتهديد والتلويح بقطع الإمدادات الغذائية، عادةً لفرض إملاءات الدول المانحة.

وها هي سلطة الدولة في العالم الثالث، تتآكل وتتراجع لصالح القوى العظمى، وبشكل الخضوع للمنظمات المدنية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والخاضعة للولايات المتحدة، وها هو بقاء السيادة الإقليمية يتهدده التلويح بقطع المعونات والمساعدات من أمريكا إذا ما حاولت الدول الضعيفة التململ من الظلم السياسي أو الإقصاء السياسي، والويل لمن تسول له نفسه التمرد، فالحصار الاقتصادي أو قطع الإمدادات الغذائية، أو عدم الاعتراف الدولي بالوجود على الخارطة الأرضية، أو الضربات الجوية القاصمة، وليس خافيا على أحد أن الإمدادات الغذائية من قبل الدول المانحة بحجم الاستجابة لمطالبها التي تتعلق بإقرار تشريعات أو تعديلها.

لا يختلف اثنان في أن الحاجة إلى الإمدادات الغذائية جزء رئيس في واقع الحياة البشرية والمؤسسية في حال ظهور الأزمات والكوارث والصراعات والنزاعات، وهذا يدفع إلى التفكير بصورة جدية في كيفية مواجهتها والتعامل معها بشكل فعال يؤدي إلى الحد من

النتائج السلبية لها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، أما ما أبتغي ملامسته فهو تحقيق التعامل المتساوي والمتكافئ بين الدول، وبالتالي مدى تحقق تعاون دولي، فمن يقبل بالمساعدات الاقتصادية أو العسكرية المشروطة إنما ينتقص سيادة بلده، ومثله من يقبل إقامة قواعد عسكرية على أرضه، أو يعجز عن منع التدخل الخارجي في شؤونه، أو يتلقى نصائح من القوى الخارجية لتغيير أو تعديل سياساته الثقافية أو التربوية أو غيرها، ونلاحظ في هذا المجال أنه بقدر حرص الحكومات المنكوبة على الحصول على الإمدادات الغذائية لشعوبها وقت الأزمات والكوارث بقدر مستغلة القوى الاقتصادية الخارجية بالحصول على مطلبها بالتلويح بقطع الإمدادات الغذائية، ليصل إلى انتهاك فظ للسيادة برضى السلطات أو بعدم رضاها (عادل، 2007: 68).

وكانت المنطقة العربية، ومعها الشرق الأوسط "الكبير"، ضحية السياسات الاستعمارية، ثم تحولت إلى ضحية جديدة لصراع المصالح والنفوذ بين القوى العظمى خلال مرحلة الحرب الباردة، وقد حولتها تلك السياسات إلى كيانات ضعيفة تدفع أغلى الأثمان على التسلح والعسكرة، خصوصا بعد خلق الكيان الصهيوني، وما زاد الطين بلة أنها ابتليت بأنظمة شمولية مدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الأوروبيين فحولت إلى كيانات تعج بالأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، وجرت عمليات حثيثة لإفشال خطط وبرامج التنمية الوطنية، والإبقاء على كياناتها، بوصفها مصدرا للخامات والمواد الأولية، وكأسواق لتصريف منتجاتها، ومحاصرة تطور مؤسسات المجتمع المدني، ومحاربة قواه الحية، والإبقاء على تبعية دول المنطقة للهيمنة والسيطرة، وبأي لحظه تتحول فيها الدول العربية إلى دول مارقة فسلاح التجويع والتلويح بقطع الإمدادات الغذائية بانتظارها (علي، 1988: 81).

إن الأمن القومي العربي عندئذٍ يصبح مفهوماً لا معنى له، خاصة أنه يقع في دائرة التهديدات، وهذه المرة تحت تهديد قطع الإمدادات الغذائية، إن قطع الإمدادات الغذائية تعي الحكومات ما يترتب عليه، لكونها تقع عندئذٍ تحت ضغط الشعوب التي ستتلوّى بالجوع، وهذا ربما يذهب بالأنظمة، وإزاء تمسك القيادات بالكرسي القيادي، فإنها والحالة هذه تقدم لدول السوق الغذائي العالمي ما تريد من قرارات وتسير على ما تريده من سياسات، وهذا يضر بالأمن القومي العربي، ويزيده ضعفاً وهشاشة.

المطلب الثالث:

فرض الولاء السياسي

تهدف الدول الكبرى إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول العربية ليس بدافع تنمية هذه البلدان إنما لتحقيق منافعها الذاتية، فالتعاون مع البلدان العربية وإقامة علاقات تعاون مشترك ما هي إلا وسيلة من أجل جعل تلك الدول تابعة سياسياً لها. (حسين، 1995: 55)، وكرست الحقبة الاستعمارية استغلال الاستعمار للوطن العربي بدوافع اقتصادية وسياسية. إن مفهوم فرض الولاء السياسي هو بكل بساطة تبعية على المستوى السياسي للدول الضعيفة تجاه الدول القوية، وبالتالي فقوانين الدول الضعيفة وسياساتها العامة يجب أن تكون غير متعارضة مع سياسات الدول القوية. لا يمكن إنكار القوة الاقتصادية وبالتالي فإن أي علاقة بين هذين الطرفين المتساويين من زاوية القانون الدولي العام والمختلفين كل الاختلاف من الناحية الاقتصادية، تؤدي إلى فرض الولاء السياسي (السعيد، 1996: 118). وهكذا أصبح مفهوم الولاء السياسي من بين أهم العوامل المحددة للعلاقات والتي تقوم على هدفين أحدهما سياسي والآخر اقتصادي. أما الهدف السياسي فيتمثل في الرغبة العارمة من أجل تكريس فكرة الولاء السياسي لتظل الدول الضعيفة منطقة نفوذ تابعة للدول القوية، أما الهدف الاقتصادي فهو استغلال الدول الضعيفة اقتصاديا، حيث كانت تمثل موردا من المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، وكذلك سوقا لتصريف فائض إنتاج المجموعة، إن مفهوم الولاء السياسي بهذا المضمون، يكون عاملا سلبيا في إطار العلاقات الدولية، وسأتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: التبعية السياسية للدول العربية.

ثانياً: إبقاء الدول كسوق استهلاكية.

أولاُ: التبعية السياسية للدول العربية: أدى انهيار المعسكر الاشتراكي و توحيد الألمانيتين، إلى تغيير واضح على مستوى النظام الدولي، بحيث ظهرت مجموعة من القوى العالمية والإقليمية الجديدة والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، و من أهم هذه القوى الاتحاد الأوروبي التي تشكّل أكبر تكتل إقليمي في العالم، ثم نجد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، هذه العوامل ساهمت في رسم خريطة جديدة للعالم من أبرز سماتها، بروز ما يسمى بالقطبية الأحادية وأطماع السيطرة على العالم من طرف الولايات

المتحدة الأمريكية عن طريق الإستتباع السياسي، الذي يعدّ الممر للتبعية الاقتصادية ثم التبعية الثقافية والاجتماعية (وصال ،2003: 48).

إن سيادة الدولة واستقلالها السياسي كانا يشكلان دائما الوحدة الارتكازية لممارسة الدولة لصلاحياتها ونشاطاتها وقراراتها وتشريعاتها ومراقباتها لأراضيها وثرواتها، أصبحت الآن مجرد حلقة صغيرة ضمن سلسلة من العلاقات والتأثيريات في عالم يزداد تقلصاً مع تقدم الزمن، فالبلدان العربية في ظل النظام العالمي الجديد ونظام الأحادية القطبية، تدور في فلك مركز صنع القرار السياسي وترسيم الخيار الاقتصادي ورسم التصور الأيديولوجي للعالم، وهذا ما يظهر بجلاء على ساحة العلاقات الدولية التي أصبحت محكومة بسياسة القوه الناعمة (soft power) أو القوه العسكرية (hard power)، الهادفة إلى سلب إرادة الشعوب السياسية وإخضاع قراراتها واختياراتها السياسية (علي، 2000: 91)، حتى تتمكن من تحقيق مخططاتها التوسعية في المجال الاقتصادي وحتى الاجتماعي، سواء من خلال سياسة القوة الناعمة soft power التي ترمي إلى إخضاع الشعوب للقرارات الأمريكية بالوسائل السلمية، أو من خلال سياسة hard power التي تستعمل فيها قوة السلاح والقمع والحصار ضد الشعوب الرافضة لسياسة أمريكا التسلطية، وأبرز توصيف لهذه الآلية الحرب على العراق الذي رفض الرضوخ للمخططات الأمريكية فكان مصيره الغزو العسكري الذي استطاع بقوة الحديد والنار أن يخضع مصيره وفق المصالح الأمريكية، وللسيطرة على موارده الاقتصادية وإبقاء العراق سوق مفتوح، والشعب العراقي شعب مستهلك لكل أصناف الغذاء الغربية، وفي مقدمتها منتوجات الولايات المتحدة الأمريكية، ونفس المآل عرفه الأفغان حيث تم استبدال نظام الدولة السياسي بنظام يتوافق مع الإرادة الأمريكية وكذلك الحصار الذي كان مضروبا على ليبيا بالإضافة إلى إيران وسوريا، كما تتجلى أشكال التبعية السياسية حتى في أحقية تقرير مخططاتنا الإصلاحية، فها هو "مشروع الشرق الأوسط" يطل علينا مبشرا بالإصلاح والتنمية المزعومة، وهو مشروع أمريكي محض مضمونه الأساسي الليبرالية وفق المقاصاة الأمريكية، أي ديمقراطية إطلاق العنان لحرية السوق وللمضاربات الرأسمالية دون التفكير فيما يتفاقم عن هذه القوانين المضنية من إضعاف إرادة الدولة ونهب خيراتها واحتكارها وبالتالي تنامي المشاكل الاجتماعية وسحق الطبقات الدنيا وبروز طبقة بورجوازية (علي، 2000: 94).

تتجلى التبعية السياسية أيضا في إخضاع بعض المنظمات الدولية كالأمم المتحدة و مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي و منظمة التجارة العالمية وتوظيفها من أجل خدمة مصالح القوى العظمى في العالم العربي، بالضغط على حكومات الدول، والتأثير على سياستها

وقراراتها السيادية، ونخلص مما ذكر إلى أن التبعية السياسية تعدّ الباب الذي تمر منه إلى التبعية الاقتصادية والثقافية. لأن الإرادة السياسية والاستقلال الوطني والحرية في الاختيارات السياسية هي المحدد لمصير الشعوب، ولتخلص من التبعية السياسية يتطلب من الدول العربية فرض قيود صارمة على الإملاءات التي تأتينا من المركز من المؤكد أنه سنستطيع بناء مجتمعات مستقلة صامدة ضد كل الرياح التي تأتي من الخارج (عطا، 1998: 28).

يمرّ العرب في أصعب مرحلة سياسية تستهدف وجودهم السياسي على مستوى الأمة وعلى مستوى البلاد المستقلة حيث يواجهون مصير الانقياد والتبعية على ثلاثة مستويات (الفرد... الدولة... الأمة)، فعلى مستوى الفرد يتعرّض الإنسان العربي لحالة مسح لذاكرته التاريخية والثقافية والعقائدية لتحويله إلى فرد تابع دون جدال لا يملك حق تقرير مصيره فيصادر فكرياً وثقافياً ليغرق في العولمة الاقتصادية والعلمية والسياسية بدأت تنعكس على مظهره الخارجي ومفرداته وسلوكياته المتنوعة ليقلد بالشكل ما يفترضه انسجاماً مع "الغربي" أو إنكاراً لانتمائه ظناً بأنه الطريق لكسر الحصار المفروض عليه خارجياً وفراراً من القيود الداخلية التي تقزمه، وتمارس نشاطها الديني الجاف المحصور بطقوس بين المخلوق والخالق دون انعكاس للدين على السلوك الفردي والجماعي مما صنع إنساناً عربياً على نوعين: (السعيد، 1996: 123) الأول: إما مستسلماً للواقع المفروض طلباً للسلامة أو بالتالي الرضى بالإلغاء من حركة المجتمع العامة، أو متمرداً على الواقع فيتحول إلى سجين في المعتقلات أو مطارداً أو خارجاً أو مهاجراً كلاجئ سياسي، ولأن الكيان الاجتماعي هو البناء المتكامل للأفراد فبعد ضياع الفرد وتصنيعه بشكل يتلاءم مع النظام فيؤدي ذلك لهدم البنية الاجتماعية وتدمير المجتمع الأهلي بصفاته السياسية والفكرية، كما يؤدي إلى تلاشي هوية الدولة ويتحول النظام إلى مجلس إدارة سياسي أو عسكري لتنظيم عملية القيادة والضبط لشعب مفرغ من طاقاته.

بعد تفكك الدائرة الأولى على صعيد الفرد والمجتمع ترى الدولة نفسها في مرحلة صراع دائم مع شعبها أو الانشغال بضبطه وتصبح قاعدة استقراره معرضة للاهتزاز وعدم الحماية الداخلية فيصبح لقمة سائغة بيد الدول العظمى التي تعرض خدمات الحماية السياسية والأمنية والمساعدات الاقتصادية مقابل مصادرة سياساتها الخارجية والعمل الأمني المقابل بما يعني التبعية الكاملة والانقياد الأعمى للخارج، أما التبعية السياسية العربية على مستوى الأمة، ترتكز على قواعد هي: شطب الهوية العربية الحضارية والثقافية والتاريخية، وإلغاء السلاح الاقتصادي "الأساس" في العالم العربي وهو النفط إما عن طريق المصادرة المباشرة "الاحتلال" أو التحكم بالأسعار، أو مسح الهوية الثقافية والعربية للشعوب، ووصف الإسلام

بالفاشية أو الإرهاب وتفريغه من محتواه الحضاري وإعطاؤه الوجه الدموي غير الحضاري الذي يعتمد القتل وليس الحوار، وإظهار الهويات الأمنية والعرقية والطائفية فيصبح العــرب (عرباً، أكراداً، بربراً، أمازيخ، مسيحيين، مسلمين، أقباطاً، سنة، شيعة، علــويين متطــرفين، معتدلين، عرباً، وعرباً أفارقة)، فتصـــبح الأمـــة مقسمة إلى أكثر من جماعـــة حــضارية متناحرة وتتحوّل من جماعة سياسية مؤثرة إلى جماعة سياسية تابعة ومــن جماعة اقتصادية غنية إلى جماعة فقيرة تعيش على المساعدات، وفي هذا يكون العالم العربـــي علـــى تبعيـــة سياسية واقتصادية وثقافية تنسجم مع الغرب، يصادر ما فيها من كنوز" نفط ومـــواد أوليـــة" وتصادر البشرية ما فيها من كنوز عقلية وفكرية (علماء، مبدعون) من خلال فـــتح أبـــواب الهجرة إلى الخارج ويتحوّل هذا العالم العربي من أمة تعطي إلى أمة تستجدي، لكنهـــا أمـــة تستجدي بكامل أناقتها، لكنها تعطي كل ما تملك باتفاقيات تصادر القرار والهوية (سعد الدين، 1986: 94)، إن الأمن القومي العربي في هذه الحالة يصبح عندئذٍ في مهب الريح، لأن دول النظام الإقليمي العربي تنسلخ منها الإرادة السياسية بالتبعية السياسية للشرق والغرب، وتصبح الأجزاء العربية تعرف بمناطق مصالح لهذه الدولة وتلك، ويصبح التهافـــت علـــى امـــتلاك خيراتها من قبل القريب والبعيد، ويصبح الولاء السياسي للدول التي تحكم المنطقـــة العربيـــة ليس للشعوب بل الولاء للدول صاحبة النفوذ، وتصبح الشعوب في واد وأنظمتها السياسية في وادٍ آخرا.

ثانياً: إبقاء الدول العربية كسوق استهلاكية: للاستهلاك دور أساسي فـــي تركيـــب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ إن الاستثمارات وفرص العمـــل همـــا أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وفيما يتعلق بالحسابات القومية، فإن الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد ينفق إما على الاستهلاك أو على الادخار، الذي ينقلـــب إلـــى استثمار جديد يسهم في زيادة حجم الناتج الإجمالي في مرحلة لاحقة، ومن الثابـــت أن هنـــاك علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك، ومع وجود عدد من النظريات الاقتصادية المختلفة التي تتناول طبيعة الإنفاق الاستهلاكي والكيفية التي يتصرف بها المستهلك عامةً فإن أياً من هـــذه النظريات لا يخالف ثبوت تلك العلاقة المؤثرة فيه أو تأويلها أو تعليلها بصورة أو بـــأخرى. وقد ثبت إحصائياً، فيما يتعلق بالفرد الواحد أو بالمجتمع كله، أن حصة الاستهلاك بالنسبة إلى حجم الدخل تزداد كلما انخفض المستوى العـــام للـــدخل(محـــي الـــدين، 2001: 19)، وإن الاختلاف بين النظريات لا يخرج في الغالب عن تحديد طبيعة الدخل والعوامل عند معالجـــة السوق الاستهلاكية للبلدان العربية، يمكن النظر إلى المسائل المتعلقة بالاستهلاك من زاويـــة " الحالة الخاصة " إذ إن ما يصح من النظريات الاقتصادية في البلدان الصناعية المتطورة قد لا

يصح في البلدان العربية التي هي أقلّ نمواً، كذلك فإن لكل من البلدان العربيــة معطياتهــا الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها. وعلى العموم، فإن البلدان العربية تعاني في العادة تدنياً في مستوى الإنتاج وغالباً ما يكون اقتصادها معتمداً على القطاعــات النفطيــة والزراعيــة والخدمية، ثم إن المعطيات الديموغرافية والاجتماعية والمؤسساتية في البلدان العربية تختلف عن تلك السائدة في البلدان المتقدمة، لذلك غالباً ما تعاني البلدان العربية نقــصاً فــي رؤوس الأموال القابلة للاستثمار، ويضاف إلى كل ذلك دائماً إشكالات تتعلق ببند أو بآخر من البنــود التي يتكون منها ميزان المدفوعات. وإن هذه المعطيات العامة وما يتفرع عنها من ضــغوط وعوامل مؤثرة (حسين، 2000: 168)، ومن حوافز وإمكانــات وبــدائل، تعطــي لمــسألة الاستهلاك في البلدان العربية أبعاداً إضافية لا نظير لها في البلدان المتقدمة.

وانطلاقاً من كل هذا، فإن الاستهلاك لا يولد في البلدان العربية القوى الاقتــصادية الدافعــة نفسها التي يولدها في البلدان المتقدمة اقتصادياً. بل على العكس، فإن جــوهر مــسألة النمــو الاقتصادي في البلدان العربية تكمن في التقليل من الاستهلاك وفي رفع وتأثر الادخار للتوسع في بناء الأصول الثابتة المنتجة، وتحقيق أعلى نسبة ممكنة من الزيادة في الدخل القومي. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن معظم البلدان العربية، على خلاف الدول المتقدمة، لا تصنّع معظم السلع التي تستهلكها بل تستوردها من الخارج ولذلك فإن زيادة الاستهلاك فــي الــدول العربية لا تولّد في الغالب نشاطاً في عجلتها الاقتصادية بل تولّد النشاط في اقتــصاد الــدول الصناعية المصدرة لتلك السلع وتسبب في الوقت نفسه ضغوطاً إضافية في ميزان مــدفوعات الدول المستوردة(عبد المطلوب، 2000: 168)، وعلى العموم، فإن البلدان العربية ومن أجل التخلص من مفهوم السوق الاستهلاكية يجب أن تسعى للحد من الاستهلاك، ولاسيما الاستهلاك الكمالي، وتحاول إيجاد البدائل المحلية للسلع المستوردة وتشجع الادخار والاستثمار وذلك كله بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وباعتماد السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى تحقيق أعلى نسبة من "النمو" الممكن في الدخل من جهــة وإلــى دفــع حركــة "التطــوير" الاقتــصادي والاجتماعي.

كذلك يجب اعتماد مبدأ ترشيد الاستهلاك والابتعاد عن تقليد أنماط الاستهلاك السائدة في البلدان الغنية وجعل الاستهلاك متناسباً مع طبيعة الاقتصاد العربي ومعطياته المختلفــة، لــذا يجب تحديد استيراد أعداد كبيرة من السلع لأنها عدت سلعاً كمالية، أو لوجود بدائل لها مــن الإنتاج المحلي، وفرض ضريبة على الإنفاق الاستهلاكي التفاخري، يتحقق عند شراء عدد من المواد الكمالية كالحلي الثمينة والمجوهرات وخدمات الدرجة السياحية، وتشجيع إنتاج البــدائل المحلية لكثير من السلع التي تستورد من الخارج، واعتماد التخطيط وفق أولويات معينة لتخدم

القضايا القومية والمحلية ووفق مبدأ الاعتماد على الذات في تحقيق أهـدافها الاقتـصادية، والتخلص من السوق الاستهلاكية.

وأما الآثار المترتبة على الأمن القومي العربي فتتجلى وفق ما سبق بالأمور التالية:

1. تضييع للهوية العربية من خلال استلاب الفرد والمجتمع والدولة.
2. تقويض أركان النظام الإقليمي العربي وشل الدعائم الأساسية التي يرتكـز عليهـا، وهذه الأركان هي الفرد والمجتمع والدولة.
3. إبقاء حالة التجزئة للنظام الإقليمي العربي، وعدم إعطاء أي فرصة ولـو لوحـدة شكلية.
4. تكريس تبعية الولاء العربي للخارج.
5. الضغط على دول النظام الإقليمي العربي من أجل زيادة الاستهلاك والاستغراق في المزيد من الكماليات.

إن هذه حتماً تؤدي إلى تمزيق الأمن القومي العربي، وجعل الـوطن العربـي بوابـة مفتوحة على مصراعيها لكل ما هو غربي.

المبحث الثاني:

الآثار الاقتصادية والأمن القومي العربي

يعدّ الأمن والاقتصاد أساسيان في الحياة الإنسانية، لا يمكن أن يستقر المجتمع دونهما، لأن من خلال توفرهما يتمكن الإنسان الحصول على حاجاته الأساسية، نجد أنها لا تأتي إلا بتوفير الأمان والطمائنينة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك فقد مَنّ الله تعالى على أهل قريش بقوله : (لإِيلافِ قُرَيْشٍ * إِيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ والصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا البَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وأمنهُم مِّنْ خَوْفٍ) (سورة قريش، الآية: 1–4). وفي ذلك إشارة إلى تلازم النشاط الإنساني التجاري بالأمن والاستقرار و إلا ترتبت عليه أثاراً مثل الجوع وفقدان الأقوات والهلع والخوف.. الخ. فالآثار الاقتصادية الايجابية تجلب الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع والآثار الاقتصادية السلبية تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والحروب والمجاعات والخوف، قال تعالى: (وضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ أمنةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الجُوعِ والْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) (سور النحل، الآية: 112)، والمجتمع العربي اليوم، يعطي اهتماماً متزايداً لموضوع الأمن الاقتصادي، لكثرة المشكلات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي تحدث في أماكن متفرقة من العالم، خاصة تلك الأزمات التي تتخطى الحدود الوطنية إلى الإقليمية والدولية، والتي تتطلب حلولاً على مستوى العالم، مما يتطلب ذلك اتخاذ التدابير المناسبة اقتصاديا لتأمين الحاجات الأساسية لحياة البشرية واستقرارهم (برهان، 1990: 58).

ويقودنا الحديث عن الأمن الاقتصادي وأثره على المستوى الفردي والجماعي: يتمثل الأمن على المستوى الفردي في تحقيق قدر من الطمأنينة والسكينة للفرد، من خلال توفير وسائل السلامة له من الأخطار التي تهدد حياته أو حريته أو ماله، وبالتالي فإن إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الفردي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع والعكس صحيح في حالة عدم إشباع هذه الحاجات الأساسية فإن الفرد يصبح تهديدا للمجتمع باعتبار أن الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي (عبدالوهاب، 1991: 136)، أما الأمن على المستوى الجماعي فيتمثل في تحقيق الحماية لحقوق الجماعات المختلفة في المجتمع ورعاية مصالحها في المجالات المختلفة وتوفير النظم والمؤسسات التي تخدم هذه الجماعات، فالأمن الاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفر الأمن للأفراد والجماعات المكونة للمجتمع. وسأتناول هذا المبحث تحت المطالب التالية:

المطلب الأول: استنزاف الموارد العربية.

المطلب الثاني: تكريس التبعية الاقتصادية.

المطلب الثالث: تفكيك البنية الاقتصادية العربية.

المطلب الأول:

استنزاف الموارد العربية

استنزف الاستعمار الأجنبي الكثير من طاقات الأمة العربية ومقوماتها المادية والحضارية، وعملت تلك القوى على نشر الجهل ونهب الثروات الطبيعية واستنزاف خيرات الوطن العربي، وإبقائه سوقاً لمنتجاتها مما أدى إلى إنهاك اقتصادات البلدان العربية وإصابتها بالخلل وعدم التوازن والاضطراب بعد أن تحولت إلى مجرد توابع محكومة بقيود التعامل المجحف والجائر مع السوق الرأسمالي العالمي، وبعد مرحلة الاستقلال السياسي، ورثت البلدان العربية عن الاستعمار أوضاعاً اقتصادية واجتماعية موغلة في التخلف والتدهور(محمد، 1995: 67)، إضافة إلى التجزئة التي بدأت تترسخ بفعل التآمر الاستعماري، حيث كان على كل بلد عربي أن يخوض معركة التحرر من التسلط الأجنبي وحيداً فالدول العربية نالت استقلالها في آجال متباعدة نسبياً، مما أدى في آخر الأمر إلى ترسيخ مظاهر "الكيانية القطرية" بعد أن شاعت حالات التفاوت والاختلاف بين التكوينات الاقتصادية والتراكيب الاجتماعية من قطر إلى آخر، مما سهل على قوى الرأسمالية العالمية فرض التبعية وضمان خضوع الاقتصادات العربية لعملية الاستنزاف لأطول مدى ممكن، وسنتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: الإقبال على الأسواق الغربية.

ثانياً: تشجيع الاستثمار الأجنبي.

أولاً: الإقبال على الأسواق الغربية: يعدّ التسوّق المجال الحيوي والمثير والمتصل بالواقع والحياة اليومية، فهو يمثل أحد التحديات المعاصرة للأعمال والأنشطة سواء على النطاق المحلي أو الدولي. فلم يعد السوق يقتصر على البيع و الشراء فقط بل أصبح نشاطا متكاملا يتسم بالتعقيد ويحتاج إلى أصول ومبادئ علمية لوضع الإستراتيجيات الفعالة واتخاذ القرارات المبنية على الرؤية الثاقبة والتحليلية للفرص التسويقية المتاحة (فلاح، 2002: 41)، والقوى البيئية المؤثرة والموارد المتاحة وخاصة في هذه السنوات الأخيرة إذ أصبح السوق عنصرا حاكما وأساسيا في نمو ونجاح مؤسسات الأعمال و في ظل المنافسة الشديدة التي تتطلب الكفاءة والفعالية وتبني إستراتيجية تسويقية تنافسية والصمود أمام كافة المتحديات (إبراهيم، 2001: 9). وتزايدت أهمية السوق على النطاق المحلي والدولي وأصبح يمثل أحد عوامل التطور والتقدم على مستوى الأعمال ومستوى الاقتصاد الوطني والدولي، فالمتتبع

لحركة المنافسة الغربية يجد أن سر نجاح الشركات الأجنبية هو تبني أنظمة تسويقية متطورة مكنتها من الوصول إلى ما هي عليه الآن من قدرات إنتاجية وتصديرية غزت العالم كله بمنتجاتها، وفي ظل التغيرات العالمية فإن معظم الأسواق الغربية تتعامل في أداء أعمالها مع ظروف بيئية تتسم بالديناميكية وسرعة تغيير اتجاهاتها الحالية وتبني توجهات عديدة بشأن مجالات أعمالها.

إن السؤال يبدو منطقيا. ما سر إقبال الاستثمارات العربية على الهجرة إلى الغرب؟ ويأتي الرد: إنه العائد المجزي والتنوع الاقتصادي والاندماج مع الاقتصادات المتقدمة بهدف الإفادة والاستفادة منها، إضافة إلى ندرة الفرص الاستثمارية التي تستوعب هذه السيولة الكبيرة في المنطقة، المسالة إذن هي منافسة في حلبة الأقوياء ولا بد أن يدخلها العرب لتحقيق مصالحهم، أن الدول العربية ظلت لفترات طويلة تعطي ولا تأخذ، وكانت تفصل السياسة والعلاقات الدولية عن الاقتصاد والمصالح القومية، لكن هذه الدول، بدأت منذ فتره قريبه تربط العلاقات الاقتصادية بالسياسية، أن قواعد المنافسة والإقبال على الأسواق الغربية تعطي الدول العربية الحق أن نذهب إلى أي مكان في الشرق أو الغرب لتحقيق مصالحها، في الغرب يريدون أن يأخذوا من دون أن يعطوا لكن نحن نذهب إليهم لنعطي ولنأخذ، ونحن نريد تحقيق أفضل عوائد لاستثماراتنا، ونبحث عن الفرص المناسبة لها، والمعارضة القائمة حاليا لاستثماراتنا في الأسواق الغربية هي أمور طبيعية وعلينا أن ندخل في حوار معمق ونمارس ضغوطنا نحن أيضا في مواجهة هذه "اللوبيات" الاقتصادية للحفاظ على مصالحنا كما يفعلون هم للحفاظ على مصالحهم والتي تدفعهم أحيانا إلى شن حروب لتحقيق تلك المصالح، لكن من الحكمة قبل الإقدام على أية صفقة جديدة دراستها بشكل واف، ومعرفة المخاطر الاستثمارية والعوائد الربحية المتوقعة (أبو قحف،1996: 52).

والأسواق الغربية معروفة بجودتها العالية وتشتمل على السلع التجارية المتعلقة بحاجات المستهلكين وإشباع رغباتهم، بخلاف السوق المحلي، رب سائل يسأل ما الفرق بين السوق الغربية والسوق المحلي مادام الغرض منهما هو إشباع حاجات المستهلكين ورغباتهم؟ هناك تشابه كبير بين السوق الغربية والسوق المحلي وأن الفارق يكمن في مكان أداء أنشطتهما التجارية، لأن الفرق في المحيط أو البيئة في مجال التسوق يعني الفرق في الثقافة والحاجيات والرغبات والأذواق والاهتمامات وسلوك المستهلك والقوانين والظروف السياسية ولاقتصاديه والوضع الاجتماعي ومستوى الدخل والمنافسة...الخ. بصورة عامة، السوق المحلية لا تستطيع أن تؤثر على هذه العوامل لأنها تقع خارج نطاق سيطرتها، أما السوق الغربية تكيف نفسها لهذه العوامل بصورة تمكنها من تحقيق أهدافها الموضوعية (النجار، 1998: 40).

إن من خصائص الأسواق الغربية أنها معروفة بـــ: جودتها العالية، إذ إن الجودة لهـــا تأثير كبير على الإقبال، وخدمة أفضل، كلنا نريد خدمة جيدة، لكن العمـــلاء يعرفونهـــا بطـــرق مختلفة، ويمكن تقسيم كل خدمة إلى أربعة عناصر: الـــسرعة – الكياســـة – المعرفـــة – حـــل المشكلات، وهكذا يضع كل شخص أوزاناً مختلفة في أوقات مختلفة بالنسبة لكل عنصر، ومـــن خصائص السوق الغربية، أسعار أقل: لقد نجحت استراتيجيات الأسعار المنخفـــضة لعـــدد مـــن الأسواق مع معياراً للجودة والخدمة حتى يشعر العملاء أنهم يشترون شيئاً له قيمة وليس الـــسعر فقط ، يرغب الكثير من المشترين أن يصمم البائع منتجاته بحيـــث تـــشمل بعـــض الملامـــح أو الخدمات التي يريدونها، هذا الأمر قد يوفر فرصة للبائع في سبيل تنمية مبيعاته لكن في المقابل قد تكون تكلفة تنفيذ هذا التكييف أو التصميم لمنتج أو خدمة ما عالية، والأســـواق الغربيـــة تجـــدها استراتيجية مربحة بخلاف السوق المحلي، والأسواق الغربية تعتبر التطـــوير المـــستمر للمنـــتج استراتيجية معقولة، والابتكار لمنتجات جديدة ورائعة يعزز وجودها. فالأسواق الغربية ذات نمو عالي تسرق الأضواء مثل: أسواق الالكترونيات الصلبة والروبـــوت والاتـــصالات عـــن بعـــد، والأسواق العربية بطيئة المواكبة لمثل هذه المنتجات، حيث أن هذه الصناعات تـــصبح عديمـــة الفائدة بسرعة كبيرة لأن الأسواق فيها سريعة النمو، وأي تقصير أو بطـــئ فـــي العمـــل يعنـــي الخروج من السوق و الخسارة، ومجرد تلبية توقعات العميل يحقق الرضى لـــه فكيـــف اســـتباق توقعاتهم، حتماً أن مثل هذا الأمر سيبهجهم، وسيكون أمر بقاء واستمرار تعامل العملاء شبه مؤكد (فلاح،2002: 19).

والأسواق الغربية، من حين إلى آخر تعمل على إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الـــصناعية، وهي الوسيلة الأكيدة التي تؤدي إلى إزالة العقبات في الدول الصناعية المتقدمـــة مـــن صـــياغة استراتيجية تغطي أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، مع الآخذ بالاعتبـــار النقـــاط التالية: إعادة صيغ بنية الاستهلاك على أساس الحاجات الاجتماعية، ووضـــع سياســـات جديـــدة للتصنيع بحيث تشمل وسائل الإنتاج وصناعات سلع الاستهلاك التي تلبي طلب الجماهير الواسعة معاً، وحتى يصبح بالإمكان إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الصناعي في الأسواق الغربية، تركز على المبادئ التالية (بشير، 1999: 374): تنسيق سياسات الاستثمار المباشر وغير المباشر، كـــذلك إقامة اندماج صناعي قطاعي بين الدول الصناعية وتوزيع سليم ورشيد لمزايا وتكاليف الانـــدماج والتكامل بين الدول الصناعية، وإقامة الأجهزة التنظيمية الملائمة لا نجاح مهام إعادة بناء الهيكل الصناعي.

ثانياً: تشجيع الاستثمار الأجنبي: عرَّف الاستثمار الأجنبي بأنه: تـــدفقات اســـتثمارية عبر الحدود تتم عادةً بواسطة شركات عابرة للحدود الدولية، حيث ينتج عنها تأسيس شـــركة أجنبية لمشاريع استثمارية خارج الدولة الأم في دولة أخرى مضيفة للاستثمار، بحيث يكـــون

للشركة عابرة الحدود حصة قد تزيد أو تقل عن 10٪ من ملكية الاستثمار، ويكون لها صوت في عملية إدارة الشركة، وبذلك يهدف هذا الاستثمار إلى تأسيس علاقة طويلة الأمد، يتضح من هذا التعريف أن الاستثمار الأجنبي قد بدأ يلعب دوراً مهماً في الدول العربية، ولعلّ ذلك ليس بمستغرب في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تمّ تطبيقها في مختلف الدول العربية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، حيث شكّل الترحيب بتدفقات رأس المال الخاص الأجنبي ركناً محورياً في هذه البرامج، فالكل دون استثناء يسعى إلى تشجيع المستثمرين الأجانب، وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك على افتراض أن الاستثمار الأجنبي هو أوسع أبواب النمو والتطور إن لم يكن الباب الوحيد (بابكر، 2004: 3).

وتنقسم الآراء في نظرتها للاستثمارات الأجنبية إلى ثلاثة آراء، الأول يقول إنها ضارة، والثاني يقول إنها نافعة، في حين يذهب الثالث إلى القول إنها شرٌّ لابد منه، ويعتبر الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد اليوم أحد أهم مقومات النمو، فالدول دون استثناء تسعى سعياً حثيثاً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بمختلف مشاربها ومصادرها (الاسرج، 2005: 227)، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك رغم التكلفة السياسية والاجتماعية المرتبطة بالسياسات التي تسعى الدول من خلالها إلى جذب هذه الاستثمارات. وسنستعرض الفوائد أو الأهداف التي تسعى الدول العربية لتحقيقها من خلال الاستثمارات الأجنبية، ثم سيتم بعد ذلك التطرق إلى تكلفة استقطاب الاستثمار الأجنبي على اقتصاد الدول العربية. تسعى الدول العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق أهداف تنموية عدة أو للتغلب على الكثير من عوائق التنمية، ولعل أهم هذه الأهداف تتمثل في تحقيق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج الوطنية والوصول بالاقتصاد الوطني إلى ما يعرف بحالة الاستقرار الاقتصادي، التي هي أهم وآخر مراحل التنمية الاقتصادية والتي تجاهد الكثير من الدول العربية للوصول إليها، من المعروف أن الدول التي تمكنت من الوصول إلى مرحلة قريبة من حالة الاستقرار الاقتصادي على مستوى العالم محدودة، وذلك من خلال تمكنها من الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج (رأسمال، أيدي عامله، مواد أوليه)، لكن في المقابل يبقى الكثير من الدول في مرحلة السعي للوصول إلى هذه الحالة. ويعود السبب في عدم نجاح كثير من الدول العربية في الوصول إلى حالة التشغيل الكامل أو الاستقرار الاقتصادي إلى عوامل مناخ الاستثمار منها الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية والأوضاع الإدارية والأوضاع القانونية، لعل أهمها الخلل والتباين الكبيرين بين المقومات المختلفة التي تملكها هذه الدول من عوامل الإنتاج. فعلى سبيل المثال حين تملك دولة ما الكثير من الموارد الأولية نجدها تعاني من نقص كبير في عوامل الإنتاج الأخرى (رأسمال، تقنية، أيدي عاملة) اللازمة لاستغلال هذه الموارد الأولية، أو أنها قد تملك

الكثير من العمالة، لكن لا تملك رأس المال اللازم لتأهيل ومن ثم توظيف أعداد كبيرة من هذه العمالة (البلبل، 2003: 30).

والجدير بالذكر أن الموارد الأولية والأيدي العاملة تعدّ من أكثر عوامل الإنتاج وفرة مقارنة بالعوامل الأخرى كرأس المال أو التقنية ما يجعل الطلب على هذه الأخيرة مرتفعاً جداً من خلال سعي البلدان العربية الحصول على حصة منها عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي سواء من خلال قوانين الاستثمار أو إنشاء المناطق الحرة، وينقسم الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية إلى قسمين(علي، 2005: 231): أولاً الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتوجه مباشرة إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية وهو من أكثر صور الاستثمار انتشاراً وأكثرها تفضيلاً من قبل الدول لما يوفره من قيمة مضافة كبيرة للدول المستقطبة عن طريق فرص العمل التي يوفرها والتقنية التي يجلبها، لكنه في الوقت نفسه يعتبر أكثرها مخاطرة وذلك لصعوبة خروجه من الدول التي يدخلها، وهو كذلك يعتبر من الاستثمارات طويلة الأجل التي تحتاج عوامل كثيرة منها المناخ الاقتصادي العام والإطار القانوني ودرجة الانفتاح والشفافية، وكذلك الوضع السياسي المستقر والذي تفتقده الكثير من الدول رغم الفرص الكبيرة والواعدة التي توفرها. ثانياً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والذي عادة ما يتوجه إلى أسواق المال في الدول التي لا تتمتع بأسواق مال أو أنظمة مصرفية ناضجة. ويتسم هذا النوع من الاستثمار بطبيعته المضاربية قصيرة الأجل، ما يجعله غير مفضل من قبل الدول الساعية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية لما يمثله من خطر على اقتصاد الدولة المستقبلة سواء من خلال المضاربات في أسواق المال أو العقار، وعند انسحاب هذه الاستثمارات تخلف وراءها خسائر وأضراراً كبيرة، مثل انهيار أسواق المال أو شح السيولة في النظام المصرفي، كما حدث في العام 2008 في الإمارات، حيث انسحب ما يقارب المليار درهم في ثلاثة أشهر بين شهري تموز وأيلول، ما أدى إلى تراجع كبير في أسواق المال كان قريباً من الانهيار، وكذلك إلى شح كبير في السيولة في النظام المصرفي، ما اضطر المصرف المركزي ووزارة المالية إلى ضخ ما يزيد على 120 مليار درهم في النظام المصرفي (خضر ،2009: 13).

فيما يتعلق بوضع الدول العربية فلا شك أنها تعاني " عدا دول الخليج " من نقص وتباين كبيرين بين مستوى الأيدي العاملة والموارد الطبيعية من جهة وبين مستوى رؤوس الأموال المطلوبة لتوظيفها واستغلالها. فالوطن العربي، الذي يربو عدد السكان فيه على 300 مليون نسمة يشكل الشباب أكثر من نصفهم، يتمتع بمميزات نسبية كبيرة في الكثير من القطاعات ابتداء بالقطاع الزراعي مروراً بقطاع التعدين وانتهاء بقطاع السياحة

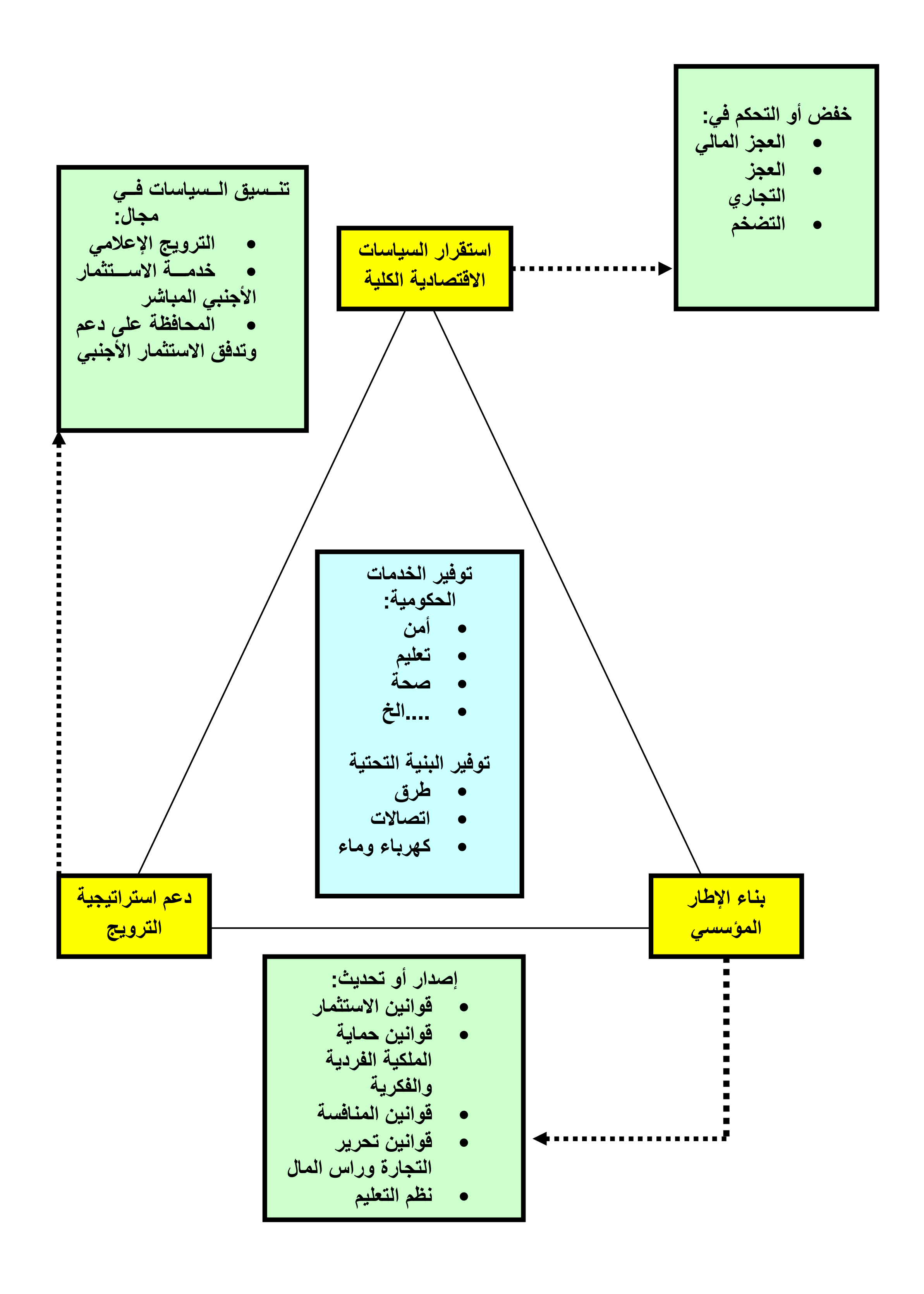
والخدمات المختلفة(علي،2005: 253)، كما يملك مميزات كثيرة في القطاع الصناعي ما يمثل فرصاً استثمارية واعدة، لكن بسبب النقص في رؤوس الأموال تعاني الكثير من الدول العربية من تخلف البنى الاقتصادية ومشكلة بطالة عالية، ولعل الحل الوحيد لهذه الدول في الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل وحالة الاستقرار والقضاء على مشكلتي البطالة والفقر هو الاستثمار الأجنبي، لذلك يمكن تفهم سعي الدول العربية غير النفطية الحثيث لاستقطاب الاستثمارات سواء العربية أو الأجنبية لإيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشباب الداخلين إلى سوق العمل ولتطوير قطاعات الزراعة والصناعة عن طريق استقطاب الاستثمارات التقنية.

أما في ما يتعلق بدول الخليج فالوضع يختلف تماماً، فدول الخليج لديها احتياطات مالية كبيرة، في حين أنها تعاني من نقص شديد في الأيدي العاملة ما دفعها " مجبره" إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية التي وصلت نسبتها في بعض دول الخليج إلى 70 ٪ من قوة العمل، كما أن قطاعاتها الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة لا تمتلك مقومات المنافسة سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي فيما عدا قطاع البتروكيماويات. لذلك يتضح أن العوامل التي تدفع الدول بشكل عام إلى تقديم الكثير من التنازلات الاقتصادية "الإعفاءات الضريبية" والسياسية "إعفاء الاستثمارات من الخضوع للكثير من القوانين السارية" والثقافية "نتيجة الانفتاح والتخلي عن الكثير من القيم الاجتماعية والثقافية " لا تتوافر في دول الخليج ما يعني عدم حاجتها للاستثمارات الأجنبية فيما عدا ربما الاستثمارات التقنية في قطاعي الطاقة والبتروكيماويات، الأمر الذي عفاها من الاستثمار الأجنبي، والذي هو بالنسبة للدول العربية " لابد منه"، في حين أنه بالنسبة لدول الخليج لا داعي له (بابكر، 2004: 11).

والشكل التالي يبين المكونات الأساسية لخطة جذب الاستثمار، ودعم الاستثمار المباشر للدول العربية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 2009: 67).

شكل رقم (2)

المكونات الأساسية لخطة جذب الاستثمار المباشر ودعمها



وتشير بيانات تقرير الاستثمار في العالم لعام 2007 الذي تصدره وكالة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (الأونكتاد) إلى أن الدول العربية استقطبت 62,2 مليار دولار عام 2006 من أصل 1300 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 4.7٪ من هذا الإجمالي. وبالمقابل تتركز هذه الاستثمارات بثلاث مجموعات: المجموعة الأولى: التي استقطبت الجزء الأكبر من الاستثمارات هي السعودية 18مليار دولار، ومصر 10 مليار دولار، والإمارات 8,3 مليار دولار، حيث استحوذت على أكثر من 58٪ من الاستثمارات الموجهة للدول العربية. المجموعة الثانية: وهي تونس والمغرب والأردن ولبنان وقطر، استطاعت أن تستحوذ على مبالغ متسقة مع حجمها. أما المجموعة الثالثة: الجزائر والتي استقطبت 1.8 مليار دولار وهو لا يتلاءم وحجم اقتصادها وهي ثالث اقتصاد عربي بعد السعودية والإمارات، بسبب تباطؤ عملية الإصلاح فيها. كما أن السودان استطاع أن يجذب مبالغ 3.5 مليار دولار في قطاع النفط وكذلك ليبيا ولكن بدرجة أقل، انظر الجدول التالي:

جدول رقم (11)

الاستثمارات العربية البينية المسجلة خلال الفترة 1995 – 2009 (مليون دولار)

الدولة	1995	1997	1999	2001	2003	2007	2009
الأردن	35.7	10.6	24.2	27.6	22.0	25.2	28.1
الإمارات	----	----	176	215	219.5	222.6	231.2
البحرين	13	----	14	217.4	161.6	163.2	166
تونس	54.7	135	506	69.1	77.0	80.3	83.5
الجزائر	3.5	----	85.8	350	56.6	59.7	62.4
السعودية	12.2	27	82	651.4	718.9	721.3	724.6
السودان	38.8	142.5	151.7	554.9	569.4	571.2	575.3
سوريا	33.5	328	224	43.5	48.5	51.7	53.5
سلطنة عمان	4.2	18.7	45.8	----	----	----	----
فلسطين	250	24.8	----	----	----	17.3	21,8
قطر	----	----	58	65.5	70.5	73.1	76.3
الكويت	----	----	----	----	----	69.3	76.7
لبنان	157.8	312	500	225	652	631.5	634
ليبيا	----	----	----	85	84.7	87.7	91.2
مصر	455	532	277	96.5	102.4	112.2	116
المغرب	59.8	48	22.2	39.5	14.8	15.7	17.4
اليمن	11.9	11	16.7	6.5	14.4	17.2	18.8

المصدر: (خضر، 2009: 17)

الاستثمارات العربية البينية، إذ ساهمت بمقدار 28٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة للمنطقة العربية حيث بلغت 17.58 مليار دولار عام 2006 بينما وصل إجمالي المخزون المتراكم خلال عشر سنوات الأخيرة أكثر من ثمانين مليار دولار، وهي جزء بسيط من الموارد المالية العربية المودعة في المصارف الأجنبية والتي تقدر بين تريليون وتريليون ونصف تريليون دولار أمريكي (عبد الحميد، 2009: 28)، وفي ظل تدهور البيئة الاستثمارية وارتفاع القيود على ممارسة الأعمال فإنه من الصعب الطموح باجتذاب هذه الأموال التي تسهم في تمويل التنمية في الدول المتقدمة والتي تقدم الثقة والاطمئنان للمودعين والمستثمرين. وتشير بيانات البنك الدولي فيما يتعلق بالقيود على ممارسة الأعمال إلى أن الدول العربية تعاني بشكل كبير من تدهور بيئة الأعمال وارتفاع تكاليفها وتفاقم المخاطر.

المطلب الثاني:

تكريس التبعية الاقتصادية

يخدم النمو الاقتصادي في الدول العربية بالدرجة الأولى مصالح الدول الصناعية ومن ثم قد يعود بالنفع على طبقة محدودة من أبناء المجتمع في الدول النامية، ما تزال الدول العربية تابعة للدول الصناعية ابتداءاً من المواد الغذائية صعوداً إلى الآليات والأسلحة، وهذه هي احد مظاهر التبعية الاقتصادية، أمّا التبعية تكمن في كيفية النمو الاقتصادي في المنطقة العربية كاستمرار للتخطيط الذي وضعته لنا الدول المستعمرة منذ الاستعمار العسكري المباشر (حمد، 2004: 238)، اقتصاديات تلك البلدان في تلك المرحلة كانت بدائية، فقد طبق الاستعمار نوعين من السياسات وهما: أولاً: شلّ العلاقات التجارية بين الكيانات كي لا تُنشأ بينها مرافق عامة، يمكن أن تسهّل في المستقبل انبعاث حركة اقتصادية متكاملة، وبهذا قطع الطريق على إمكانية نشوء تكتلات اقتصادية يمكن أن تسبب للغرب أية ضغوط في المستقبل البعيد. ثانياً: وُضع استراتيجية لتقسيم الأدوار الاقتصادية بين الدول المستعمَرة والمستعمِرة على النحو الآتي: خُطّطت اقتصاديات كل دولة مستعمَرة حسب احتياجات الدولة المستعمِرة، فنجم عن هذا تخصص الدول مستعمَرة في إنتاج الخامات والمحاصيل الزراعية وتصديرها، بينما تخصصت الدول المستعمِرة في تصنيع البضائع الجاهزة والآلات وتصديرها. هذا التخصص كان العامل الرئيسي في زيادة الهوة بشكل مطّرد بين الدول الغربية ومستعمراتها من البلدان العربية بمرور الزمن (الدجاني، 1990: 79). فالدول الغربية واصلت طريق التصنيع والتقدم التقني بخطى حثيثة، بينما ظلت بلادنا مستودعاً للمواد الأولية وسوقاً للبضائع الجاهزة حتى أصبح هذا تكاملاً عضوياً بين هذين القطبين.

وسنتناول هذا المطلب في الفقرتين الآتيتين:

أولاً: تحجيم الإنتاجية العربية.

ثانياً: الانتقاص من القدرات العربية.

أولاً: تحجيم الإنتاجية العربية: مما لا شك فيه أن الهدف النهائي من اشتباك دولتين في حرب ما هو تحقيق النصر لإحداهما والهزيمة للأخرى، ما دام أن النصر هو الهدف النهائي فإن الاقتصاد بكامله يرصد لهذا الهدف والعمل على تحقيقه، وأهم القرارات التي تصدرها الدولة المحاربة هو ذلك القرار الذي يفصل بين مطالب المواطنين والدولة فتخصص

الدولة أقل قدر من الموارد للمدنيين أما الجزء الأكبر من تلك الموارد فيجب أن يسخر لكسب الحرب، فالسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة المحاربة يجب أن تهدف أول ما تهدف إليه إلى تخفيض مستوى الاستهلاك إلى أدنى حد ممكن فكلما انخفض الاستهلاك العام كلما انخفض الإنتاج الكلي المخصص لذلك الاستهلاك وكلما أصبح بالإمكان توفر مزيد من الموارد التي كانت تخصصه لإنتاج السلع الاستهلاكية وتوجيهها لإنتاج السلع الحربية التي تحتاجها الدولة، إن التدخل الحكومي في زمن السلم لا يتخذ شكلاً مباشراً في أغلب الأحوال حيث تترك الدولة معظم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. أما في زمن الحرب فهو وضع استثنائي، فلا بد من تدخل الحكومة بشكل مباشر وعلى نطاق واسع وذلك لضمان تأمين حد الكفاية من السلع الاستهلاكية لجميع فئات الشعب حتى لا ينخفض المستوى المعيشي ويتحقق الصمود في الجبهة الداخلية. (عوض الله،2006: 247).

ومن الطبيعي أن هناك مشاكل اقتصادية ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى حسب إمكانيتها الطبيعية ومستوى التطور العلمي فيها ويمكن أن تحدد المشاكل التي تعترض تنفيذ السياسة الاقتصادية للإعداد للحرب بما يلي: أولاً: عدم توفر جميع الموارد داخل الدولة مما يزيد احتمالات النقص المفاجئ بسبب مقاطعة اقتصادية أو حصار أو قصور الموارد عن تلبية الحاجات. ثانياً: الزيادة الهائلة في الإنتاج من أجل الحرب تؤدي إلى توقف بعض الصناعات التي تأتي في أسبقية متأخرة مثل المباني ومصانع الأثاث. ثالثاً: ازدياد الطلب الكلي على الأيدي العاملة والسلع لسد احتياجات الحكومة، مما يؤدي إلى نقص المعروض من السلع لحاجة الاستهلاك المدني فيتسبب هذا في ارتفاع الأسعار(رمزي، 2005: 55).

وضع الدولة الاقتصادي والمالي والسياسي، يقوم بتحديده رجال الاقتصاد والمال والسياسة، ويعدّ من أهم سمات التسلح في العصر الحاضر، نظرا لتطوره الكبير وتعقيداته وارتفاع كلفته وضرورة تحديثه بشكل يتوافق مع أفضل المبتكرات العلمية - التكنولوجية، ليكون في المستوى المناسب لمواجهة العدو المحتمل، وبسبب هذه السمات، أصبحت طموحات سياسة التسلح مرهونة بقدرة اقتصاد الدولة على تحمل نفقات التسليح المتصاعدة، واستيعاب انعكاسات هذه النفقات غير الإنتاجية على النمو الاقتصادي العام وحجم البضائع الاستهلاكية المطروحة في الأسواق وصحة القطاعات الصناعية المدنية الاستهلاكية كلها، والأسعار والتضخم والبطالة، وبالإضافة إلى ذلك بأن تحديد سياسة التسلح، وبالتالي تكاليفها، مرهونة بالمبالغ التي تستطيع الدولة اقتطاعها من الدخل الوطني العام لأغراض الدفاع، على حساب النفقات العامة الاجتماعية، الصحة، التعليم، المواصلات، الإسكان... الخ وبالانعكاسات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن ذلك الاقتطاع، وطبيعة البنية الاجتماعية – السياسية للدولة

وقدرتها على تحمل الانعكاسات واستيعابها، وأقرب مثال حي وواقعي عن الإمكانات المالية للدول العربية، هو أن مقدار الناتج القومي للدول العربية قاطبة يناهز الـ 2.785 مليار دولار خلال العام المالي (2004–2005) أنفق منه في العام المذكور حوالي 134.48 مليار دولار على الأمور الدفاعية، أي بنسبة عامة متوسطة تقدر بـ 13.6 من الدخل القومي للدول العربية، وهذا الإنفاق توزع كالتالي: دول مجلس التعاون الخليجي الست حوالي 951.33 مليار دولار، دول المغرب العربي الخمس حوالي 17.6 مليار دولار، ودول الطوق العربية مصر والأردن وسوريا ولبنان حوالي 736.6 مليار دولار، وباقي الدول العربية الأخرى السودان واليمن حوالي 425.1 مليار دولار، باستثناء كل من العراق، وجيبوتي، والصومال والسلطة الفلسطينية. نظرا للأوضاع المضطربة في هذه الدول (المهدي، 2007: 82).

عاشت المنطقة العربية العديد من الحروب ولعل أبرزها وأقدمها الحرب العربية الإسرائيلية، والتي عرفت أربع محطات رئيسية حرب 1948 و1956 و1967 و1973، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 1982 والذي انتهى باحتلال جنوب اللبناني. ولعل أبرز نتائج هذه الحرب الطويلة الاحتلال الكامل لفلسطين وتدهور أوضاعها الاقتصادية وانتشار معدلات الفقر بين شعبها في غزة والضفة الغربية، وأيضاً احتلال الجولان، كما مرت المنطقة بأزمات الخليج المتعددة الأولى بحرب إيران العراق والتي استمرت لنحو عشر سنوات، ثم أزمة الخليج الثانية بغزو العراق للكويت ووجود القوات الأمريكية والأوروبية بالمنطقة، ثم احتلال العراق في آذار من عام 2003. كما كانت هناك الحرب الأهلية في لبنان والتي استمرت خمسة عشر سنة (1975 –1990) والحرب الأهلية في اليمن 1994، والحرب الأهلية في السودان والتي بدأت مع منتصف الثمانينيات ولم تنته بعد على الرغم من إعلان اتفاق للسلام هناك بين الحكومة وحركات التمرد في الجنوب والحرب الأهلية في الصومال التي بدأت منذ أوائل الثمانينيات ولا تزال قائمة (صارم ،2004: 62).

وهذه الحروب لها تكاليفها الاقتصادية المرتفعة، فبالنسبة للعراق مثلاً كانت احتياطياته من النقد الأجنبي تقدر بنحو 32 مليار دولار، ومع انتهاء الحرب الإيرانية العراقية بلغت ديون العراق نحو 70 مليار دولار. وفي التجربة اللبنانية تشير التقديرات إلى أن الخسائر الاقتصادية لفترة عام ونصف فقط قبل منتصف الثمانينيات نحو 2.5 مليار دولار. كما أن الخسائر التي منيت بها البلدان العربية من جراء حرب الخليج الثانية قدرت بنحو 168.5 مليار دولار تمثلت في خسائر عوائد النفط والتجارة والتدفقات المالية والسياحة وعودة نحو 2 مليون عامل من العراق والدول الخليجية إلى بلدانهم. ولا يمكن أن تختزل خسائر الحروب على الموارد المادية للدولة فقط ولكن في تحويل الموارد أيضاً إلى مشتريات عسكرية بدلاً من

توجيهها لخطط التنمية وتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد، ففي سورية مثلاً أنفق ما مقداره نحو 70٪ من موازنتها السنوية على التسليح لعدة سنوات، كما أنفقت بلدان الخليج نحو 150 مليار دولار خلال العشر سنوات الماضية على ما يسمى "التنمية العسكرية". كمـا أن حالــة مصر تشير بوضوح إلى هذا التحول للموارد فهي تحصل على معونات من الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً تقترب من 1.2 مليار دولار، كان بالإمكان توجيهها إلى رفع معدلات الإنتاج والإسراع بعملية التنمية لتحسين أوضاع نحو 48٪ من الشعب المصري يعيشون تحت خــط الفقر بحجم إنفاق دولارين في اليوم (حمــد، 2004: 261)، ولا ننــسى أن الحــرب علــى الإرهاب طرحت تحديات خطيرة أمام التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، بما فــي ذلــك مضايقة العرب المنتشرين في أرجاء المعمورة وتقييد فرص اكتسابهم المعيشية.

ثانياً: الانتقاص من القدرات العربية: تشغل القدرات العربية الاقتصادية موقعا مركزيــا فــي إستراتيجية التنمية الاقتصادية، إن جوهر القدرات العربية الاقتصادية يكمن في تقليص أسباب الانتقاص من القدرة العربية " استقلال القرار الاقتصادي"'، من جهة، وتعظيم روافع مضاعفة' القدرة التنافسية الاقتصادية'، ولعل الجديد هو الجمع بين هــدف تعظــيم التنافــسية والقــدرة الاقتصادية للدول العربية، إذا أرادت الأمة مواجهة مصادر التهديد الخارجي والداخلي للأمن الاقتصادي القومي، وذلك انطلاقا من التسليم بأن كل من الهدفين يعزز الآخر، طالما يراعــي الحفاظ علي التوازن الدقيق بينهما،فلا يجور أحدهما علي الآخر.

وتتمثل' القدرة العربية الاقتصادية' في مقدار سيطرة الدولة علي معدل واتجاه التنميــة الاقتصادية وقدرتها علي مقاومة العواقب السلبية للمؤثرات الخارجية، وكما يقول الــصينيون أصحاب الخبرة الأهم في الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمار ومضاعفة الصادرات، فإن ثمة سلطة اقتصادية' غير قابلة للتوزيع' لا ينبغي بحال من الأحوال تقاسمها مع بلــدان أخــري، وتوجب أن تنفرد بها الدولة الوطنية، في مقدمتها اختيار النظام الاقتصادي وملكيــة المــوارد الطبيعية والسيطرة علي السوق المحلية والمشروعات الحاكمة والتكنولوجيات الحرجة. وأمــا السلطة الاقتصادية" القابلة للتوزيع' بتقاسم اتخاذ القرار مع الآخرين، فإنه يتمثل فيما يترتــب علي عملية الانفتاح من جذب للاستثمارات الأجنبية وما تمليه إدارة العولمــة مــن سياســات اقتصادية، بيد أنه ينبغي إدراك أن مثل الانتقاص من "القدرة العربية الاقتصادية" يتباين حسب القوة الاقتصادية لهذه الدولة أو تلك (عبد الحميد، 2000: 118).

ويمثل تعظيم القوة الاقتصادية الوطنية وتعاون البلدان العربية والتكامل الاقتــصادي الإقليمي روافع رئيسية لمجابهة نزعات التعدي علي القدرة الاقتصادية من جانــب حكومــات

وشركات القوي الاقتصادية الكبرى في ظل نظام اقتصادي عالمي وضعت الأخيرة قواعده بما يعزز هيمنتها الاقتصادية، وذلك استنادا إلي اختلال' توازن القوي' لصالحها وإن تسترت شعارات زائفة عن توازن المصالح (الثنيان، 1990: 19). وانطلاقا من التفاعل المتبادل بين السبب والنتيجة في تشخيص الانتقاص للقدرات العربية الاقتصادية، نوجز فيما يلي التحدي والاستجابة:

أ- الاستجابة لتحدي التأخر الصناعي التكنولوجي وما يترتب عليه من انخفاض لمستوي التنمية الاقتصادية والضعف النسبي للقوة الاقتصادية حيث تفرض نفسها ضرورات: الارتقاء بالتصنيع واللحاق باقتصاد المعرفة لمضاعفة إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة والمحتوي المعرفي الأرقى لتعظيم الوزن النسبي للاقتصاد العربي إقليميا وعالميا بما يعزز دوره في وضع قواعد إدارة العولمة ويضاعف نصيب الوطن العربي من فرص العولمة الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي الوطني لتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام بالاعتماد علي قطاعات الإنتاج السلعي وتقليص الاعتماد علي مصادر الدخل الريعية (المنذري، 1999: 37).

ب- الاستجابة لتحدي تدني الدخل وعدم عدالة توزيع الدخل والثروة حيث تفرض نفسها ضرورات: تعزيز آليات تحقيق تكافؤ الفرص وخاصة بالارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية للتحرر من فقر القدرة برفع إنتاجية العمل ومضاعفة الدخل.

ج- الاستجابة لتحدي الانكشاف الخارجي للاقتصاد العربي حيث تفرض نفسها ضرورات: ضبط سياسات التحرير الاقتصادي علي نحو يجمع بين مضاعفة مكاسب تعظيم التنافسية وحماية القدرة الاقتصادية الوطنية وتقليل مخاطر الصدمات والضغوط الاقتصادية الخارجية وتوسيع فرص المشاركة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق وفورات النطاق اللازمة للتقدم الصناعي التكنولوجي مع تعميق التكامل الاقتصادي العربي لبناء أسس التكافؤ في الاقتصاد المعولم (أمين، 2003: 53).

د- الاستجابة لتحدي فجوات الموارد الغذائية والمائية، حيث تفرض نفسها ضرورات: تعزيز الأمن الغذائي بتعظيم الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وبتطوير البحوث الزراعية لرفع إنتاجية وحدة الأرض المزروعة واستصلاح واستزراع الأراضي المتاحة ووقف أي شكل للاعتداء علي الأرض الزراعية وتعزيز الأمن المائي وتقليص فجوة الموارد المائية،

بترشيد وتعظيم استخدام الموارد المتاحة وتنمية المصادر الجديدة بتطوير تكنولوجيا تحلية المياه (الثنيان، 1990: 42).

هـ- الاستجابة لتحدي فجوات الموارد المعرفية والتكنولوجية والبشرية، حيث تفرض نفسها ضرورات: تقليص مخاطر الفجوة المعرفية والتكنولوجية بتطوير قاعدة البحوث العلمية الأساسية، وتوفير حوافز البحث والتطوير التكنولوجي، ووقف التسرب من التعليم الأساسي وتحسين التعليم الفني والتوسع في التعليم العالي العلمي والهندسي علي أساس مبدأي العدالة والكفاءة وضمان الارتقاء بالجودة والاستجابة للمتغيرات في الطلب علي العمل، وخفض معدل نمو السكان وتنظيم هجرة العمالة، مع توفير فرص التدريب للعمالة غير الماهرة وغير المؤهلة(محمد، 1984: 23).

و- الاستجابة لتحدي التهديدات الجديدة لتدهور البيئة والجريمة الاقتصادية والإرهاب، حيث تبرز ضرورات: حماية البيئة بوقف هدر الأرض المزروعة وتقليص تلوث التربة والماء والهواء، والمشاركة في مجابهة مخاطر المتغيرات المناخية العالمية، ومكافحة الجريمة الاقتصادية وخاصة الفساد الكبير والصغير.

المطلب الثالث:

تفكيك البنية الاقتصادية العربية

تتنافس القوى العالمية من أجل الحصول على منافع من الدول العربية، وأضحت الدول العربية بين سندان الأطماع الدولية ومطرقة الأطماع الإقليمية، ويبدوا ان النسق العربي مبعثرا متصدعا، ويقف على شفير الهاوية بين اختلاف وخلاف، وتنافس ونزاع، ويتوجب أن يشرع النظام الرسمي العربي بالتقويم الاقتصادي لواقعه، وفق معايير النسق والتكامل الاقتصادية – التنمية الزراعية – السلة الغذائية– القدرة البشرية – التنمية الشاملة – الاكتفاء – تقييم التحالفات الدولية والإقليمية وأثرهما على تماسك النظام الاقتصادي العربي. تشهد القدرة الاقتصادية العربية تفكيك شامل اليوم، واستنزاف للموارد، وقد أصبحت دول العالم العربي تواجه تهديدات وشيكة ومحتلمة، تقع ضمن مرتبة المخاطر الكبرى، ولعل أبرز تداعيات تفكيك حزمة الاقتصاد العربي: غياب التكتل الاقتصادي العربي من خلال وجود سوق عربية مشتركة، وتشظي النظام الرسمي العربي وانهيار مرتكزات الأمن القومي، والدخول في تكتلات اقتصادية أجنبية مثل الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، ومخططات الشركات المتعددة الجنسيات التي تخلق الصراعات والعنف في المنطقة (منظمة العمل العربية، 2005: 16). ويشهد العالم العربي فوضى سياسية وعسكرية واقتصادية، وتفكيك شامل للاقتصاديات العربية، في ظل عولمة الإمبريالية وتعاظم دور الشركات الخاصة في الهيمنة على القرار الدولي. وسأتناول هذا المطلب تحت الفقرتين التاليتين:

أولاً: مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ثانياً: مشروع الأورومتوسطية.

أولاً: مشروع الشرق الأوسط الكبير: تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لأعضاء مجموعة دول الثمانية الصناعية بمشروع الشرق الأوسط الكبير مع بداية القرن الحادي والعشرين، على دعوة إعادة تشكيل منطقه الشرق الأوسط عبر الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبما يكفل الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها، والمشروع ينطلق من حقيقتين غاية في الأهمية وهما أن هناك تدهورا كبيرا في الأوضاع العربية بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية، مما دفع إلى ضرورة البدء بإصلاح هذه الأوضاع قبل إن تتفاقم أكثر مما هي عليه الآن، والحقيقة الثانية هي إن هذه الأوضاع

المترهلة تشكل دافعا قويا لنمو الإرهاب والجريمة الدولية والتطرف مما يتطلب ضرورة وضع حد لهذه الظواهر المقلقة (العنابي، 2004: 123)، واستكمالا للسيناريوهات الأمريكية التي أخذت بالظهور بعد أحداث الحادي عشر من أيلول والتي كانت ذريعة لإعلان ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية حربا شاملة على الإرهاب بدأتها بشن الحرب على أفغانستان والعراق، برز على الساحة السياسية وثيقة تحمل مشروعاً أمريكياً عرف " بمشروع الشرق الأوسط الكبير" المتمثل في إعادة رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط من خلال إعادة تشكيله، ويعتبر هذا المشروع الشرق أوسط منطقة على مفترق طرق مقرراً أن البديل هو الطريق إلى الإصلاح من خلال تغيير أنظمة الحكم وإدارة شؤون الشرق الأوسط من منظور أمريكي. يحدد هذا المشروع الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة الثمانية، أولويات الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى الحفاظ على مصالحها ومصالح حلفائها "دول الثمانية" من خلال الدفع باتجاه إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط عبر الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ويرمى هذا المشروع إلى تغيير سياسي على المدى الطويل من خلال تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وهو ما سبق لكثير من المسؤولين الأمريكيين أن أشاروا إليه بمصطلح تغيير الأنظمة (بيرزات، 2008: 25-30).

جغرافية الشرق الأوسط الكبير تضم 22 بلداً من الجامعة العربية و5 بلدان غير عربية هي تركيا، إسرائيل، إيران، أفغانستان، وباكستان، أي مجالاً يعيش فيه 650مليون ساكن وهو ما يقارب 11٪ من سكان العالم ويحتوي على 4٪ من خيرات العالم، لكن لا تحتل كل البلدان المكانة ذاتها، فإذا كانت باكستان تمتلك السلاح النووي وتركيا تختص باقتصاد مزدهر والمملكة العربية السعودية تملك أكبر مخزون من النفط في العالم (26٪ من مخزون العالم) فإن إسرائيل تتميز بكونها تجمع القوة والخبرات في الوقت ذاته. خلاصة القول إن الشرق الأوسط الجديد مجال شاسع، متنوع ومجزأ بحيث يستحيل تحويله إلى كيان جيوسياسي متماسك وموحد (فؤاد، 2005: 45).

يلاحظ ظاهرياً أن مشروع الشرق الأوسط الجديد وكأنه يهدف إلى النهوض بالمنطقة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا إلا أنه يخفي خلف خطوطه العديد من الأهداف التي تتمثل بالقضاء على الهوية الإسلامية والعربية ودمجها في الهوية العالمية المتمثلة بالعولمة وما تحتويه من أفكار ومؤثرات على العقل والعقيدة، إن الدول الغربية تحاول إنهاء مخاوفها من احتمالات المستقبل في الشرق الأوسط من خلال دمجها بنوع من التعاون المحلي والذي يشمل إسرائيل وإيران الفارسية. إن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تسعى إلى تعميق مفهوم ومضمون التبعية الاقتصادية للعالم الغربي إذ إن أهم العوامل التكنولوجية التي تقوم

على استيراد التقنيات والخبرة الفنية والقروض الخارجية التي جعلت طبيعة السياسات المملاة على المنطقة قيداً كبيراُ يطبق على رقبة الاقتصاديات العربية وتأكيدا للتبعية مع عدم إمكانية التمرد عليها يعمق ذلك إيداع الفوائض المالية النفطية العربية لدى المؤسسات البنكية الغربية التي تقوم باستثمارها وفق مصالحها، وتحجبها أيضا وفق مصالحها وتحرم استثماراتها في البيئات الاستثمارية العربية المناسبة وذلك من خلال ترهيب أصحابها بالادعاء أن الدول العربية تعاني من حالة عدم استقرار سياسي واجتماعي.

ويرمي مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى الهيمنة على اقتصاد الدول العربية، وحل أزمات "إسرائيل" الاقتصادية وتهميش دور العرب ودور مصر في التاريخ المعاصر وتولّي قيادة المنطقة والمساومة عليها مع التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم. فالشرق الأوسط الكبير هو المشروع الصهيوني للهيمنة الإقليمية على الوطن العربي وهيمنة اليهودية العالمية على العالم، وجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الكونية الشاملة للولايات المتحدة، وبالتالي يصعّد دور "إسرائيل" من الوكيل الإمبريالي إلى دور الشريك للمحافظة على المصالح الاقتصادية والأمنية للطرفين وتكليف "إسرائيل" بمهمّة عسكرية واقتصادية لاستغلال ثروات المنطقة والمحافظة على تبعية العرب لها وللولايات المتحدة الأمريكية، وتتطابق التصوّرات والمواقف الأمريكية والأوروبية مع الإسرائيلية في استغلال الثروات العربية والهيمنة على الوطن العربي وتصفية قضية فلسطين ومحاربة العروبة والإسلام، وفي العمل المشترك لتفتيت الوطن العربي واحتلاله واستغلال ثرواته والقضاء على الحكومات والأحزاب القومية والمشروع القومي والنظام العربي ونهب نفطه وثرواته(العنابي ،2004: 133) .

إن الكل يعلم أن جوهر السياسة الأمريكية لا تقتصر على حل النزاع العربي – الإسرائيلي بل تهيئة الأجواء أيضاً لإقامة النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وتهدف جميع المخططات إلى تأمين هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العربي وفرص الهيمنة الصهيونية على البلدان العربية، وقامت مراكز البحث ودوائر صنع القرار في الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بوضع المخططات لإخراج نظام إقليمي جديد إلى حيز الواقع، انطلاقاً من أن تنامي المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية بين الأطراف المتنازعة يُبعد أسباب النزاع والحروب، ويقود إلى اللجوء إلى الوسائل السياسية لحل الخلافات، وألغى مجلس التعاون الخليجي في 30 أيلول 1994 المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة مع العدو الصهيوني، وساعدت هذه الخطوات التي اتخذتها الأطراف العربية على فتح الآفاق لإقامة النظام الإقليمي الجديد.

ثانياً: مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما بمشروع الشراكة الأورومتوسطية، بدأ الاتحاد الأوربي عام 1995 مشروعا طموحا في برشلونة بغية تحقيق شراكة سياسية واقتصادية وثقافية حقيقية مع الدول الواقعة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. أن عدد المشاركين بالعملية بلغ في البداية 10 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليصبح الآن 27 دولة ومن الدول المجاورة لحوض البحر المتوسط، الدول العربية منها (المغرب، تونس، الجزائر، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، السلطة الفلسطينية) (بيبرس، 2004: 158)، وقد هيمنت روح الشراكة الحقيقية، وكانت أسباب ذلك على نحو خاص تخفيف حدة التوتر القائم في الوضع السياسي فيما يتعلق بنزاع الشرق الأوسط من خلال إبرام اتفاقيات أوسلو عام 1993، أما في الأعوام اللاحقة فقد اتسم تطبيق الشراكة الأوروبية المتوسطية بطابع مخالف للآمال المعقودة عليه، قامت الصيغة المبتكرة للشراكة في الأصل على قاعدة التوزيع إلى سلال ثلاث مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا وهي الشراكة السياسية والأمنية الهادفة إلى خلق منطقة للسلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط والشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة حتى عام 2010 والشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والبشرية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط، ولكي يكلل تطبيق هذه الفكرة بالنجاح فإن الأمر يتطلب وجود تلاحم بين هذه السلال الثلاث. فقد اقتضت الحاجة الإسراع في تصحيح الفرضية القائلة إن الانفتاح الاقتصادي يفرز تلقائيا انفتاحا سياسيا في دول الشراكة المتوسطية العربية، كذلك تم اتخاذ محاولة جديدة لتكثيف التعاون إقليميا وثنائيا في آن واحد (الحمش، 2004: 291).

أحاول الابتعاد قدر الإمكان عن اجترار المعلومات التاريخية، والتفصيلات العملية، وأن أتقدم نحو تقدير للموقف بالمعنى الاستراتيجي فيما يتعلق بالعلاقات العربية الأوربية، مع التركيز على عملية الشراكة في أكثر أبعادها عمومية، كون العناصر التاريخية تبقي قابعة بقوة في ذاكرة الشعوب العربية، وبما يعوق إرساء الثقة في طريق إقامة شراكة أوربية- عربية أو متوسطية فعالة، فمن أوربا جاءت الحملات الصليبية، والاستعمار الأوربي القديم هو الذي وقف ضد عمليات التحديث الوطني في البلدان العربية وأجهضها، وهو الذي خلف تاريخا حافلا بالعدوان والقمع والاستيطان واستنزاف الموارد والطمس الثقافي، وأوربا الاستعمارية هي التي فتحت باب الهجرة ليهودها إلى قلب الوطن العربي بهدف فصل مشرقه عن مغربه، كما كان الوطن العربي مسرحا لصراعات القوى الإمبريالية الأوربية.

أما على مستوى اللحظة التاريخية الراهنة، تحاول أوربا استعادة منطقة نفوذها في حوض المتوسط بعدما كان ساحة للصدام المباشر بين الإدارتين الأمريكية والاتحاد السوفيتي

سابقا، وكذلك تعاظم الآمال في التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي بعد حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد، بل وحتى حاجة بعض دول الجنوب الأوربي إلى موازنة الوحدة الألمانية وتعاظم نفوذها في شرق ووسط أوربا، وذهب البعض (أمين وياشير 1988: 20) إلى أن مركز أوربا الهيكلي والظرفي في المنافسة الدولية يدفعها إلى تغطية العجز في علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان بفائض مبادلاتها مع العالم الثالث وبلدان شرق أوربا. ولم تكن مصادفة تامة أن يتواكب طرح المشروع المتوسطي إلى جوار المشروع الشرق أوسطي المطروح أساسا من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وقد حدث التباس كبير في هذا الشأن نظرا لتعدد جوانب التنافس والتداخل في آن بين المشروعين، ومالت الدوائر الثقافية والسياسية العربية إلى تفضيل المشروع المتوسطي لأن المشروع الشرق أوسطي ينطلق منذ البداية من ترتيبات مؤسسية فوقية لنظام إقليمي يطمس الهوية العربية ويعطي لإسرائيل دورا قياديا وناظما للتحولات الاقتصادية في المنطقة (عبد الحميد، 1996: 119).

ولكن الاتجاهات القومية العربية رأت في المشروع المتوسطي تشابها كبيرا مع نظيره الأوسطي من حيث قطع الطريق نهائيا على تطوير النظام الإقليمي العربي، وتكريس التخلف العربي من خلال شراكة غير متكافئة، وإغلاق للمصانع وتعميم للبطالة، وإدارة شئون الاقتصادات العربية من خارجها، واختراق المجتمعات العربية عن طريق فئات من المثقفين ورجال الأعمال وحتى العمال تعمل على تحقيق أهداف هي بالتأكيد غير الأهداف الوطنية والقومية، ورأى البعض الآخر أنه لا يمكن تجاهل فرص الاستفادة من تعميق التعاون مع أوربا كهامش للمناورة على الأقل في مواجهة الضغوط والهيمنة الأمريكية- الإسرائيلية، أما تحويل هذا إلى شراكة حقيقية بين ضفتي المتوسط فإنه يتطلب توافر العديد من الشروط على المستويين الوطني والقومي، وبخاصة التعامل مع المشروعين المطروحين على قاعدة تدعيم النظام الإقليمي العربي وليس تفكيكه أو تهميشه (الحمش، 2004: 299).

ويبدو من المنظور الأوربي أنه يقسم الوطن العربي إلى ثلاث مناطق: الخليج العربي والمغرب العربي والدائرة التي تمثل إسرائيل وجيرانها، وقد جاء مؤتمر برشلونه ليكمل ما بدأه مؤتمر مدريد للسلام، حيث استهدف عدم ترك المنطقتين الأخيرتين للنفوذ الأمريكي الصرف. أما المنطقة الأولى فهناك اعتراف بالمصلحة الاستراتيجية الأمريكية هناك، وكل المرتجى أوربيا هو ضمان استمرار إمدادات النفط، وفي الحقيقة أن المشروع المتوسطي يأتي أيضا في ظل تفاعل عمليتين تاريخيتين كبيرتين هما: العولمة والأقلمة (حتى، 1996 :66).

وعلى الرغم من التباس التنافس بالتكامل بين المشروعين الأوسطي والمتوسطي، يأتي المشروع الأخير في إطار عملية إعادة هيكلة عميقة للاقتصادات العربية في حدود مفاهيم الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ومصالح الشركات متعدية الجنسيات، (الكنز، 2002: 255)، ورغم الضآلة النسبية للسوق العربية بالنسبة لأوربا (3- 4٪) زادت أهمية البلدان العربية لأوربا بسبب التهديدات المرتبطة بالصراع العربي- الإسرائيلي، ومشكلة الهجرة بكل أبعادها، بالإضافة إلى هاجس الطاقة، أي أن العرب أصبحوا أقرب إلى أن يكونوا "شركاء إجباريين لأوربا"، ويأتي هذا كله في سياق يتسم بالإدارة الأمريكية العليا لمجمل عملية العولمة، والتي ترمي إلى إرساء انتصار "نهائي وأخير" للنموذج النيوليبرالي والتحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة ، من خلال أربع آليات رئيسية (الكنز، 2002: 56-57):

- تعظيم الهيمنة الاقتصادية من خلال البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعدية القوميات.
- استخدام كافة الوسائل بما فيها القوة العسكرية لدحر الدول المارقة ومصادر التهديد الجديدة (الإرهاب، الأصولية...).
- استغلال وتطويع المؤسسات الدولية القائمة بما فيها الأمم المتحدة أو حتى تجاوزها كلياً لتمرير عمليات التدخل والعدوان على السيادات القومية وقمع حركات التحرر الوطني والاجتماعي.
- الهيمنة الإعلامية للسيطرة على العقول وتمجيد نمط ثقافي أحادي، أي النمط الليبرالي محذوفا منه البعد الاجتماعي، وربما البعد الديمقراطي مستقبلا وحسب الأحوال.

هكذا يجب النظر إلى تجاور المشروعين الأوسطي والمتوسطي في ضوء تفاوت الأدوار في عملية العولمة وتنافسها، ليظل الأمر كله رهينا بقدرة المنظومة الرأسمالية العالمية على إيجاد آليات مناسبة ومبتكرة لتسوية التناقضات بين مراكزها، في ضوء الخطر الاستراتيجي المتمثل في احتمال تبلور تكتل "أوروآسيوي"، أو اندلاع حالة من الفوضى الاجتماعية والثقافية بفعل آليات الليبرالية الجديدة، وتصاعد اتجاهات قومية أو دينية متعصبة حتى في المراكز الرأسمالية نفسها.

الفصل الخامس

الخاتمـــــة

إن أكثر الدراسات تؤكد أن الأمن الغذائي أصبح على المستوى العالمي بصورة عامة، والمستوى الإقليمي بصورة خاصة من أهم المشكلات التي تواجه العالم، فقد شهد العالم في مناطق متعددة نقصاً كبيراً في إنتاج المواد الغذائية، وهذا وقد شهد النقص بتسبّب الكثير من المجاعات، كما حصل في أوائل السبعينات في عدة بلدان إفريقية، ولعل السمة السائدة اليوم في عالمنا هو اختلال التوازن بين احتياجات السكان من المواد الغذائية في كثير من البلدان، وبين مقدرة تلك البلدان على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات، ولذلك أصبح الإنتاج الزائد من المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي، بعد أن كان الاتجار بالمواد الصناعية مطمح كل بلد.

إن الدول التي لا تستطيع أن تنتج الغذاء بالقدر الذي يسد حاجات أبنائها تقوم بعملية الاستيراد من الخارج إذا كان لديها المال، ودول أخرى تتلقى المساعدات في صورة مواد غذائية من البلدان المنتجة لتلك المواد بمقادير وافرة، وفي هذا نستطيع القول –وكما أسلفنا– أن الأمن الغذائي ما هو إلا: "ضمان توفير الغذاء الأساسي لكل فرد بالكميات التي يحتاج إليها، وفي الأوقات التي يطلبها، وتمكينه من تحقيق ذلك، سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية توفير الغذاء"، وأما الاكتفاء الذاتي –وكما أسلفنا– فيعرف بأنه: "أن ينتج البلد معتمداً على إمكاناته الذاتية ما يكفي لتغذية سكانه".

وأما بالنسبة للوطن العربي فإن الاكتفاء الذاتي غير متوفر في ربوعه من ناحية المواد الغذائية، فتبرز في الوقت الحاضر مشكلة الأمن الغذائي العربي، وتزداد هذه المشكلة تعقيداً وتشعباً مع ازدياد حاجة الوطن العربي إلى استيراد الحبوب، والمواد الغذائية الأخرى من الدول الغربية، وعلى الأخص الدول المتنفذة في العالم كالولايات المتحدة وكندا واستراليا، التي تملك الفائض الغذائي العالمي، إن الوطن العربي يشكو من مشاكل تواجه الإنتاج الغذائي تتمثل في معظمها في ما يلي: سوء استغلال قطاع الإنتاج الزراعي في الوطن العربي لموارده المتاحة، وتخلف الأساليب والأدوات المستخدمة في الإنتاج وعدم اتباع دورات زراعية ملائمة، وعدم توفير النظم التمويلية والتسويقية السليمة بالدرجة الكافية، وعدم وجود مشروعات مشتركة للأمن الغذائي العربي، ومعاناة الفلاح العربي من الفقر والجهل، هذا بالإضافة إلى الظروف المناخية التي لا تتلاءم مع الإنتاج وعدم الوفرة المالية، والهجرة من الريف إلى المدينة، وعدم ارتقاء السياسات الزراعية إلى المستوى المطلوب، والصراعات العربية العربية، والصراع العربي الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى التركة الاستعمارية الثقيلة

التي ورثها الوطن العربي، وتحكم دول الإقليم بمصادر المياه الدولية، ونشير في ذلك إلى إثيوبيا وتركيا لكون النيل ودجلة والفرات، حيث تنبع هذه الأنهار الدولية من أراضي هذه البلدان.

إن مجموعة المشاكل السابقة تجعل الفلاح العربي يعيش في أزمة حقيقية، تنعكس بدورها على القضية الزراعية، فيكون الناتج أزمة أيضاً، وهذه الأزمة تبرز في صورة تبعية غذائية للوطن العربي للأسواق الخارجية، ويمكن توضيح هذه التبعية من خلال الأرقام العالية التي يدفعها العرب يومياً ثمناً للأغذية المستوردة، حيث تبلغ سبعة وثلاثين مليون دولاراً يومياً، وقد أشارت بعض الدراسات أن الاحتياج اليومي للوطن العربي يزيد على مئتين وثمانية وستين ألف طن من المواد الغذائية، وإن إنتاج الوطن العربي يقدر بحوالي (75%) من مجمل الإنتاج، والباقي يستورد من الخارج، وفي هذا الفصل سنقف على مدى صحة الفرضية أو عدم صحتها، ومن ثم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، وما تستوجبه من توصيات، وعلى النحو التالي:

أولاً: التأكد من صحة الفرضية:

إن هذه الدراسة قامت على فرضية مفادها: "أن الوطن العربي يعيش في حالة تبعية غذائية للسوق الغذائي العالمي، وإن هذه التبعية تعتبر أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى خلخلة الأمن القومي العربي وإضعافه"، إن هذه الدراسة ذهبت إلى تأكيد صحة هذه الفرضية، وذلك إن عدم الاكتفاء الذاتي الغذائي يعتبر ممراً للدول المصدرة للغذاء لتسلك من خلاله إلى صناع القرار، وبالتالي تصبح هذه الدول محدداً أساسياً من محددات صنع القرار في تلك البلدان التي يعوزها الغذاء، وتأخذ طريقها نحو استيراده للوفاء باحتياجات شعوبها، وما ذهبنا إليه للتحقق من صحة الفرضية نتيجة التحليل والاستقراء عدة منطلقات أهمها:

1. عجز العالم العربي عن توفير المياه للشرب والزراعة والصناعة.
2. عجز العالم العربي عن توفير رغيف الخبز.
3. عجز العالم العربي عن توفير الطاقة الكهربائية التي تتولد عادة من مجرى الأنهار.
4. ارتفاع فاتورة الاستهلاك الغذائي، وربما تضاف إليها فاتورة الاستهلاك المائي العصب الرئيس للزراعة.
5. الفارق الكبير بين الواردات الغذائية والصادرات، إذ تسجل في كل الظروف لصالح الواردات الزراعية.

إن هذا مؤشر على التبعية الغذائية وعدم الاكتفاء الغذائي الذاتي العربي، إن ما سبق من منطلقات جعلت الباحث يستقرئها بموضوعية كاملة، الأمر الذي أدى به إلى الخروج بنتيجة لا تقبل الشك، والقائمة على صحة فرضية الدراسة المشار إليها، وأما تأثير هذه التبعية على

الأمن القومي العربي، فهذا لا مجال للشك فيه، فالوطن الذي لا يشبع أهله يقع تحت رحمة السوق الغذائية التي يستورد منها، وبالتالي يقبل بسياساتها والدوران حول محورها فتصادر حرية الحركة والمناورة السياسية العربية، ويصبح الوطن العربي تابعاً لتلك الدول صاحبة السوق.

ثانياً: الاستنتاجات: لقد أوصلتنا الدراسة إلى عدة استنتاجات هي:

1. إن الملامح الأساسية لواقع الزراعة في الوطن العربي تتسم بخصائص سلبية في مقدمتها إن الإنتاجية لا ترتقي إلى حد كفاية أبناء الوطن العربي، كما أنها لا تواكب الزيادة السكانية في هذا الوطن من ناحية الموارد الزراعية المتعلقة بعنصري الأرض والموارد المائية، ومن ناحية الإنتاج الزراعي الذي يعتبر في حالة تردي.
2. إن السياسات الحكومية من سياسات مالية وسياسات تشجيعية، لم ترتقِ ومستوى الإنتاجية الزراعية التي تبشر بالخير الذي يحقق هذا الإنتاج الاكتفاء الذاتي والذي بدوره يحقق الأمن الغذائي للوطن العربي، فسياسات التمويل لا زالت دون مستواها المطلوب، والسياسات الضريبية من جمركية وضريبة دخل تقف حائلاً دون امتلاك الفلاح مساحة واسعة يستطيع من خلالها الصمود في القطاع الزراعي أيام الأزمات، وزيادة الإنتاج أيام انقشاعها.
3. إن الوطن العربي لا يستطيع تأمين الغذاء الكافي للمواطن العربي من خلال تحقيق اكتفاء إنتاجي ذاتي، لذا فالأمن الغذائي بعيد المنال وبنفس نسبة عدم الاكتفاء الذاتي، فهو يتناسب تناسباً طردياً مع الاكتفاء الذاتي أو عدمه، فالموارد الزراعية من ناحية عنصر الأرض لا تزال مساحات واسعة غير مستغلة، ولم تجرى عمليات الاستصلاح لها، حيث يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثراً مباشراً بنوعية ومساحة الأراضي المزروعة، والأراضي المروية في معظمها أن أسباب الري تتحكم به بلدان إقليمية من خارج الوطن العربي، وهطول الأمطار بالنسبة للأراضي الموسمية أحياناً لا تسقط الكميات اللازمة للزراعة والإنتاج.
4. إن الإنتاجية الغذائية في الوطن العربي تسجل تبعية، حيث أن جهود التنمية الزراعية العربية غير قادرة على النهوض بالزراعة العربية والانتقال بها إلى مستوى الطموح وتلبية الحاجة والوصول إلى الأهداف المنشودة للتنمية الزراعية العربية قطرياً وقومياً، إن الوطن العربي والحالة هذه يعاني من التبعية الغذائية، فهو أكثر المناطق عجزاً في إطعام نفسه، وهذا ما تبرزه الفجوة الغذائية والتي هي مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وأسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات

الطلب على معدلات الإنتاج، وبهذا فإن معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج.

5. إن أسباب التبعية الغذائية تعود في الجانب الداخلي الكامن في داخل الوطن العربي إلى" أسباب تتعلق بالطبيعة من عنصر الأرض والمناخ، وإلى أسباب بشرية تكمن في ظروف الفلاح من حيث هجره للأرض، والتخلف في الثقافة الزراعية وغيرها، وكذلك شح الموارد المالية والسياسات الضريبية والتسعيرية التي تفرضها الدولة.
6. إن أسباب التبعية تعود في الجانب الخارجي بمعنى تلك التي تكمن خارج حدود الوطن العربي إلى الاستعمار وتركته الاستعمارية الثقيلة، والكامنة في إبقاء الوطن العربي متخلفاً من الناحية الغذائية والإنتاج الغذائي ليبقى سوقاً استهلاكياً لمنتجاته الغذائية، وعلى دول الإقليم كتركيا وإثيوبيا، واللتان تتحكمان بمياه المصادر المائية الدولية في الأنهار التي تمر بالأقطار العربية كنهر النيل والفرات ودجلة، أضف إلى دولة الكيان الصهيوني التي سرقت المياه الشامية، واستحوذت على المياه الفلسطينية.
7. إن الآثار السياسية المترتبة على الأمن القومي العربي من جراء التبعية الغذائية تتركز في دوائر ثلاث، هي: التدخل السياسي المباشر بدول النظام الإقليمي العربي، فتصدير الغذاء للوطن العربي يعتبر ممراً للتدخل في السياسات الزراعية، وحتى في القرارات السياسية، وذلك من خلال مقايضة السلع الغذائية بالقرارات السياسية، ومن ثم تستطيع بعد أن تدخل بوابة الوطن العربي من خلال تدخلها المباشر ومقايضتها السلع بالقرارات السياسية من فرض الولاء السياسي والتبعية السياسية للأقطار العربية تجاه دول السوق الغذائي العالمي. وهذا يعني رحيل الأمن القومي العربي وإحلال التبعية السياسية، فيأخذ الآخر العبث في أجزاء الوطن العربي بالصورة التي تحقق أهدافه طويلة الأجل.
8. إن الآثار الاقتصادية التي تتعلق بالأمن القومي العربي من جراء التبعية الغذائية فقد تركزت في ثلاثة أمور هي: الأول ويتمثل باستنزاف الموارد العربية مما أدى إلى الإقبال على أسواق الغذاء الخارجية، وخاصة في الدول العربية ذات الجودة الغذائية العالمية، وبالمقابل فالأسواق العربية حتى المنتج فيها بطيئة المواكبة لمثل جودة هذه المنتجات، أضف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في الوطن العربي عبر الشركات العابرة للحدود، وهذه الشركات لها صوت في عملية إدارة الشركة داخل الوطن العربي، وأما الثاني فهو تكريس التبعية الاقتصادية للدول الغربية عن طريق تحجيم الإنتاج العربي، والانتقاص من كل القدرات العربية مهما كانت طموحة، وأما الثالث

فيتمحور حول تفكيك الحزمة الاقتصادية العربية عن طريق تصدير المشاريع الغربية للمنطقة العربية مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومشروع الأورومتوسطية.

9. إن مشكلة الغذاء العربي وعلاقتها بالتبعية الغذائية للأسواق الغذائية الخارجية تمثل علاقة فشل للسياسات الاقتصادية والتنموية العربية، وهذه بدورها تعمل على تصديع جدران الأمن القومي العربي، وذلك بترك الباب مفتوح للدول الأجنبية صاحبة السوق للتدخل في شؤون الوطن العربي دون رقيب ولا حسيب.
10. إن الأمن القومي العربي في ظل عدم توفير الدولة القطرية متفردة، والدول العربية مجتمعة الاستحقاقات الغذائية للمواطن العربي جعل من الوطن العربي بوابة مفتوحة لكل الطامعين للدخول والعبث في مقدراته، فالفرد العربي ليس أمناً على متطلبات الحياة اليومية وأهمها الغذاء، والمجتمع العربي غير واعٍ لما يحيط به ليقبل على التضامن والتكافل، ويرضى بالمنتج الغذائي العربي عند توفره ويعزف عن المنتج الأجنبي الذي ينافس المنتج العربي الموجود، والدولة ليست أمنة لكونها غير قادرة على تأمين حاجات المستهلكين الغذائية من إنتاج أرضها، فتلجأ إلى القروض والمساعدات والأسواق الغذائية الخارجية، وهي بذلك ترمي بالبلد في أحضان الغرب لكي يفعل به ما يشاء وفاءً لأهدافه المتعددة من سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها.

إن هذه الاستنتاجات السابقة التي خلصت إليها الدراسة، تفتح الباب لهذه الدراسة لتنظم إلى الدراسات التي أكدت على التبعية الغذائية العربية وتأثيراتها السلبية على الأمن القومي العربي، كما أن هذه الاستنتاجات استوجبت توصيات عديدة لاستكمال طرفي المعادلة البحثية.

ثالثاً: التوصيات:

هناك العديد من التوصيات استوجبتها الاستنتاجات السابقة، هي:

1. تكثيف الجهد القطري والقومي العربي الرامي إلى تشجيع البحث العلمي الزراعي بما ييسر الاستفادة من ثمار التقدم العلمي، واكتساب التقنيات الزراعية الحديثة طمعاً في زيادة الإنتاجية العربية والتقليل من الاعتماد على الأسواق الخارجية.
2. تنقية الأجواء العربية ليتسنى للجميع المشاركة في تشجيع الجانب الزراعي، وذلك من خلال التعاون العربي في هذا المجال الذي يسمح بتبادل الخبرات العربية في جوانب عدة، منها: زيادة الإنتاجية، وذلك بالاستفادة من الخبرات التي أدت إلى استصلاح

الأراضي الزراعية والاستفادة من موارد المياه التي تعتبر في حكم الكثيرين أنها مياه غير صالحة كمياه الصرف الصحي مثلاً.

3. بث الوعي، وذلك من خلال وسائل الإعلام والمحاضرات والندوات العلمية لقبول المنتج العربي في حال توفره، والعزوف عن المنتج الأجنبي المنافس، لأن ذلك يثري المزارع الأجنبي ويفقر المزارع العربي، وهذا الوعي ينسحب على الوعي السياسي أيضاً إذ الإقبال على السوق الخارجي يعطي مشروعية التدخل في شأن الوطن العربي.
4. قطع الطريق على دول السوق الغذائية الخارجية التي ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى، إن دول السوق الغذائي العالمية لا شك أنها إلى جانب أهدافها الربحية عن طريق الزراعة والغذاء، لها أهداف سياسية تنفذها وفق أجندة مدروسة في الوطن العربي، في واحدة منها الحد من قدرات الوطن العربي ليبقى في ظل مظلة التبعية الأجنبية، لذا لا سبيل للوطن العربي من البحث داخل حيزه الجغرافي ومن خلال الأبحاث العلمية لزيادة الإنتاجية الغذائية حتى لا يقع في فخ التبعية ذات الجوانب المتعددة.
5. توفير الحماية اللازمة للمنتجات العربية، وزيادة العناية بالأراضي الزراعية والعمل على استصلاح ما يمكن استصلاحه، وامتلاك التكنولوجيا لتعظيم الاستفادة من الموارد الزراعية، وتنشيط التجارة العربية البيئية في مجال الغذاء.
6. العمل على إيجاد سوق عربية مشتركة ليبقى النفع العربي لصالح المزارع العربي، وهذا يتطلب إرادة سياسية جماعية من كل الأقطار العربية، على جامعة الدول العربية الحرص على إيجادها.
7. إن الأمن الغذائي العربي مرتبط ارتباطا مباشراً ووثيقاً بالأمن القومي العربي، فالأمة التي لا تأكل مما تزرع يبقى كيانها مخترقاً، لذا فعلى القيادة العربية أياً كان موقعها أن تعمل جاهدة لوقف الاختراق، وذلك بتوفير لقمة العيش لشعوبها، وماء الشرب لتروي عطشها، وذلك بوقف هدر المياه والاستفادة من المياه العادمة، واستصلاح الأراضي، ووقف التصحر والرعي الجائر وقطع الغابات.... الخ.
8. دعم المزارع العربي، وذلك من خلال توفير الموارد المالية والتقليل من نسبة الضرائب والارتفاع بوعيه الزراعي، وتوفير الوسائل الحديثة للزراعة.
9. الحد من الإفراط في الاستهلاك وخصوصاً من المواد الغذائية المستوردة، وهذا الإفراط كان ناتجاً عن ارتفاع دخل الأفراد في معظم البلدان العربية، وذلك من خلال توجيه أذواق المستهلكين نحو المنتج العربي في حالة توفره.

وأخيراً وأنا أخط الأسطر الأخيرة في هذه الرسالة، لأتمنى أن نوقف عبث الأصابع الأجنبي في وطننا العربي، الذي جعل أمنه القومي في مهب الريح نتيجة لهذا العبث، والذي كان من أهم مداخله عدم توفر لقمة العيش لمواطن هذا الوطن العربي الكبير، وإنني أتمنى أن أرى وطناً عربياً قوياً منيعاً، ومزارعاً عربياً واعياً نشيطاً، وسوقاً عربية للغذاء مكتملة الأركان، وإرادة عربية حرة، وجيلاً عربياً يأكل من أرضه وتعب يده، وأمناً قومياً قوي الأركان شامخ البنيان يسر الناظرين، وتعاوناً عربياً في كل المجالات، عملاً بقوله تعالى: (وتعاونوا على البرّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (سورة:المائدة، الآية:5) صدق الله العظيم.

والله من وراء القصد

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب

1. الأمير، السمري (1999)، **الوحدة العربية مشروع قائم**. بغداد: مكتبة أبو النـــواس للطباعة والنشر.

2. إبراهيم، سعد الدين وآخرون(1996)، **المجتمع والدولة فيا لوطن العربي مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3. الأزهري، محي الدين و آخرون (2001)، **مبادئ التـــسويق**. مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، د.ت.

4. الأسود، شعبان الطاهر (1999)، **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

5. أمين، سمير وياشير فيصل (1988)، **البحر المتوسط في العالم المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

6. أمين، جلال (2003)، **العولمة والتنمية البشرية**. بيروت: مركز دراسات الوحـــدة العربية.

7. بابكر، مصطفي (2004)، **تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر**، الكويت : برنـــامج أعده المعهد العربي للتخطيط مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القـــرار بمجلـــس الوزراء المصري.

8. البخار، فريد (1998)، **إدارة منظومات التسويق العربي و الدولي**. الإســكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

9. بدران، إبراهيم وآخرون (1989)، **قضايا التنمية في الوطن العربي**. عمـــان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

10. البحيري والريان، صلاح ومحمد (1987)، **جغرافية الوطن العربي**. عمان: المطابع المركزية.

11. البشري، نايف السيد (1998)، **مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي العربي**. الرياض: اكاديمية نايف.

12. بشير، الصادق عوض (2009)، **تحديات الأمن الغذائي العربي**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات: الدار العربية للعلوم.

13. الثنيان، عبد الله (1990)، **الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك**. بيروت: دار الفكر المعاصر.

14. جامعة الدول العربية (2009)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. القاهرة: الأمانة العامة.

15. جاد الله، سيد (2009)، **مشكلة الأمن الغذائي في البلاد العربية**. القاهرة: جامعة الدول العربية.

16. جلال، فرهنك(1990)، **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول المتقدمة حتى عام 2000**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

17. جمعة، حسن فهمي(1985)، **المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

18. حاتم، سالم عفيفي(2004)، **دراسات في الاقتصاد الدولي**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

19. حتى، ناصيف (1996)، **تأثير التسوية على النظام السياسي الإقليمي**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

20. حمد، عبد اللطيف (2004)، **الاعتماد علي الذات والعمل العربي المشترك**، قبرص: دار الشباب للنشر.

21. الحمش، منير(2004)، **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين**. دمشق، د.ت.

22. خضر، حسان (2009)، **الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع الدول العربية**.الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

23. جمعة، حسن فهمي (1985)، **المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

24. الدجاني، برهان (1990)، **الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل**. القاهرة: اتحاد الغرف العربية.

25. أبو الرب، أحمد محمد (1979)، **تحديات التنمية في الوطن العربي**، عمان: المؤسسة الصحفية الأردنية.

26. الراوي، علي (1990)، **الموارد المالية والتغطية العربية وإمكانيات الاستثمار في الوطن العربي**. بغداد: دار الرشيد للنشر.

27. رشيد، عبد الوهاب حميد (1995)، **العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية**. بيروت: معهد الإنماء العربي.

28. رشيد، عبدالوهاب حميد (2005)، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**. بيروت، معهد الإنماء العربي.

29. رمزي، زكي(2005)، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**. بيروت: مركز الدراسات العربية.

30. روجرز، بيتر (1997)، **المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل**. بيروت: مطبعة بيروت.

31. الزغلول، ساطع (1998)، **إشكالية الحدود العربية**. عمان: مؤسسة البلسم للنشر.

32. الزقلعي، عبد الحميد(2009)، **استثمار الأموال العربية في الدول العربية المعوقات ومرتكزات التوطين**.الكويت: الناشر المعهد العربي للتخطيط.

33. زكي، رمزي (1993) ،**ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثرها علي البلدان النامية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

34. زلزله، عبدالحسن (1987)، **العمل العربي المشترك والاعتماد علي الذات**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط،.

35. زهران، حمدية (1994)، **التنمية الاقتصادية.** ج2، القاهرة: مكتبة عين شمس.

36. سعد الدين، إبراهيم (1982)، **صور المستقبل العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

37. السعدي، عباس فاضل، **التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء**، بغداد: وزارة الثقافة، د.ت.

38. السعيد، محمد السيد و أحمد إبراهيم (1996)، **الفوضى والاستقرار في النظام الدولي.** القاهرة، د.ت.

39. السكري، أحمد مجدى (2002)، **الأمن والتعاون في المتوسط، قراءات استراتيجية.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

40. أبو شوشة، يوسف جمعة وآخرون (1983)، **مشكلات الوطن العربي.**عمان:دار النهضة.

41. صارم، سمير (2004)، **التجسس الاقتصادي**. دمشق:دار الفكر.

42. صالح ،عطا محمد وفوزي أحمد تيم(1998)، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، بنغازي: منشورات جامعة قارينوس.

43. صليبا، جميل (1982)، **المعجم الفلسفي ج1** – بيروت: دار الكتاب اللبناني.

44. العادلي، منصور (2008)، **موارد المياه في الشرق الأوسط.** بيروت: الوحدة للطباعة والنشر.

45. العبدالله، حسن (2008)، **الأمن المائي العربي.** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية.

46. عبد الحميد، عبد المطلوب (2000)، **السياسات الاقتصادية– تحليل جزئي وكلي**، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

47. عبد الخالق، علي غالب (2007)، **نهر الفرات، المشاريع الحالية والمستقبلية.** الباحث العربي.

48. عبد المحسن، توفيق محمد (2001)، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتــصدير. جامعة الزقازيق، معهد الكفاية الإنتاجية.

49. أبو عرفه، عبدالرحمن (1986)، **الاستيطان التطبيق العلمي للصهيونية**. عمــان: دار الجليل للنشر والتوزيع.

50. العلاق، بشير عباس وقحطان بدر العبدلي (1999)، **إدارة التسويق**. عمــان: دار زهران.

51. علي، حسين (2000)، **التسويق الدليل العلمي للاستراتيجيات والخطط التسويقية**، دمشق: دار الرضا.

52. علي، عبدالقادر (2001)، **من التبعية إلي التبعية**. صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني، القاهرة :دار المستقبل العربي.

53. عيسى، محمد عبدالشفيع (1999)، **قضية التصنيع في إطــار النظــام الاقتــصادي العالمي الجديد**. بيروت :الوحدة للطباعة والنشر.

54. أبو قحف، عبد السلام (1996)، **أساسيات التسويق**. ج1، الإســكندرية: جامعــة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.

55. الفرا، محمد علي (1985)، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتــصادية العالمية**، بيروت: معهد الإنماء العربي.

56. الفرَا، محمد علي (1979)، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربــي**. الكويت: عالم المعرفة.

57. قاسم، صبحي (2010)، **واقع الأمن الغذائي العربي**. الإمارات: د. ت.

58. فرجاني، نادر (2003)، **هدر الإمكانية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

59. الكنز، علي(2002)، **المشروع الأورومتوسطي بين الواقع والخيال**. القاهرة: د.ت.

60. لابيه، ماري هيلين (2006)، **الصراع الاقتصادي في العلاقات الدوليــة**. بيــروت: منشورات عويدات.

61. لطفي، علي (1988)، **دراسات في التنمية الاقتصادية**. القاهرة: جامعة عين شمس.

62. اللوزي، سالم وآخرون (2009)، **تحديات الأمن الغذائي العربي** . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

63. مجلي، يوسف (1994)، **جغرافية النيل ومصر والسودان**. القاهرة: المطبعة الأميرية.

64. المخلافي، محمد عبدالخالق (2008)، **الإنتاج الغذائي بين التبعية والاكتفاء الذاتي**. ليبيا: جامعة قاريونس.

65. مسعود، سميح (1997)، **المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

66. معهد الدراسات والبحوث العربية(2009)، **دراسة الأمن المائي العربي**. القاهرة: د.ت.

67. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2007)، **برامج الأمن الغذائي العربي**. الخرطوم: إستراتيجية الأمن الغذائي.

68. المنذري، سليمان، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت.

69. المهدي، عادل (2007)، **قضايا معاصرة في الاقتصاد الدولي**. مصر: العربي للنشر والتوزيع.

70. مهران، حاتم (2009) ، **آفاق الاستثمار العالمي ازدهار أم تراجع**. القاهرة: منظمة التنمية والسياسات الاقتصادية.

71. النجفي، حسين (1988)، **النظام النقدي وأزمة الدول النامية**. بغداد: بيت الموصل.

72. نهرا، فؤاد (2005)، **الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي** .مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

73. الهزايمة، محمدعوض (2005)، **قضايا دولية**. عمان: جامعة العلوم التطبيقية.

74. هلال، علي الدين ونيفين مسعد(2000)،**النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

75. مركز زايد (2010)، **الوضع المائي في الشرق الأوسط**. الإمارات: مركز زايد للتنسيق والبحوث.

ثانياً: الدوريات

1. إبراهيم، حسين توفيق(1995)، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي**. مجلة عالم الفكر، العدد (3).

2. إبراهيم، سعد الدين (1987)، **النظام الدولي وآليات التبعية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 78 العدد (9).

3. إسحاق، آدم (1989) ، **دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي**، رسالة ماجستير، مكة: جامعة أم القرى،.

4. الأسرج، حسين عبد المطلب(2005)، **وضع الدول العربية في تدفقات الاستثمار العالمية**. مجلة المستقبل العربي،5 (313).

5. البلبل ، أحمد على ومحمد مصطفي عمران(2003)، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التطور المإلى، النمو الاقتصادى، شواهد من البلدان العربية 1975-1999**. أوراق صندوق النقد العربى العدد(6)، أبوظبى: معهد السياسات الاقتصادية.

6. بيبرس، سامية(2004)، **الشراكة الأوربية المتوسطية وحوار الثقافات**. السياسة الدولية، المجلد 4، العدد (155).

7. بيبرس ، سامية (2007) ، **الأمن القومي العربي** . مجلة شؤون عربية، المجلد 7، العدد (132).

8. جبر، فلاح سعيد(1987)، **الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي**. مجلة عالم الفكر، المجلد 87، العدد (18) السنة الثانية.

9. الجنيدل، حمد (1997) ،**حاجة الدول الإسلامية إلى التكامل الاقتصادي**، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، الرياض, المجلد97 (18) .

10. رحمة، منى(2007)، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**. سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

11. رزق، فوزي حليم (1991)، **أهمية التنسيق بين الأقطار العربية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي العربي**. مجلة المستقبل العربي، المجلد91 (14)147.

12. زهرالدين، صالح (1991)، **مياه الجنوب والأمن القومي**. مجلة الوحدة، العدد (76).

13. السعدي، عباس فاضل(1992)،**الفجوة الغذائية وتباينها المكاني في الوطن العربي**.مجلة آفاق عربية 92 (17) 4.

14. السرجاني، خالد (1990)، **صراعات العقد المقبل**. مجلة المنار، بيروت، العدد (62).

15. الشنيفي، محمد بن صالح(2005) **الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية**. مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود

16. شواقفة، سعود ورفقاه (1995)، **جغرافية الوطن العربي**، عمان: دار عمار.

17. الشوبكي، حسان(1991)،**حول الأمن الغذائي العربي**. مجلة الوحدة،91 (7)84.

18. صندوق النقد العربي(2009)، إحصاءات التجارة الخارجية، عدد 29.

19. صندوق النقد العربي(1992)، **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1981-1991م**. 92 (6).

20. العاني، صلاح نعمان (1992) ، **الغذاء والنفط والأمن القومي العربي** . مجلة اليرموك 92 (36).

21. عبد السلام، محمد السيد(1998)، **الأمن الغذائي للوطن العربي**. سلة كتاب عالم المعرفة، الكويت، 98 (230).

22. عبد الفضيل، محمود(1996)، **مصر والعرب والخيار المتوسطي الفرص والمحاذير**. السياسة الدولية، القاهرة، العدد (96).

23. أبو العطاء، رياض صالح(1993)، **ديوان العالم الثالث علي ضوء أحلام القانون الدولي-(رسالة دكتوراه منشورة)**. القاهرة: دار النهضة العربية.

24. علي، السيد عبد المنعم (2003)،**العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء و التكامل الاقتصادي العربي**.مجلة المستقبل العربي، 3(25).

25. العنابي، خليل (2004)، **الشرق الأوسط الكبير**. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 4(156)39.

26. عيسى، محمد عبد الشفيع(1984)، **التبعية التكنولوجية في الوطن العربي**، المستقبل العربي، 84 (6)61.

27. فلاح، أحمد (2002)، **التسويق الدولي في عالم متغير مدخل ديناميكي استراتيجي.** (رسالة ماجسير غير منشورة)، مكتبة كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

28. القطب، اسحق يعقوب(1990)، **السياسات التنموية الريفية في البلاد العربية.** المستقبل العربي90 (12) 131.

29. الكسان، جان(1991)، **الثروة المائية العربية**، مجلة الوحدة ، الرباط، العدد (76).

30. متولي، آمال(1992)، **المصادر المائية والصراع السياسي في المنطقة**، مجلة الوحدة، الرباط، العدد (88).

31. محمود،سعيد عبد الخالق (1996)،**الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي**.مجلة شؤون عربية 96 (85).

32. مسلم ، طلعت أحمد (1990) ، تحديات الأمن القومي العربي . مجلة شؤون عربية 90 (62).

33. مكي، جنات أحمد(2005)، **دراسة حول التعاون الصناعي ودور المشروعات العربية المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي.** مجلة الاقتصاد العربي، 5(2).

34. **المؤشرات الديمغرافية الأساسية لأقطار الوطن العربي** (2008) ، المستقبل العربي، 8(31).

35. منظمة العمل العربية (2005)، **الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية** .5(7).

36. نوح، علي(1991)، **مشكلات الزراعة والإنتاج الزراعي وعلاقتها بالمن القومي العربي.** مجلة الوحدة، الرباط، العدد (84).

37. الهزايمة، محمد و عبد المجيد العزام(2009)، **الاثار السياسية للتبعية الغذائية.** مجلة النهضة9(10)3.

ثالثاً: الشبكة العنكبوتية

1. أخميس، حنان (2005)، **الأمن القومي العربي** . www.google.com في12/**2009/11.**

2. حمران، عبد الكريم صالح **(2008)، الأمن الغذائي** .www.google.com في **2009/11/4.**

3. الفرجاني، ابراهيم الطاهر **(2007)، علاقة الاتحاد الإفريقي بالوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة.** www.google.com في **2009/11/11.**

4. المركز اليمني للمعلومات (2005)، **الأمن الغذائي.** www.google.com في **2009/11/25.**

5. مهدي ، سحر (2005) ، **بحوث ودراسات : في مفهوم الأمن القومي.** www.google.com **27** في **/2009/11.**